تقديرات مصرية

إصـدار شـهري

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الاقتصاد المصري.. التحدي والاستجابة

ملـــف العـــدد

تحديات الاقتصاد المصري من الجائحة إلى حرب أوكرانيا

متطلّبات مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات

استجابات مصر لأزمة القمح العالمية بعد حرب أوكرانيا

كيف توفر الأسواق «البديلة» حلولاً سياحية لمصر؟

ecss.com.eg
/ecsstudies

2022
العدد (40)
السنة الثالثة

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

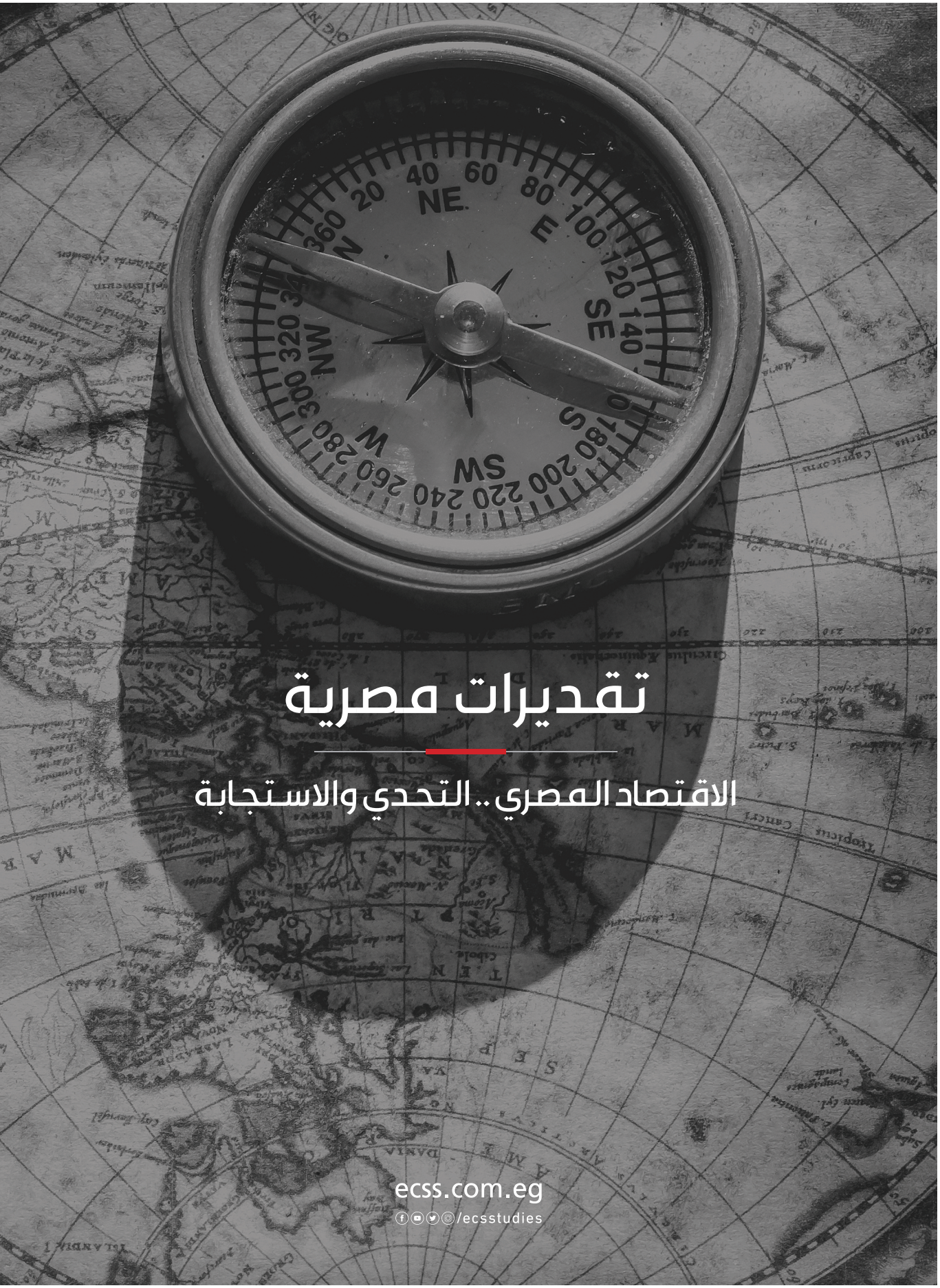

تقديرات مصرية

الاقتصاد المصري.. التحدي والاستجابة

ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
أحمد حسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

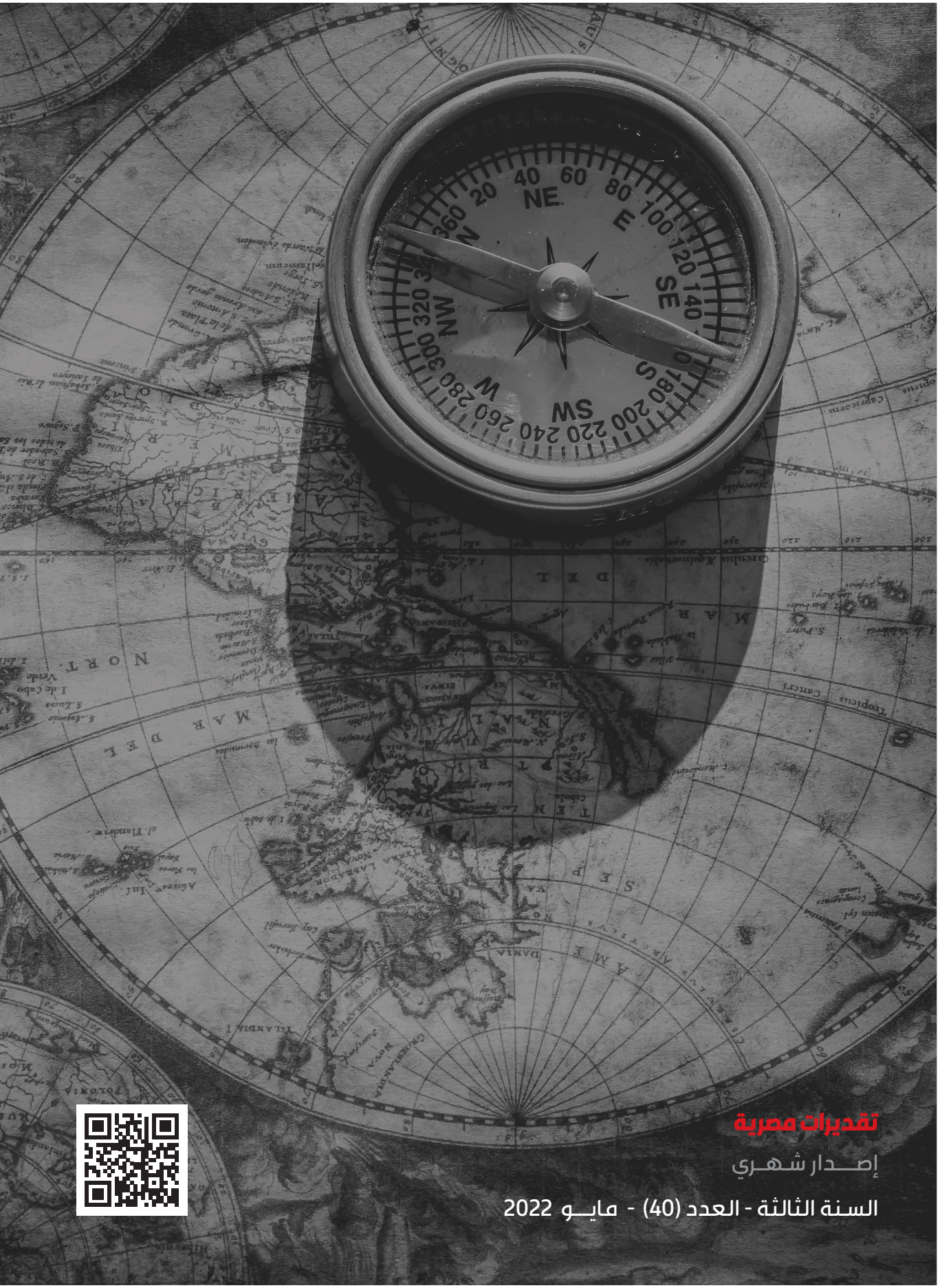

تقديرات مصرية

إصـــدار شـهـري

السـنة الثالثة - العدد (40) - مايــو 2022

المحتويات

08

الافتتاحية: مصر وأزمة أوكرانيا.. التحدي والاستجابة

10

قضايا دولية

أنماط سياسة "الحياد" الدولية ما بعد حرب أوكرانيا

اتجاهات سياسة "ماكرون" الخارجية في ولايته الثانية

ارتدادات حرب أوكرانيا على منافسات القطب الشمالي

24

قضايا الأمن والدفاع

مآلات التفاوض الغربي-الإيراني حول الاتفاق النووي

أهداف القوة (153) لأمن الملاحة في البحر الأحمر

هل تتجه إسرائيل للمواجهة الشاملة في قطاع غزة؟

38

قضايا السياسات العامة

التحدي الاقتصادي المصري.. استجابات وحلول (ملف خاص)

تحديات الاقتصاد المصري من الجائحة إلى حرب أوكرانيا

متطلّبات مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات

استجابات مصر لأزمة القمح العالمية بعد حرب أوكرانيا

كيف توفر الأسواق "البديلة" حلولاً سياحية لمصر؟

60

قضايا نوعية

دوافع وتبعات صفقة الاستحواذ على موقع "تويتر"

66

كيف يفكر العالم

سيناريوهات انتهاء الحرب الأوكرانية من منظور غربي

74

بيانات وإحصائيات

التشابكات الاقتصادية المصرية مع روسيا وأوكرانيا

الافتتاحية

مصر وأزمة أوكرانيا.. التحدي والاستجابة

*د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

أربعون عددًا من الاجتهادات والتقديرات الاستراتيجية المصرية كانت مخلصة دومًا لبنائها الأساسي الذي يتعامل مع مستويات التحليل العالمية والإقليمية والمصرية، مع تناول خصب للقضايا الكبرى التي تشغل اهتمام الفكر الاستراتيجي العالمي. ولا شك أن الأعداد الأخيرة حكمتها الأزمة الأوكرانية، التي صارت حربًا معقدة لا يختلف أحد على آثارها في الواقع الجيوسياسي الحالي الذي شمل أوراسيا، وعبر المحيط الأطلنطي إلى الولايات المتحدة القائدة لحلف الناتو. ورغم أن كل ذلك يشمل أوروبا وشمال أمريكا، فإن تأثيراته الاستراتيجية ممتدة في اتجاه الصين التي شهد اقترابها الأمني من جزر "سليمان" في المحيط الهادي تخوفات أمنية أمريكية بالغة.

وبقدر ما كانت التأثيرات الاستراتيجية تُعيد إلى الذاكرة العالمية ليس فقط فترة "القطبية الثنائية" التي عاشها العالم زمن الحرب الباردة، فإنه يستدعي -في الوقت نفسه- ذكريات الحربين العالمية الأولى والثانية. الفارق التاريخي بالطبع واجب في هذه المرحلة، كما أنّ غياب الأيديولوجيا الاشتراكية الشيوعية لا يساوي بالضرورة حضور الانقسام "الديمقراطي السلطوي" الذي تطرحه الولايات المتحدة بإلحاح.

والحقيقة أنّ المثل الشائع "ما أشبه الليلة بالبارحة" هو من المبالغات التي تخفي متغيرات كثيرة وهيكلية يقع في مقدمتها الاختلافات التكنولوجية، وفي قوى الإنتاج وتوزيع الموارد على مستوى العالم وفي الأقاليم المختلفة. فبقدر ما يمكن القول إن الاعتماد المتبادل والكثيف (العولمة باختصار) لم يفلح في وقف تحول الأزمة الأوكرانية إلى حرب سوف تكون لها آثارها على مجالها المباشر المتعلق بروسيا الاتحادية وحلف الأطلنطي، فإنها باتت مؤثرة على العالم كله، سواء كان ذلك في جانبها الأمني أو الاقتصادي أو السياسي الذي ترتب على مواقف الدول المختلفة من الأزمة.

لذا فلا توجد مبالغة في أن العالم لن يكون بعد الأزمة كما كان قبلها، ويكفي متغير مثل سعي "فنلندا" أو "السويد" أو كلاهما إلى الانضمام إلى حلف الأطلنطي، لكي يخلق انقلابًا في توازنات القوى قد يترتب عليه تهديد ليس فقط لهذه الدول، وإنما للدول الصغيرة القريبة (مثل: إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا).

امتحان مصري

التأثيرات على مصر عميقة، وربما لا تحتاج مصر لأن تكون رؤوسها باردة، وأنفاسها عميقة، وقدرتها على الحساب والتدبير بأحكم ما تستطيع كما هي الآن وهي تواجه حزمة مركبة من التحديات الحرجة. ليس معنى ذلك أن حالة بمثل هذا الحرج لم تواجهها مصر من قبل، فهناك بين المصريين من ينتمون إلى جيل مرت عليه أزمات وكوارث بدت الدنيا وقتها حالكة الظلام، وحتى في الجيل الحالي فقد شاهد اللحظات الكارثية التي أهلّت على الدولة المصرية في مطلع العقد الماضي عندما حكم الإخوان المسلمون، وبعد أن مضى حالهم كانوا تاركين لدولة خاوية على عروشها.

الخلاصة أن مصر خاضت امتحانات من قبل في صلابتها، واختبرت في اختياراتها، وهذه المرة تواجه امتحانًا آخر، لكنها أكثر استعدادًا من أي وقت مضى. باختصار، إن مصر تواجه تحديات كبرى استحكمت حلقاتها في لحظة تاريخية واحدة، وهي في الواقع تتشابك في التأثير على الأوضاع المادية والمعنوية المصرية، وتضعها في حالة أنها على غير ما يرام. هي حالة سلبية يريد الأعداء استغلالها ثأرًا لأيام سبقت، أما من ضلت بهم الطرق، فإنهم يراكمون الشكوك وانعدام اليقين.

بدون ترتيب في الأهمية، فإن مصر تواجه نتائج وتأثيرات سلبية للحرب الروسية-الأوكرانية التي هزت الاستقرار العالمي، وخلقت أزمات في الغذاء والطاقة وسلاسل التوريد إلى آخر ما هو معروف عن أهم أزمة عرفها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة قبل أكثر من ثلاثة عقود. كما تواجه كذلك أزمة "جائحة" كورونا التي ليست باقية فقط، لكنها أيضًا منذرة بالاستئناف مع الخريف القادم، وفقًا لتقارير وتقديرات دولية معتمة تقدر عدد المتوقع إصابتهم بالمرض مائة مليون نسمة. كما عاد الإرهاب أيضًا ليُطل تحت راية "داعش" برأسه غادرًا ومجرمًا؛ بعد فترة من الهزيمة والتراجع. والثابت هو أنّ أحد الآثار المباشرة للأزمة الأوكرانية هي أنها أخذت العالم بعيدًا عن مواجهة أزمات هيكلية سابقة مثل "الكورونا" أو "الإرهاب" أو "الاحتباس الحراري" أو التعامل مع أزمات كونية، مثل الفقر والحاجة للتنمية المستدامة.

تأثيرات خليجية

يُضاف إلى التأثيرات المباشرة على مصر، أن أحد الآثار التي لا يمكن تجاهلها أن الأزمة الأوكرانية قد طالت حلفاء مصر التقليديين، خاصة المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربية الأخرى. ولا يوجد خلاف على أن العلاقات الأمريكية مع دول الخليج العربية خاصة، والدول العربية المتعارف على أن لها علاقات "شراكة" و"استراتيجية" أيضًا مع واشنطن بصفة عامة، يشوبها التوتر وعدم الرضا.

الخلاصة في الأمر أن الأمور ليست كسابق عهدها، حيث لم تعد على ما يرام. قائمة موضوعات التوتر معلومة، وتبدأ بالموقف من الحرب الروسية الأوكرانية الذي ألقت فيه الولايات المتحدة بكل أثقالها الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والتسليحية، وجندت فيه الحلفاء في أوروبا وآسيا. وكان الموقف الخليجي والعربي في عمومه مختلفًا عمّا توقعته واشنطن، سواء في مجلس الأمن، أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو فيما جرى التعبير عنه سياسيًا وإعلاميًا.

كل ذلك كان من الممكن قبوله لولا أن دخلت الولايات المتحدة في حرب للطاقة مع روسيا لم تقبل دول الخليج الاستدراج إليها، وأكثر من ذلك أنها كانت على استعداد لتفهّم المواقف الروسية والصينية، ولم تجد سببًا لإفساد قاعدة العرض والطلب في سوق الطاقة، ولا لزيادة إنتاج النفط خارج القواعد والحصص التي جرى الاتفاق عليها مع الدول المعنية.

الموقف من إيران كان دائمًا من الموضوعات التي جرى عليها الخلاف، فهو من الزاوية الأمريكية سعي لعقد الاتفاق النووي، أما من الجانب الخليجي والعربي فإن إيران مصدر للتهديد والعدوان. ولم يَخْلُ الأمر من أبعاد شخصية وأيديولوجية فرضتها أمريكا على مائدة التوتر نبعت من توجه إدارة بايدن، لكي تكون الفترة الثالثة لإدارة الرئيس أوباما سواء في أصولها الأيديولوجية "الليبرالية" أو في تحيزاتها إلى جانب عقد صفقة مع طهران.

حوار سياسي

نتيجة كل ما سبق من تأثيرات مباشرة على مصر، فإن دعوة الرئيس السيسي إلى "الحوار السياسي" بين القوى السياسية المختلفة في مصر هو اجتهاد لرصّ الصفوف للتعامل مع موقف مركب ومعقد وضاغط على البلاد وخطتها المستقبلية من أجل التقدم. هذا الحوار ربما يحتاج إلى شبكة كبيرة من "الحوارات" و"المشاورات" بين الدول الإقليمية العربية وغير العربية لتكوين موقف استراتيجي مصري يتعامل مع أزمة عالمية مستحكمة لا يبدو أنه سيكون لها هدوء أو نهاية في المستقبل القريب.

قضايا دولية

1 أنماط سياسة «الحياد» الدولية ما بعد حرب أوكرانيا

حملت الحرب الروسية-الأوكرانية، التي اندلعت في 24 فبراير الماضي، تهديدات كبرى لقضايا السيادة والأمن الإقليمي، حيث أعادت النظر في هيمنة الغرب بقيادة الولايات المتحدة، والتشكك في قدرة النظام الدولي القائم على القواعد، مما سمح بعودة مسألة الحياد التي كادت تتلاشى بعد نهاية الحرب الباردة. وقد أخذ الجدل حول الحياد منذ نشوب الحرب الأوكرانية أنماطًا متعددة، منها تغير الموقف المحايد لبعض الدول الأوروبية، وكذا انتهاج بعض دول العالم موقف الحياد إزاء الحرب مثل الهند، بجانب الحديث حول حياد أوكرانيا كوسيلة لاحتواء الحرب.

2 اتجاهات سياسة «ماكرون» الخارجية في ولايته الثانية

تمكّن الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" من الفوز بولاية رئاسية ثانية، بعد أن أحرز تقدمًا خلال الجولة الثانية من الانتخابات، التي عُقدت في الـ24 من أبريل 2022. إذ حصل على ما يقرب من 58.5% من الأصوات، مقابل حصول منافسته "مارين لوبان"، زعيمة حزب "التجمع الوطني"، على حوالي 41% من الأصوات، ليكون بذلك أول رئيس فرنسي يحظى بولاية ثانية منذ عقدين، ورابع رئيس في الجمهورية الخامسة يحصل على فترتين رئاسيتين بعد "شارل ديجول"، و"فرانسوا ميتران"، وجاك شيراك". فإلى أين تتجه السياسة الخارجية الفرنسية بعد فوز ماكرون؟.

3 ارتدادات حرب أوكرانيا على منافسات القطب الشمالي

دخل القطب الشمالي خلال العقدين الماضيين إلى ساحة التنافس الدولي؛ إلا أن تصاعد الصراع الروسي-الغربي على خلفية الحرب الأوكرانية زاد حدّة التنافس مع تزايد أهمية المنطقة في ثروات الطاقة والمعادن والممرات الملاحية. إذ يشير تقرير لهيئة المسح الجيولوجية الأمريكية في عام 2009 إلى أن القطب الشمالي يحوي نحو 30% من احتياطي الغاز العالمي و13% من احتياطي النفط غير المكتشف في العالم. فيما قدّرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن المنطقة تحوي ما قيمته تريليون دولار من المعادن النادرة ذات الأهمية في الصناعات العسكرية والإلكترونية.

تقديرات مصرية

دورية شـهرية

السـنة (3) - العدد (40) - مايو 2022

1

أنماط سياسة «الحياد» الدولية ما بعد حرب أوكرانيا

حملت الحرب الروسية-الأوكرانية، التي اندلعت في 24 فبراير الماضي، تهديدات كبرى لقضايا السيادة والأمن الإقليمي، حيث أعادت النظر في هيمنة الغرب بقيادة الولايات المتحدة، والتشكك في قدرة النظام الدولي القائم على القواعد، مما سمح بعودة مسألة الحياد التي كادت تتلاشى بعد نهاية الحرب الباردة. وقد أخذ الجدل حول الحياد منذ نشوب الحرب الأوكرانية أنماطًا متعددة، منها تغير الموقف المحايد لبعض الدول الأوروبية، وكذا انتهاج بعض دول العالم موقف الحياد إزاء الحرب مثل الهند، بجانب الحديث حول حياد أوكرانيا كوسيلة لاحتواء الحرب.

مها علام

باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ماهيّة الحياد

- تطور الحياد كمفهوم سياسي منذ قديم الأزل في العديد من الثقافات والسياقات السياسية، إذ أشار له المؤرخ الأثيني "ثيوسيديدز" سنة 431 قبل الميلاد في (حوار ميليان The Melian dialogue) بكتابه "تاريخ الحرب البيلوبونيسية". كما كان هناك تعاطٍ مبكر مع فكرة الحياد لدى الفيلسوف الهندي شاناكيا Chanakya الذي عُرف تقليديًا باسم Kautilya قبل 300 عام قبل الميلاد. ثم ظهر الحياد في القرن السادس عشر بشكل أكثر تبلورًا على يد الفقيه "هوجو جروشيوس"، الذي أشار إلى إمكانية أن تلتزم دولة الحياد في حال قيام نزاع مسلح.

- فرّقت موسوعة Britannica بين الحياد neu-trality بالمعنى القانوني، والحيادية neutral-ism بالمعنى السياسي. فالأول يرتبط بالوضع القانوني الناشئ عن امتناع دولة عن المشاركة في حرب بين دول أخرى، والحفاظ على موقف الحياد تجاه المتحاربين مع اعتراف المتحاربين بهذا الحياد. ووردت القوانين المتعلقة بالحياد في أكثر من وثيقة دولية، مثل: إعلان باريس لعام 1856، واتفاقية لاهاي الخامسة والثالثة عشرة 1907، إذ يجوز لدولة محايدة، أثناء سير الأعمال العدائية، أن تلغي أو تغير أو تعدل موقفها من الحياد، شريطة أن يتم تطبيق هذه التعديلات دون أي تحيز لجميع المتحاربين.

- أما المعنى الثاني للحياد أو الحيادية neutral-ism بالمعنى السياسي، فيُشير إلى تجنب الانتماءات السياسية أو الأيديولوجية مع القوى الكبرى، وقد اتبعت هذه السياسة دول مثل الهند ويوغوسلافيا والعديد من الدول في آسيا وإفريقيا خلال فترة الحرب الباردة (1945 - 1990). وبرغم تبني هذه الدول الحياد وفق هذا المعنى، فلم يكونوا انعزاليين، إذ شاركوا بنشاط في الشئون الدولية، واتخذوا مواقف من القضايا الدولية. وامتد التمييز لمصطلح الحياد في أوقات السلم والحرب. فالحياد بمعناه القانوني قد يرتبط أكثر بأوقات الحروب؛ بينما الحياد السياسي قد يظهر أكثر في أوقات السلم.

- شهدت مرحلة الحرب الباردة صعودًا لمسألة الحياد، فبينما كان العالم مقسمًا إلى معسكرين شرقي وغربي، برزت مجموعة ثالثة من الدول تُعرف باسم دول عدم الانحياز، إذ أيدت دول مثل الهند ومصر ويوغوسلافيا الفكرة وقادت حركة عدم الانحياز. ومع نهاية الحرب الباردة، فقدت سياسات الحياد بريقها، كمبدأ رئيسي في السياسة الخارجية للعديد من الدول.

- **إجمالاً**، فإن الحياد -وفقًا لمفهومه وتجاربه المختلفة- هو ممارسة تقوم بها الدول بهدف وقف النزاعات والحروب ومحاولة الوصول إلى الحلول السلمية. وهو ينبع من اعتقاد هذه الدول أن الحياد يخدم مصالحها الوطنية، ويُعزز التعايش السلمي داخل الدولة ومع جيرانها. وينعكس الحياد في صورتين، إحداهما حياد سلبي، أي عدم التدخل التام؛ والآخر حياد إيجابي، أي التدخل في تأمين الموارد الإنسانية والمساعدات أو للوساطة في حل النزاعات.

أنماط متعددة

مع اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، عادت مسألة الحياد لتبرز في ثلاثة أنماط أساسية، وذلك على النحو التالي:

- **تغير الموقف المحايد لبعض الدول الأوروبية:** إذ ساهمت الحرب الروسية-الأوكرانية في تغيرات بمواقف الدول الأوروبية المحايدة على المستوى الحكومي، أو حتى في استطلاعات

الرأي الشعبية، بل ودفعتهم إلى إعادة النظر في موقفهم من الحياد. فقد قامت سويسرا، التي تُعتبر تجسيدًا حقيقيًا للدولة المحايدة منذ عام 1815، في أعقاب هذه الحرب بالمشاركة في العقوبات الاقتصادية ضد روسيا، ويُعد هذا موقفًا جديدًا على سويسرا لم تفعله من قبل. أما النمسا التي أعلنت الحياد منذ 1955 فقد سعت للتخفف منه عبر المشاركة في بعض مناورات حلف "الناتو"؛ وتتطلع الآن إلى تعزيز الجيش وتحسين قدراته. أما السويد التي تصف نفسها بأنها دولة غير منحازة فقد زودت كييف بالأسلحة، بما في ذلك الأسلحة المضادة للدبابات، على إثر الحرب، بخلاف تصاعد الحديث عن احتمال انضمامها لحلف "الناتو"، وهو مسار مشابه لفنلندا التي دعمت أوكرانيا بشكل صريح، وقدمت لها مساعدات عسكرية، كما كشفت هي الأخرى عن تطلعات للانضمام إلى الحلف.

- **اتّجاه بعض الدول للحياد إزاء الحرب:** يبرز في هذا الإطار الموقف الهندي، برغم أن الأخيرة تقف أساسًا جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة في معارضة التمدد الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. واعتبرت بعض التحليلات أن نيودلهي قد تبنت حيادًا مدروسًا تجاه الحرب، إذ امتنعت عن التصويت المتتالي لإدانة التصعيد الروسي في مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة. في هذا السياق، تجنبت الهند إدانة روسيا بشكل علني، واتجهت عوضًا عن ذلك إلى إطلاق تصريحات أكثر مرونة؛ إذ حثت على احترام سيادة الدول والوقف الفوري للعنف والأعمال العدائية، مؤكدة أن "الحوار هو الحل الوحيد"، بجانب إجراء نقاشات مع الرئيسين الروسي والأوكراني.

- وبررت التحليلات الموقف الهندي بعوامل منها الروابط التاريخية التي جمعتها مع الاتحاد السوفيتي السابق، حيث دعم الأخير مطالبات الهند بشأن كشمير، كما مارست روسيا حق "الفيتو" في مجلس الأمن نيابة عن الهند في مناسبات عديدة، وهو ما يظل مرجحًا في المستقبل، سيما مع السياسات القومية التي تتبناها حكومة رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي". إضافة إلى اعتقاد الهند أن الحفاظ على صداقتها مع روسيا سيضع قيودًا على علاقات الأخيرة مع خصوم نيودلهي (الصين وباكستان)، بخلاف الحصول على قطع الغيار والدعم لمعداتها العسكرية الروسية الأصل.

- ومع ذلك، فقد نظر البعض إلى الحياد الهندي على أنه دعم غير مباشر لروسيا، الأمر الذي وضع نيودلهي على مقربة مما تعتبره واشنطن "المعسكر الاستبدادي"، إذ عمدت الولايات المتحدة إثر الحرب الروسية الأوكرانية إلى تقسيم العالم إلى معسكرين (ديمقراطي مقابل استبدادي). كما يمثل حياد نيودلهي في الوقت ذاته تناقضًا داخل سياستها الخارجية التي تشدد على ضرورة الالتزام بحماية النظام القائم على القواعد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، لكنها لم تكترث به تجاه ما يجري في أوروبا.

- **حياد أوكرانيا.. كوسيلة لاحتواء الحرب:** ظلت أوكرانيا محايدة لأكثر من عقدين، منذ تفكك الاتحاد السوفيتي وحتى ضم شبه جزيرة القرم. وعلى الرغم من تأرجحها بين الحكومات الموالية لروسيا وأوروبا، فإنها لم تتخذ رسميًا جانب أي طرف. إلا أنه بعد ضم روسيا للقرم، تخلت أوكرانيا رسميًا عن حيادها، وصوت برلمانها لإسقاط (حالة عدم الانحياز) بـ303 أصوات مقابل ثمانية فقط.

- وإثر نشوب الحرب الروسية-الأوكرانية، جرت جولات تفاوضية بين الجانبين برزت فيها فكرة حياد كييف كأحد اقترابات احتواء المشهد المتأزم.

لكن أي قبول بمسألة حياد أوكرانيا سيجبرها على التخلي عن طموحات الانضمام لحلف "الناتو"، مقابل نوع من الضمانات الأمنية، لمنع روسيا من شن تصعيد آخر. وعلى هذا فمن المحتمل أن تتدخل مجموعة من دول العالم، كالولايات المتحدة والدول الأوروبية وربما الصين، لضمان اتفاق الحياد -حال التوصل إليه- وما يحمله من ضمانات أمنية لأوكرانيا.

اليوم الدولي للحياد

- **قررت الأمم المتحدة اعتبار الـ12 من ديسمبر يومًا دوليًا للحياد، وفقًا للقرار 71/275 في 2 فبراير 2017. وتعرف المنظمة الأممية "الحياد" بأنه الوضع القانوني الناجم عن امتناع دولة عن المشاركة في حرب مع دول أخرى، والحفاظ على موقف الحياد تجاه المتحاربين، واعتراف المتحاربين بهذا الامتناع وعدم التحيز.**
- **شدّد القرار الأممي على أن سياسات الحياد تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتؤدي دورًا أساسيًا في علاقات متبادلة سلمية، وتعزز أيضًا هذه السياسات من استخدام الدول للدبلوماسية الوقائية.**
- **برزت "حركة عدم الانحياز" كأكثر التكتلات تعبيرًا عن سياسات الحياد الوطنية إبان الحرب الباردة، حيث كان الصراع دائرًا بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتأسست الحركة من الدول التي حضرت مؤتمر باندونج عام 1955، واتسع عدد أعضائها من 29 إلى 116 دولة خلال خمسين عامًا. وكان الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر أحد مؤسسي الحركة الأوائل مع كل من رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو، والرئيس اليوغسلافي تيتو، وأخيرًا الرئيس الإندونيسي أحمد سوكارنو.**
- **اختار عدد من الدول موقف الحياد إزاء قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يشجب "بأشد العبارات" العدوان الروسي على أوكرانيا، والذي يطالب روسيا بالكف -فورًا- عن استخدامها القوة ضد أوكرانيا، والامتناع عن أي تهديد أو استخدام غير قانوني للقوة ضد أي دولة عضو. فقد امتنعت 35 دولة عن التصويت هي: الجزائر، أنجولا، أرمينيا، بنجلاديش، بوليفيا، بروندي، وسط إفريقيا، الصين، الكونغو، كوبا، السيلفادور، غينيا الاستوائية، الهند، إيران، العراق، كازاخستان، قيرغيزستان، مدغشقر، مالي، منغوليا، موزمبيق، نيكارجوا، باكستان، السنغال، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، سيريلانكا، السودان، طاجكستان، تنزانيا، فيتنام، زيمبابوي. وفي المقابل، صوت لصالح القرار 141 دولة، فيما صوت 5 دول ضد القرار هي: روسيا، سوريا، بيلاروسيا، إريتريا، كوريا الشمالية.**

مجمل القول، إن الحرب الروسية الأوكرانية قد أدت إلى استدعاء مسألة الحياد مجددًا في السياسة الدولية، سواء من خلال إعادة النظر في مواقف الحياد لبعض الدول على اعتبار أنه لم يعد يلائم التطورات الجارية، أو تحفيز دول أخرى على تبني الحياد حفاظًا على أمنها ومصالحها. وعليه، يتضح أن مسألة الحياد بصدد استعادة زخمها على الساحة الدولية، فضلاً عن كونها مرشحة للتطور والظهور في قوالب متعددة وبدرجات مختلفة.

2

اتجاهات سياسة «ماكرون» الخارجية في ولايته الثانية

تمكّن الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" من الفوز بولاية رئاسية ثانية، بعد أن أحرز تقدمًا خلال الجولة الثانية من الانتخابات، التي عُقدت في الـ24 من أبريل 2022. إذ حصل على ما يقرب من 58.5% من الأصوات، مقابل حصول منافسته "مارين لوبان"، زعيمة حزب "التجمع الوطني"، على حوالي 41% من الأصوات، ليكون بذلك أول رئيس فرنسي يحظى بولاية ثانية منذ عقدين، ورابع رئيس في الجمهورية الخامسة يحصل على فترتين رئاسيتين بعد "شارل ديجول"، و" فرانسوا ميتران"، وجاك شيراك". فإلى أين تتجه السياسة الخارجية الفرنسية بعد فوز ماكرون؟.

آية عبد العزيز

باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

توظيف براجماتي

قدم "ماكرون" نفسه بعد إعلان نتيجة الانتخابات بأنه سيكون رئيسًا للجميع، في إشارة واضحة إلى أنه يُدرك تحديات الوضعين الداخلي والخارجي؛ حيث استطاع توظيف ذلك خلال الفترة التي سبقت الجولتين الأولى والثانية، وهو ما تجلّى على النحو التالي:

- **تجنب المواجهات السياسية:** إذ سعى "ماكرون" لانتهاج هذا الأسلوب للحد من تكلفته، خاصة أنه يواجه تحديات داخلية، كحالة الانقسام بشأن سياساته الإصلاحية لكونها أثّرت على القدرة الشرائية للمواطنين، بجانب تداعيات جائحة كورونا، والانتقادات الموجهة إليه، فيما يتعلق بملفي الطاقة والتقاعد. لكن هذا لم يمنع الناخبين من التعبير عن موقفهم الذي تجسّد في نسبة الامتناع خلال الجولة الأولى التي بلغت نحو 26%، أما في الثانية فكانت 28% من نسبة الأصوات، وهو معدل غير مسبوق منذ عام 1969.

- **تبني أجندة وسطية:** حاول "ماكرون" الترويج لبرنامجه الانتخابي، وموقفه من العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، التي يرغب في إصلاحها، وهذا على عكس توجهات السيدة "لوبان" التي اتخذت مواقف قد تظهر أنها داعمة للطبقة الوسطى، إلا أنها في باطنها تتبنى نهجًا قوميًا قد يضر بالفرنسيين بل وبمكانة فرنسا في النظام الدولي، وهو ما حاول "ماكرون" توظيفه لصالحه خلال الحملة الانتخابية.

- **استقطاب الفئات غير الداعمة:** على الرغم من أن نتائج الجولة الأولى من الانتخابات لم تكن مُرضية للكثير من الناخبين، إلا أن "ماكرون" عمل على استقطاب هذه الفئات خاصة الشباب، وأبناء القرى، والعائلات ذات الدخل المنخفض، وبعض المُتعلمين، بجانب المسلمين والمهاجرين الذين صوت أغلبهم لصالح اليسار. هذا بجانب الاهتمام ببعض القضايا التي تشغلهم مثل سن التقاعد، إذ أوضح أن هناك إمكانية لتعديل سن التقاعد ليكون أقل من 65 عامًا، مع جعل الحد الأدنى للمعاش بعد بلوغ سن التقاعد نحو 1100 يورو، والإجراءات التي سيتخذها بشأن المناخ، متعهدًا بجعل فرنسا "أمة إيكولوجية عظيمة".

- **الاستفادة من ضعف الخصوم:** حاول "ماكرون" خلال المناظرة التي سبقت الجولة الثانية أن يكشف عن أوجه القصور التي يعاني منها برنامج "لوبان" وخاصة السياسة الخارجية، مثل علاقاتها بروسيا وموقفها من الأزمة الأوكرانية؛ إذ اتّهمها "ماكرون" بتبعيتها لموسكو على خلفية القرض الذي حصلت عليه من روسيا في عام 2014، ويُقدر بنحو 9 ملايين يورو. في المقابل، حاولت لوبان إظهار دعمها لأوكرانيا ماليًا ودفاعيًا وإنسانيًا، كما تدعم العقوبات على روسيا لكنها ترفض حظر استيراد الطاقة الروسية، لما له من تداعيات على الفرنسيين.

- **انتهاج سياسة خارجية نشطة:** ساهمت إدارة "ماكرون" للأزمة الأوكرانية باعتباره رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي في زيادة شعبيته، إذ لعب دورًا في جهود الوساطة في الأزمة بالتنسيق مع ألمانيا، واستمرار فتح قنوات للاتصال والحوار مع روسيا، في محاولة لوقف العملية العسكرية، وتجنب استمرار تفاقم الأوضاع الإنسانية في أوكرانيا التي ستكون لها تداعيات على كافة الدول الأوروبية في المرحلة المقبلة. وانعكست تحركات ماكرون في استطلاعات الرأي التي كانت نتائجها قريبة من نتائج الانتخابات في الجولتين الأولى والثانية.

دلالات أساسية

- يمكن النظر إلى الانتخابات الفرنسية على أنها تُعد استفتاء على مدى رغبة الناخبين في الحفاظ على هوية الجمهورية الفرنسية ومكانتها الأوروبية، مقابل النهج القومي الذي تبنته "لوبان". فتاريخيًا لم يستطع المرشحون المتطرفون، سواء من اليسار أو اليمين، الوصول إلى السلطة منذ تأسيس الجمهورية الخامسة.

- كشفت الانتخابات عن حالة من الانقسام وعدم الرضا بين الفئات المختلفة في المجتمع، وهو ما تجلّى في نسبة التصويت. فعلى سبيل المثال، صوت ما يقرب من 74% من رجال الأعمال وحاملي الشهادات العليا لصالح "ماكرون". في المقابل، استحوذت "لوبان" على أكبر عدد من أصوات الطبقة العاملة التي بلغت نحو 58% من الأصوات تجنبًا لسياسات "ماكرون" التي انعكست على قوتهم الشرائية.

- أوضحت الانتخابات تراجع قدرة القوى السياسية التقليدية في فرنسا على حشد وتعبئة ناخبين جدد أو الحفاظ على قاعدتهم الانتخابية نتيجة عدم توحيد صفوفهم حول قيادة سياسية قادرة على طرح مشاريع تلبي احتياجاتهم، فضلاً عن عدم قدرة الأحزاب الكبرى على إنتاج نخب سياسة جديدة، فكل من "ماكرون" و"لوبان" قادة أحزاب.

- ما يزال أمام "ماكرون" تحديات متتالية ستتمثل أبرزها في تشكيل الحكومة، تمهيدًا لخوض الانتخابات التشريعية المُقبلة التي من المقرر عقدها في شهر يونيو 2022، أملاً في الحصول على الأغلبية البرلمانية ضد التحالفات الجديدة التي تقوم بها القوى اليسارية واليمينية، وبدأ ذلك بتغيير اسم حزبه من "الجمهورية إلى الأمام" إلى "عصر النهضة" من أجل توسيع قاعدة ناخبيه تمهيدًا لخوض الانتخابات التشريعية.

توجهات مُحتملة

بالرغم من تأكيد "ماكرون" على أن ولايته الثانية لن تكون استمرارًا للولاية السابقة، إلا أنه لم يكشف عن أي تغير في نهجه الخارجي، وهو ما تمثل على النحو التالي:

- **تعزيز مكانة فرنسا وأوروبا:** إذ تعهد إبان مراسم التنصيب في الـ7 من مايو 2022 بأنه سيجعل الأمة الفرنسية أكثر استقلالية، وأنه سيعزز قدرة فرنسا وأوروبا على الاستجابة للتحديات المتلاحقة. وفي كلمته أمام البرلمان الأوروبي في مؤتمر حول "مستقبل أوروبا" في استراسبورج بمناسبة "يوم أوروبا" الموافق 9 مايو؛ اتبع نفس خطابه الإصلاحي الداعم لتقوية الاتحاد الأوروبي، ولكنه اختلف من حيث الآليات التي تمثلت في إعادة النظر في معاهدات الاتحاد الأوروبي.

- **مواصلة دعم أوكرانيا:** احتلت كييف أولوية في خطاب "ماكرون" إبان تنصيبه؛ حيث أوضح أنه سيتخذ إجراءات أولية لتجنب المزيد من التصعيد في أعقاب الحرب الروسية-الأوكرانية. كما أوضح أمام البرلمان الأوروبي أنهم كأوروبيين سيعملون من أجل الحفاظ على سيادة أوكرانيا، وإنها هي المسئولة عن تحديد شروط المفاوضات مع روسيا. أما فيما يتعلق بعضويتها في الاتحاد الأوروبي فقد أشار إلى أنه بموجب البروتوكولات الحالية سوف يستغرق ذلك وقتًا أطول، لذا طرح نهجًا بديلاً عوضًا عن العضوية في الوقت الحالي.

- **التوسع شرقًا:** بالرغم من أن "ماكرون" لم يشر إلى ذلك صراحة ولكن بالتطبيق على أوكرانيا واحتمالية انضمامها للاتحاد الأوروبي، فقد حاول اتخاذ نهج مغاير بديل عن تغيير معايير العضوية في الاتحاد؛ حيث اقترح إنشاء ما يعرف باسم "المجتمع الأوروبي السياسي" الذي يستهدف الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالانضمام إلى "القيم الأوروبية الأساسية"، الذي سيشمل الدول الأوروبية الديمقراطية التي ستلتزم بقيمها الأساسية في مجالات مثل: التعاون السياسي، والأمن، والطاقة، والنقل، واستثمار البنية التحتية أو حركة الناس. كما أن الانضمام إليها لن يعني بالضرورة الانضمام للاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من ذلك لم يكشف حتى الآن عن شكل توجهاته الخارجية بشأن بعض الدول والقضايا، وعليه يمكن استنتاج جزء من هذه التوجهات فيما يلي، بناءً على قراءة سابقة للتوجهات السياسية الخارجية لـ "ماكرون":

- **العلاقات الأوروبية-الأوروبية:** من المتوقع أن يسعى "ماكرون" إلى تعزيز علاقاته بالدول الأوروبية وفي مقدمتها ألمانيا التي ستكون محطته الخارجية الأولى لبحث سبل التعاون بين الجانبين والقضايا محل الاهتمام المشترك، مثل: السيادة الأوروبية، والحرب الأوكرانية، والدفاع، والأمن، والطاقة. فضلاً عن محاولة تقوية الشراكة مع المملكة المتحدة، على الصعيدين الأمني والدفاعي، في شكل اتفاقيات ثنائية، والتقليل من حدة الصدام معها بشأن تنفيذ اتفاقية الخروج، لكونها شريكًا في ضمان الأمن الأوروبي لا بد من التعاون معه.

- **العلاقات الفرنسية-الأمريكية:** من المُحتمل أن تشهد العلاقات بين الجانبين قدرًا من التعاون خاصة فيما يتعلق بالأمن الأوروبي ودعم أوكرانيا وردع روسيا، بالتزامن مع تقليل فرنسا من حدة خطابها القائم على الاستقلال الاستراتيجي، وعلى أن يكون هذا التعاون في سياق حلف شمال الأطلسي. بجانب احتمالية أن يكون هناك تنسيق بين الجانبين في منطقة المحيطين الهندي والهادي على المستوى الأمني والاستخباراتي دون الانضمام لتحالف "أوكوس".

- **الموقف من روسيا:** من المتوقّع أن يتبع "ماكرون" نفس التوجه القائم على التأكيد على أهمية فتح قنوات للحوار مع روسيا لخفض حدة التصعيد ضد أوكرانيا، بجانب التنسيق مع الدول الأوروبية لفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على روسيا حتى يتم التوصل إلى تسوية سلمية للوضع الحالي في أوكرانيا.

- **العلاقة مع الصين:** ما زالت العلاقات تشهد حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بتصور فرنسا للصين، هل هي تمثل تحديًا أم تهديدًا؟ إلا أن الجانبين لم يقوما بتعزيز الشراكة والتعاون معًا. وعليه من المرجح أن تستمر هذه العلاقات على هذا النحو لأن وضع تصور واضح لهذه العلاقة سينعكس بشكل سلبي على علاقات فرنسا مع الولايات المتحدة.

3

ارتدادات حرب أوكرانيا على منافسات القطب الشمالي

دخل القطب الشمالي خلال العقدين الماضيين إلى ساحة التنافس الدولي؛ إلا أن تصاعد الصراع الروسي-الغربي على خلفية الحرب الأوكرانية زاد حدّة التنافس مع تزايد أهمية المنطقة في ثروات الطاقة والمعادن والممرات الملاحية. إذ يشير تقرير لهيئة المسح الجيولوجية الأمريكية في عام 2009 إلى أن القطب الشمالي يحوي نحو 30% من احتياطي الغاز العالمي و13% من احتياطي النفط غير المكتشف في العالم. فيما قدّرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن المنطقة تحوي ما قيمته تريليون دولار من المعادن النادرة ذات الأهمية في الصناعات العسكرية والإلكترونية.

الشيماء عرفات

باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تداعيات مباشرة

ثمة مجموعة من التداعيات المباشرة للحرب الأوكرانية على القطب الشمالي، من أبرزها ما يلي:

- **الانسحاب من مجلس القطب الشمالي:** يُنَظّم التعاون بين الدول المنخرطة في القطب الشمالي من خلال مجلس القطب الشمالي، وبالإضافة إلى الأعضاء الثمانية الأساسيين الذين لديهم مناطق تابعة لسيادتهم في القطب الشمالي (روسيا، وكندا، والدنمارك، وفنلندا، وأيسلندا، والنرويج، والسويد، والولايات المتحدة)، يضُم كذلك المجلس ستة مشاركين دائمين يمثلون مجتمعات السكان الأصليين في القطب الشمالي، كما أن هنالك 13 مراقبًا في المجلس يمكنهم اقتراح مشاريع في المنطقة، مثل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والصين.

- وفي 3 مارس، أصدرت سبع دول من الدول الثماني الدائمة العضوية، عدا روسيا، بيانًا مشتركًا يوضح عزمهم "إيقاف" مشاركتهم مؤقتًا في مجلس القطب الشمالي، والهيئات التابعة له، وذلك اعتراضًا على رئاسة روسيا الحالية للمجلس التي تتم بالتناوب بين أعضاء المجلس الدائمين كل سنتين، منتظرين بذلك استلام النرويج زمام القيادة في مايو 2023.

- وفي المقابل، صرّح "نيكولاي كورتشونوف"، الذي يشغل منصب سفير روسيا لدى مجلس القطب الشمالي، لمجلة "نيوزويك"، بأن موسكو وجدت هذا القرار "مؤسفًا". وأضاف أنه "تنص جميع الوثائق التأسيسية والاستراتيجية على أن القطب الشمالي يجب أن يظل أرضًا للسلام والاستقرار والتعاون البناء. لذلك، لا ينبغي أن يخضع هذا الشكل الفريد للتأثير غير المباشر لأي أحداث خارج المنطقة. ويمكن اعتبار خطوة الانسحاب من المجلس غير فعالة نظرًا لسيطرة روسيا على أغلب ساحل القطب الشمالي، وكذلك طرق الملاحة نظرًا لوقوعها بمياهها الداخلية، بالإضافة للحجم الكبير لتأثيرها المنفرد على كل القضايا التي تتطلب التعاون مثل: مشروعات مكافحة تغير المناخ، أو تنظيم الصيد، وغيرها.

- **تعزيز الوجود العسكري بالمنطقة:** أطلق حلف الناتو واحدة من أكبر مناوراته في القطب الشمالي على الإطلاق، والتي أُطلق عليها الاستجابة الباردة 2022، في النرويج، في 25 مارس. وبرغم أن تلك المناورات قد جرى التخطيط لها قبل الغزو الروسي، فإنه وأثناء قيامها لم يَسْعَ قادة التحالف لإخفاء رغباتهم في تعزيز تواجدهم بالمنطقة، بالرغم من إدراكهم أهمية تلك المنطقة للأمن القومي الروسي. إذ وصف "ينس ستولتنبرغ"، الأمين العام للناتو، أثناء المناورات المنطقة بأنها "ذات أهمية استراتيجية لأمن المنطقة الأوروبية الأطلسية بأكملها، وحيوية لروابط الاتصال بين أمريكا الشمالية وأوروبا".

- وسبق تلك المناورات، تصريح "كورتشونوف"، في 17 أبريل الماضي، عن زيادة وجود الناتو في القطب الشمالي منذ بدء الحرب في أوكرانيا، قائلاً إن التدريبات العسكرية المخطط لها منذ فترة طويلة بين الناتو وفنلندا والسويد في المنطقة في مارس كانت "مدعاة للقلق" بالنسبة

لروسيا، مضيفًا أنه إذا واصل التحالف العسكري الغربي أنشطته في القطب الشمالي فقد تقع "حوادث غير مقصودة"، دون أن يحدد ماهيتها.

- في هذا السياق، أسهمت الحرب الروسية-الأوكرانية في تراجع كل من السويد وفنلندا عن سياسة عدم الانحياز العسكري، إذ تسعيان لتقديم أوراقهما للانضمام لحلف الناتو بجلسته القادمة في يونيو القادم، ويعني ذلك أن جميع دول القطب الشمالي باستثناء روسيا ستكون جزءًا من التحالف العسكري. ومن غير المرجح أن تسعى فنلندا أو السويد إلى إقامة قاعدة دائمة لوحدات "الناتو" الرئيسية في أراضيها، أو نشر أسلحة نووية على أراضيهما بغرض عدم إثارة حفيظة روسيا، وهو الأمر الذي أعربت عنه أيضًا الدنمارك والنرويج حين انضمتا إلى الحلف. إلا أن فكرة وجود قوات تابعة للناتو متاخمة لروسيا بهذا القرب، قد ينذر بمزيد من المناوشات والتحرشات العسكرية بتلك المنطقة في حال ساهم أحدها في تفجّر مواجهة مباشرة بين الناتو وروسيا بشكل غير مقصود، ولا سيما أنّ فنلندا تقع على مسافة قريبة من مدينة "سانت بطرسبرغ" وهي ثاني أكبر مدن روسيا، والقريبة من الأسطول الشمالي الروسي.

قيود التنافس

- تمتد تداعيات الحرب الأوكرانية إلى القطب الشمالي مع مساعي دول مثل الصين لتعزيز تعاونها مع روسيا، مستفيدةً من الحصار الغربي على الأخيرة، وبغرض تعزيز بصمتها في المنطقة، إذ سبق أن أعلن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في عام 2018 أن الصين دولة "شبه قطبية"، معتبرًا أن جميع الدول ينبغي أن تشارك في إدارة القطب الشمالي، ويجب ألا يكون الأمر محصورًا فقط في الدول التي لها مناطق فيه. وتتعاون الصين مع روسيا بالفعل في العديد من ملفات القطب الشمالي؛ إذ أعلنتا عن مبادرةٍ مشتركةٍ بعنوان "طريق الحرير القطبي"، في يوليو 2017، وكانت الصين من أوائل الدول التي دعمت الملاحة عبر البحر الشمالي وسط المقاطعة الغربية لهذا المسار.

- تبحث الهند والإمارات العربية المتحدة أيضًا وبعض دول جنوب شرق آسيا عن طرق في القطب الشمالي، سواء فيما يخص الاستفادة من الممرات الملاحية الجديدة، أو للاستفادة من عقود استخراج الغاز وتسييله، لمواجهة الطلب المتزايد عليه مستقبلاً.

- أن اتجاه القوى الغربية للتضييق على روسيا، وتعميق عزلتها في منطقة القطب الشمالي، قد يؤثر كذلك على هذه القوى أيضًا، نتيجة للاستحواذ الروسي على الممرات الملاحية القابلة للمرور في المنطقة، وكذلك لسيطرتها الأكبر على الموارد، وبهذا سيكون تأثير انسحابها من الالتزامات الخاصة بالصيد أو المناخ على تلك القضايا بالقطب الشمالي مؤثرًا.

أخيرًا، فإن وجود خلافات قائمة بالفعل على ترسيم الحدود البحرية، وإنشاء الممرات المائية بين القوى الغربية المختلفة ككندا والولايات المتحدة والدانمارك، ينذر بتفتت الالتفاف الغربي الحالي، وتعاظم الخلافات بينهم، والتي ستصب في مصلحة روسيا بالتبعية.

من يملك ثروات القطب الشمالي؟

- تم الالتفات إلى أهمية موقع وثروات القطب الشمالي، منذ اكتشاف الاتحاد السوفيتي السابق أول حقل نفطي وغازي ضخم في 1962 في مدخل بحر كارا في سيبيريا الغربية. كما اكتشف الأمريكيون حقل بترول في ألاسكا على بعد 250 ميلًا من القطب الشمالي، في عام 1968.

- حددت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 حق استغلال ثروات القطب الشمالي لخمس دول فقط هي: روسيا، والولايات المتحدة، وكندا، والنرويج، والدنمارك؛ حيث تمنح كل دولة على المحيط القطبي الحق في جرف قاري يمتد لمائتي ميل بحري. وفي عام 2017، تم الاتفاق في الأمم المتحدة على منح الدول الحق في مد جرفها القاري أكثر من مائتي ميل بحري إذا أثبتت حقها في ذلك.

- تُعد روسيا صاحبة أكبر حدود على القطب الشمالي، تليها كندا، والنرويج، والدنمارك)عبر جرينلاند(، أما الولايات المتحدة فهي صاحبة أصغر حدود على القطب، حيث لا تزيد على 230 ميلًا. وتخضع المنطقة لنظام البحار المفتوحة الدولية، حيث يمكن لأي دولة التنقيب فيها عن الثروات.

- المجلس القطبي العالمي هو الهيئة التي تأسست عام 1996، بموجب ما يسمى بـ«إعلان إتاوا» لتيسير التعاون بين الدول التي تضم حدودها أراضي في القطب الشمالي، ويضم المجلس الدول الخمس التي لها سواحل ممتدة على المحيط القطبي، بالإضافة إلى ثلاث دول أخرى هي: فنلندا، والسويد، وأيسلندا. كما يضم المجلس 38 دولة بصفة مراقب.

المصدر:

- صحيفة "الشرق الأوسط"، على ماذا وأين تتنازع القوى الكبرى في القطب الشمالي؟، بتاريخ 20 مايو 2021.
- المجلس القطبي العالمي: https://www.arctic-council.org/

- يوجد ممران بحريان للوصول إلى المنطقة القطبية الشمالية؛ الأول هو الممر الشمالي الغربي الذي يتماشى مع كندا والولايات المتحدة، بينما يمر الطريق الآخر، طريق بحر الشمال)ممر شمالي شرقي(، بدول النرويج والسويد وفنلندا.

- تشير التقديرات إلى احتواء باطن القطب الشمالي على أكثر من 52% من احتياطيات النفط والغاز في العالم، بنسبة 22% من البترول، و78% من الغاز. وتزخر المنطقة باحتياطات كبيرة من المادس، والذهب، والبلاتين، والقصدير، والمنجنيز، والنيكل، والرصاص. ويوفر طريق القطب الشمالي 30% من مسافة الشحن بين أمريكا والصين.

- يقدر الاحتياطي الأمريكي من النفط في القطب الشمالي بحوالي 30 مليار برميل، بينما تمتلك روسيا الحصة الأكبر من موارد الطاقة في القطب الشمالي، والتي قدرتها بأكثر من 30 تريليون دولار، حيث اكتشفت ما لا يقل عن 43 حقلًا للنفط والغاز في القطب الشمالي حتى نهاية عام 2013 في مقابل 11 حقلًا للولايات المتحدة، و6 حقول اكتشفتها كندا، وحقل واحد للبترول اكتشفته النرويج. بينما استثمرت الصين 90 مليار دولار بين عامي 2012–2017 للبحث عن المعادن بالمنطقة.

قضايا الأمن والدفاع

1 مآلات التفاوض الغربي-الإيراني حول الاتفاق النووي

برغم التوصل إلى تفاهمات إيرانية – غربية شاملة في الأمور النووية التقنية الخاصة بخطة العمل الشاملة المشتركة "الاتفاق النووي"، إلا أن مسألة رفع الحرس الثوري الإيراني من على قوائم الإرهاب تبدو المعضلة الأخيرة المتبقية أمام أطراف المعادلة السياسية. ذلك أنه بعودة أطراف التفاوض من فيينا إلى عواصمهم، بات الأمر رهنًا باتخاذ القرار على المستوى السياسي الأعلى، ومن المتوقع أن يتخذ المرشد الإيراني علي خامنئي قرار التوقيع على الاتفاق إذا حصل على ضمانات من مجموعة (4+1) بالتزام الولايات المتحدة بمخرجات الاتفاق.

2 أهداف القوة (153) لأمن الملاحة في البحر الأحمر

أعلن قائد القوات البحرية المشتركة (CMF) والأسطول الخامس الأمريكي، نائب الأدميرال براد كوبر، تشكيل قوة جديدة باسم "قوة المهام المشتركة 153" (CTF)، في 17 إبريل 2022، وستُركز هذه القوة على تعزيز الأمن البحري وجهود بناء القدرات، وتشمل منطقة عملياتها البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، وهو ما يطرح عدة تساؤلات حول طبيعة القوة وأهداف تشكيلها، والتداعيات المُحتملة لهذا التوجه في إدارة الأنشطة الأمنية بالمنطقة، خاصة أنه سيؤثر على الترتيبات الضامنة لحرية الملاحة، فضلاً عن المنافسات الإقليمية والدولية الراهنة.

3 هل تتجه إسرائيل للمواجهة الشاملة في قطاع غزة؟

شهد شهر أبريل 2022 إطلاق عدّة صواريخ من قطاع غزة تجاه إسرائيل في ظل الأوضاع المتوترة بالضفة الغربية والقدس الشرقية. جاء القصف ردًّا على الاقتحامات المتتالية للقوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك، واعتدائها على المصلّين واستمرار الممارسات الاستفزازية خلال شهر رمضان، فيما قصفت إسرائيل عدّة مواقع تابعة للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزّة. وبرغم تكرار عمليات القصف الإسرائيلي للقطاع، فإن السؤال المطروح هنا حول دوافع ذلك التصعيد واتجاهاته المحتملة في الظروف الراهنة.

1

مآلات التفاوض الغربي-الإيراني حول الاتفاق النووي

برغم التوصل إلى تفاهمات إيرانية – غربية شاملة في الأمور النووية التقنية الخاصة بخطة العمل الشاملة المشتركة "الاتفاق النووي"، إلا أن مسألة رفع الحرس الثوري الإيراني من على قوائم الإرهاب تبدو المعضلة الأخيرة المتبقية أمام أطراف المعادلة السياسية. ذلك أنه بعودة أطراف التفاوض من فيينا إلى عواصمهم، بات الأمر رهنًا باتخاذ القرار على المستوى السياسي الأعلى، ومن المتوقع أن يتخذ المرشد الإيراني علي خامنئي قرار التوقيع على الاتفاق إذا حصل على ضمانات من مجموعة (4 + 1) بالتزام الولايات المتحدة بمخرجات الاتفاق.

د. محمد محسن أبو النور

خبير في الشئون الإيرانية

ملامح التفاوض

تُعاني مفاوضات فيينا النووية في المرحلة الراهنة حالة عدم يقين منذ انتهاء الجولة الثامنة من المفاوضات في نهاية يناير 2022 واستئنافها، ثم عودة المفاوضين إلى عواصمهم لاتخاذ القرار السياسي يوم السابع من مارس الماضي. وبالرغم من طول مدة توقف المفاوضات، إلا أن حراكًا داخليًا وخارجيًا دائرًا ما يزال في مرحلة إنضاج القرار الأخير في تلك المفاوضات تتشكل ملامحه في النقاط التالية:

- بروز اختلافات جوهرية حادة داخليًا بين مؤيدي المقترح الأمريكي الأخير وبين رافضيه، وينهض هذا المقترح على رفع مؤسسة الحرس الثوري من قائمة المنظمات الإرهابية والراعية للإرهاب، نظير توقيع إيران على التزام مكتوب يقضي بالتزامها بخفض التصعيد في الإقليم. كما يدور اختلاف داخلي كذلك حول قبول عرض أمريكي آخر يقضي برفع مؤسسة الحرس الثوري من على قوائم الإرهاب دون التزام إيران بخفض التصعيد، لكن مع الإبقاء على بعض التنظيمات التابعة له في قوائم الإرهاب، وعلى رأسها فيلق القدس، وهو الذراع الخارجية للحرس الثوري.

- تحاول القوى الأوروبية معالجة تناقضات المواقف الإيرانية على الطاولة في فيينا، من خلال كسر جمود المحادثات بعد تمسك إيران بمطلب شطب الحرس الثوري من القائمة الأمريكية للإرهاب بالرغم من أن إيران تشبثت بفصل القضايا النووية عن القضايا الأمنية والاستراتيجية في هذه المفاوضات.

- في المقابل، تتمسك الولايات المتحدة بموقفها الرافض لرفع الحرس الثوري دفعة واحدة من قوائم الإرهاب دون تقديم إيران امتثالاً في المقابل، وذلك اتكاء على اعتبارين، هما: الفصل بين محاولات إعادة إحياء الاتفاق النووي لعام 2015 وبين القضايا الأمنية والاستراتيجية، فضلاً عن أن هذه المؤسسة العسكرية الموازية للجيش النظامي الإيراني تشكل -من وجهة نظر أمريكية وإقليمية- خطرًا على الأمن والسلم الدوليين.

- يقود مفاوض الاتحاد الأوروبي المسئول عن تنسيق المحادثات النووية الإيرانية في فيينا إنريكي مورا جهودًا دبلوماسية مكثفة للتوصل إلى حل وسط، ولعل آخر هذه الجهود جولته التي تمت في طهران يوم الثلاثاء 10 مايو والتي تعول عليها بروكسل لحثّ إيران على اتخاذ القرار السياسي. وتتلخص مبادرة "مورا" في ضرورة قبول إيران بالمقترح الأمريكي الذي يتضمن رفع مؤسسة الحرس الثوري من قائمة المنظمات الإرهابية، على أن تظل كيانات تابعة له ضمنها، خاصة أن حزم العقوبات الأمريكية تشمل نحو 1000 شركة وفرد منضوين تحت مظلة الحرس الثوري أو تابعين مباشرة له.

- دخلت قطر على خطّ الأزمة من خلال مبادرة وساطة يقوم بها أمير قطر تميم بن حمد، وتشمل زيارات له إلى طهران وعواصم غربية للتوصل إلى تسويات تُرضي أطراف التفاوض، خاصة أن الخط المباشر بين إيران والولايات المتحدة ما يزال مغلقًا بعد إصرار إيران على رفض التفاوض المباشر مع المبعوث الأمريكي للشئون الإيرانية روبرت مالي من دون عودة أمريكا إلى خطة العمل الشاملة المشتركة.

اتجاهات محتملة

ليس من اليسير في هذه المرحلة التنبؤ الدقيق بالقرار النهائي الإيراني أو مآل التفاوض المحتمل، ولا سيما بعد أن أبدت الولايات المتحدة الأمريكية تمهلاً في اتخاذ القرار السياسي و"ألقت الكرة بكاملها في ملعب إيران"، تمامًا كما وصفت الخارجية الإيرانية. ومع ذلك، فإن أقرب السيناريوهات إلى التطبيق هو موافقة إيران على المقترح الأمريكي مقابل الحصول على ضمانات برعاية أوروبية وبدعم صيني وروسي. وتنهض مسوغات هذا التنبؤ على العوامل التالية:

- أن المطلب الأساسي الإيراني هو وجود ضمانات لعدم خروج واشنطن مجددًا من الاتفاق في حالة تغير الإدارة الديمقراطية الحالية بإدارة جمهورية في الانتخابات المقبلة، فضلاً عن مسألة التحقق من رفع العقوبات قبل الامتثال إلى اتفاق عام 2015، وهي أمور يمكن الحصول عليها بوساطة الاتحاد الأوروبي وبضغوط صينية - روسية.

- أن إيران تخطط لزيادة الإنتاج النفطي بعد أن حصلت على عوائد قدرها 100 مليار دولار من بيع الخام في الأشهر الأخيرة، وهي تريد الاستفادة القصوى من الأزمة الأوكرانية، والحلول محل روسيا في السوق النفطية الدولية، تعويضًا للعجز الفادح في موازنة العام المالي الإيراني الراهن (21 مارس 2022 - 20 مارس 2023).

- أن إيران اختبرت المواقف الأمريكية وتبيّن لها أن واشنطن وضعت أفضليات عدة في هذه المرحلة، وهي إمكانية الانتظار إلى مرحلة ما بعد انتخابات التجديد النصفي، وبالتالي أصبح الانتظار إلى الخريف خسارة استراتيجية لإيران، ولا سيما أنها قضت أكثر من عام في الجولات التفاوضية بالعاصمة النمساوية.

- أن الولايات المتحدة ردت على كل خطوة اتخذتها إيران لإبداء الصلابة السياسية بالمثل، ومنها خطوة مشروع قرار في مجلس الشيوخ الأمريكي عارض الدخول في صفقة مع إيران صوتت عليه أغلبية أعضاء مجلس الشيوخ، بمن فيهم 16 ديمقراطيًا، مساء الأربعاء 4 مايو، ردًا على خطوة إيرانية مماثلة سابقة في البرلمان الإيراني يوم الثلاثاء 5 إبريل.

- أن إيران كانت قد وافقت بالفعل على المقترح الأمريكي الخاص برفع الحرس الثوري من قوائم الإرهاب نظير التزام سري بخفض التصعيد، إلا أنها تراجعت لاحقًا عندما علمت أن التزامها هذا لن يظل سرًا، وأن واشنطن قد تميط اللثام عنه، أخذًا في الاعتبار أن وزير الخارجية الإيراني أعلن أن قادة الحرس الثوري طالبوه بعدم عرقلة المفاوضات مقابل رفع الحرس من قوائم الإرهاب.

تداعيات إقليمية

في حال التوصل إلى اتفاق بين إيران والقوى الغربية في فيينا، فإن مخرجاته الجيواستراتيجية على الإقليم ستتجاوز الأمور النووية التي حسمها المفاوضون في الأسابيع الأولى من التفاوض، وبالتالي ستكون هناك ارتدادات فورية على تموضع إيران الإقليمي يمكن إجمالها فيما يلي:

- تثبيت إيران تموضعها في سوريا على سبيل التحديد ومواصلة العمل في إطار ضرورة أن يكون الرئيس بشار الأسد من دون غيره جزءًا رئيسيًا في مستقبل أي تسوية سياسية بالبلاد، مع زيادة العمل في المشروعات الاقتصادية ذات البعد الاستراتيجي، مثل الاتصالات والموانئ، وتوسيع حضورها العسكري في البلاد.

- توسيع إيران من نفوذها بالعراق بعد نجاح قائد فيلق القدس الجديد إسماعيل قاآني في السيطرة نوعيًا على الأطياف المسلحة والجماعات ذات البعد الطائفي في البلاد، كما يمكن قراءة ذلك من خلال خطوة تغيير السفير الإيراني في العراق إيريج مسجدي، وتعيين الضابط في الحرس الثوري محمد كاظم آل صادق، المولود في مدينة النجف، محله.

- إمكانية مقايضة إيران وجودها في اليمن بوجودها في لبنان وجنوبي فلسطين، بمعنى التحلل الجزئي من دعمها للحوثيين مقابل السماح لها بالعمل بحرية في الملفين اللبناني والفلسطيني؛ إذ إن الملف اليمني كان هو المطلب الرئيسي لجماعات الضغط العربية على المفاوض الأمريكي.

- تحسن العلاقات الإيرانية - الخليجية حال التوصل إلى اتفاق يراعي الأبعاد الأمنية لدول الخليج العربي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تزامن جولات التفاوض في فيينا، وتواصل التفاوض الإيراني - الخليجي في بغداد برغم توقف مفاوضات فيينا.

ختامًا، إذا كان ثمة درس من جولات التفاوض النووية التي استمرت بين أغسطس 2013 ويوليو 2015 والتي أفرزت الاتفاق النووي في الأخير، فهو أن إيران تتخذ قرارها بتمهل وتتريث قبل الإقدام على توقيع المعاهدات والاتفاقات ذات الأبعاد الاستراتيجية؛ لأن مثل هذه الاتفاقات تترتب عليها ليس تغيرات في السياسة الخارجية للبلاد فحسب؛ بل تصاحبها طرديًا تغييرات جبرية في بنية المجتمع، وفي المعادلات الاقتصادية الداخلية. وعليه يمكن التنبؤ بالتوصل إلى اتفاق، ولكن ليس على المدى القريب.

محطات بارزة في أزمة النووي الإيراني

1967: حصلت طهران على أول مفاعلاتها النووية من الولايات المتحدة الأمريكية، وكان مفاعلاً بحثيًا قدرته 5 ميجاوات، يعمل على يورانيوم مخصب بنسبة 93%.

1970: صوت البرلمان الإيراني على الانضمام لمعاهدة حظر الانتشار النووي، التي تمنع الدول المشغلة للمفاعلات النووية من إنتاج أسلحة نووية، وتجعل منشآتها تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

1974: أنشأت إيران الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية، وأعلنت خطة لإنشاء 23 مفاعلا نوويا وتطوير دائرة وقود نووي كاملة.

1979: قطع العلاقات مع أمريكا وتوقف البرنامج النووي الإيراني عقب اندلاع الثورة الإيرانية.

1984: أمريكا تضع إيران على قائمة الدول الراعية للإرهاب.

1987: حصلت إيران على مخططات تقنية لبناء جهاز طرد مركزي من طراز P-1 من شبكة عبدالقدير خان.

1992: الكونجرس يمرر قانون منع انتشار الأسلحة الإيرانية، الذي يحظر نقل البضائع أو التكنولوجيا الخاضعة للرقابة التي قد تساهم في انتشار الأسلحة المتقدمة بإيران.

أغسطس 1996: أقر الكونجرس الأمريكي قانون عقوبات إيران، الذي يعاقب الاستثمار الأجنبي والأمريكي الذي يتجاوز 20 مليون دولار في قطاع الطاقة الإيراني في عام واحد.

أغسطس 2002: الكشف عن الموقعين النوويين السريين في نطنز وآراك، وإيران توافق على عمليات تفتيش تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أكتوبر 2003: تعهدت إيران بتعليق أنشطتها لتخصيب اليورانيوم، خلال زيارة غير مسبوقة لوزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا إلى طهران، وتم توقيع اتفاق في نوفمبر 2004.

أغسطس 2005: إيران تستأنف أنشطتها النووية في مصنع تحويل اليورانيوم في أصفهان (وسط)، والأوروبيون يقطعون المفاوضات.

2006: رفعت الدول الخمس الكبرى (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والصين، وروسيا) في يناير 2006، مسألة البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، وفي فبراير من العام نفسه أوقفت طهران التعاون مع وكالة الطاقة الذرية، ثم أعلنت إيران في إبريل تخصيب اليورانيوم (بنسبة 3.5%)، كما دشنت مصنعًا للمياه الثقيلة في آراك. وفي ديسمبر 2006، صوت مجلس الأمن على فرض عقوبات على إيران لرفضها إيقاف برنامجها النووي.

2007: أعلنت إيران أنها اجتازت عتبة 3000 جهاز للطرد المركزي، وهي عتبة رمزية لأنها تسمح نظريًا بصنع المادة الأولية للقنبلة الذرية.

إبريل 2009: طهران تدشن أول مصنع لإنتاج الوقود النووي في أصفهان (وسط).

يناير 2012: الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعلن أن إيران بدأت التخصيب بنسبة 20% في فوردو، ثم في الشهر نفسه يجمد الاتحاد الأوروبي أموال البنك المركزي الإيراني ويفرض حظرًا نفطيًا.

نوفمبر 2013: المفاوضات في جنيف تفضي إلى اتفاق لمدة ستة أشهر يحد من نشاطات إيران النووية الحساسة لقاء رفع جزء من العقوبات، وتم إثر ذلك تمديد الاتفاق مرتين.

2014: الاتحاد الأوروبي يعلن إيقاف بعض العقوبات ضد إيران لمدة ستة أشهر وإعطاء فرصة للمفاوضات.

محطات بارزة في أزمة النووي الإيراني

يوليو 2015: توصلت القوى الدولية وإيران إلى اتفاق تاريخي بشأن البرنامج النووي الإيراني يشمل تقليص النشاطات النووية مقابل رفع العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليها، ومن جهتها التزمت إيران بتقليص عدد أجهزة الطرد المركزي، ونقل عشرة أطنان من اليورانيوم المخصب في ديسمبر إلى روسيا.

مايو 2018: أعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات اقتصادية على إيران، وإعلان 12 شرطًا صارمًا للتوصل لاتفاق جديد، كما تم إنهاء الإعفاءات التي سمحت لـ8 دول بشراء النفط الإيراني من دون تعريض نفسها للعقوبات الأمريكية. كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة على "القطاعات الإيرانية للحديد والصلب والألومنيوم والنحاس".

مايو 2019: أعلنت إيران أنها لن تكون ملزمة بقيود مخزونات اليورانيوم المخصب واحتياطيات الماء الثقيل في خطة العمل المشتركة الشاملة، ويمكنها استئناف البناء في مفاعل الماء الثقيل غير المكتمل في آراك، واستئناف التخصيب بمستوى أعلى في المستقبل.

يوليو 2019: أعلنت إيران أن مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.67 %، تخطى مستوى 300 كلجم، وهو الحد الأقصى المسموح بامتلاكه، وفق الاتفاق النووي.

سبتمبر 2019: ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران أطلقت عملية تخصيب اليورانيوم في أجهزة طرد مركزي متطورة.

يناير 2020: أكدت إيران التخلّي عن "كل القيود المتعلّقة بعدد أجهزة الطرد المركزي" بعد اغتيال اللواء في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني بضربة جوية أمريكية قرب مطار بغداد الدولي.

يوليو 2020: أعلن المساعد السياسي لوزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي أن إيران قامت بتفعيل آلية فض النزاع المنصوص عليها في الاتفاق النووي.

ديسمبر 2020: أقر مجلس الشورى الإيراني قانونًا يدعو إلى إنتاج وتخزين "ما لا يقل عن 120 كيلوجرامًا من اليورانيوم المخصب بنسبة 20%"، و"وضع حد" لعمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواقع غير نووية.

أبريل 2021: استأنفت إيران مباحثات إحياء الاتفاق النووي بعد تولي الرئيس جو بايدن رئاسة الولايات المتحدة، ومنحه وعودًا للإيرانيين بالعودة للاتفاق، وتشترط إيران رفع جميع العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب.

مارس 2022: توقف مفاوضات فيينا لإحياء اتفاق عام 2015 بشأن برنامج طهران النووي لعوامل خارجية.

المصادر: موقع Arms control association

2

أهداف القوة (153) لأمن الملاحة في البحر الأحمر

أعلن قائد القوات البحرية المشتركة (CMF) والأسطول الخامس الأمريكي، نائب الأدميرال براد كوبر، تشكيل قوة جديدة باسم "قوة المهام المشتركة 153" (CTF)، في 17 إبريل 2022، وستُركز هذه القوة على تعزيز الأمن البحري وجهود بناء القدرات، وتشمل منطقة عملياتها البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، وهو ما يطرح عدة تساؤلات حول طبيعة القوة وأهداف تشكيلها، والتداعيات المُحتملة لهذا التوجه في إدارة الأنشطة الأمنية بالمنطقة، خاصة أنه سيؤثر على الترتيبات الضامنة لحرية الملاحة، فضلاً عن المنافسات الإقليمية والدولية الراهنة.

حسين عبد الراضي

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

طبيعة القوة

تُعد قوة المهام المشتركة "153" رابع التشكيلات التابعة للقوات البحرية المشتركة، وهي شراكة بحرية متعددة الجنسيات تضم (34) دولة بقيادة الولايات المتحدة، ومقرها القيادة المركزية للبحرية الأمريكية والأسطول الخامس بالبحرين. ومن أبرز ملامح القوة ما يلي:

- **هيكل القيادة والعمليات:** نُصّب النقيب بالبحرية الأمريكية، روبرت فرانسيس، قائدًا للقوة على أن يخلفه شريك إقليمي آخر بدايةً من الخريف المُقبل. ويضم فريق العمليات نحو (15) عسكريًا بالقوة البحرية المشتركة، ويمارسون مهامهم في المياه الإقليمية على متن سفينة القيادة الأمريكية "USS Mount Whitney"، فيما سيتابعون أعمالهم الاعتيادية بمقر قيادة القوة المشتركة في العاصمة البحرينية المنامة.

- **حجم الأصول والقدرات:** تعمل بالقوة "153" مجموعة من الأصول والقطع البحرية، والتي تتراوح بين (8-2) قطع، بالإضافة لمجموعة من الزوارق والمركبات البحرية غير المأهولة (Sail drone)، ومن بينها: سفينة القيادة البرمائية الأمريكية "Mount Whitney"، وعدد من الفرقاطات كالمصرية "Alexandria"، والبريطانية "Montrose"، والإيطالية "Carlo Bergamini"، بالإضافة إلى سفن الدعم اللوجيستي والتشغيلي مثل الأمريكية "Choctaw County"، والبريطانية "Lyme Bay"، والمدمرات الأمريكية "Gonzalez" و"Fitzgerald".

- **أنماط المهام والأدوار:** تستهدف قوة المهام المشتركة تعزيز الأمن البحري عبر تسيير دوريات تأمين واستطلاع بنطاق ولايتها، لتحسين التشغيل البيني للقوات، ووقف تهريب الأسلحة والمخدرات والأفراد، وتأمين الملاحة من القرصنة أو أية هجمات ساحلية مُحتملة. كما تُشير المعطيات الأولية إلى أنّ دوريات القوة ستعمل وفق ثلاثة نطاقات، هي: البحر الأحمر، ومضيق باب المندب، وخليج عدن، وفقًا لاعتبارات المُشَاطَأة والجوار الإقليمي، مع مشاركة قطع الدول غير الإقليمية بشكل تبادلي، وتنفيذ أنشطة مشتركة مع البحريات والتجمعات العاملة بالمنطقة من آن إلى آخر.

دوافع التدشين

يرتبط تشكيل قوة المهام المشتركة "153" بمجموعة من الأهداف والدوافع، كأهمية حشد الأدوار الإقليمية لتعزيز أمن البحر الأحمر ومساراته الملاحية، وتنسيق جهود القوات البحرية للدول الإقليمية والتجمعات الدولية الشريكة. ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

- **توسيع ولاية البحرية المشتركة:** منذ تدشينها عام 2001، ضاعفت القوات البحرية المشتركة (CMF) نطاق عملياتها لموازنة التهديدات الناشئة في الإقليم، حيث بدأت بتدشين القوة "150" لتأمين الملاحة خارج الخليج، ثم القوة "152" لتأمين الملاحة داخل الخليج، والقوة "151" لمكافحة القرصنة. ومع الحاجة لمضاعفة جهود تأمين الملاحة بالبحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، والتي شاركت القوتان "151" و"152" بتأمينها في السابق، تتجه البحرية المشتركة لتوسيع عملياتها بتلك المناطق عبر تدشين القوة "153"، التي ستكون مهمتها الأساسية مُركزة على مسرح العمليات المشار إليه.

- **تحفيز مشاركة البحريات الإقليمية:** مع انضمام مصر مؤخرًا للقوات البحرية المشتركة، أصبحت هناك فرصة لحشد الأدوار الإقليمية للعب دور أكبر بتأمين حركة الملاحة بالبحر الأحمر وخليج عدن، فالقاهرة والرياض وعمان وصنعاء (أعضاء القوات المشتركة المشاطِئون لنطاق عمل القوة حتى الآن) لديهم سواحل ممتدة ومصالح استراتيجية، وهو ما سييسر مهمة تأمين المياه الدولية فيها، حال تهيأت الترتيبات الملائمة لانخراط تلك العواصم بالمهمة، وهو ما تطلب بالأساس تدشين القوة "153" لتكون مُركزة على مهام ونطاق عمليات محدد، يراعي الاعتبارات

المعتمدة بجيوش تلك الدول فيما تؤديه من مهام خارجية.

• **تنسيق أنشطة الاستطلاع والتأمين:** تستدعي الأهمية المتصاعدة لنطاق عمل القوة "153"، وحجم التهديدات المتنامية فيها، استحداث إطار تنسيقي مُنظم لجهود البحريات الإقليمية ونظيرتها الدولية، والذي يتطلب حجمًا كبيرًا من الأصول والأنشطة لتوفير مستوى تأميني ملائم بهذا المجال البحري الواسع، وتلافي تعارض أو إهدار جهود تأمين هذه المناطق، في ظل التحديات التشغيلية المقيدة لتولي الدول المشاطئة تلك الأنشطة بشكل فردي، وضرورة إدارة تلك الأنشطة بكفاءة واحترافية، والحيلولة دون توظيفها بنمط تنافسي قد يؤجج التعقيدات الإقليمية القائمة.

تداعيات مُحتملة

يُرجَّح أن يؤدي تشكيل قوة المهام المشتركة "153" إلى مجموعة متنوعة من التأثيرات والنتائج، إقليمية ودولية، والتي ستلقي بظلالها على نمط العمليات المنوطة بالقوة، وتفاعلات القوى والفواعل المختلفة معها، ومن بينها:

• **النتائج الوطنية:** ستحظى الدول المشاركة بالقوة بفرصة تعزيز أمنها القومي، سواء بوقف عمليات تهريب الأسلحة أو المخدرات أو القرصنة في نطاق البحر الأحمر، مما سيضاعف من النتائج الإيجابية المتصلة بحرية وأمن الملاحة وحركة التجارة الدولية، ولا سيما اجتذاب حجم تجارة أكبر للمرور بقناة السويس. وعليه، قد تسعى باقي الدول المشاطئة للبحر الأحمر للمشاركة بالقوة، مثل السودان وإريتريا وجيبوتي والصومال؛ للاستفادة من الدعم الدولي المرتبط بهذه الأنشطة، وتجاوز الإشكاليات القائمة بينها وبعض القوى الإقليمية والدولية الأخرى.

• **التأثيرات الإقليمية:** تُعد صيغة قوة المهام المشتركة "153" خطوة ممهدة -حال نجاحها- لإعادة تنظيم ترتيبات الأمن الإقليمي، وهو ما قد يقود إلى خلق تكتل أمني إقليمي جديد معنيٍّ بحفظ الأمن والاستقرار بالمنطقة، ولكنه سيؤدي لاستشعار القوى الإقليمية غير المنخرطة فيه بأنها محاولة لتطويقها، وقد يؤجج حالة من الصدام والمواجهة مستقبلاً. وقد برزت تلك التأثيرات فيما أبدته طهران من رفض للقوة المُشكلة واعتبارها خطوة تصعيدية ضدها، وهو ما تطابقت فيه نظرة جماعة أنصار الله (الحوثي) لتشكيل القوة ذاتها.

• **التداعيات الدولية:** يُحتمل أن تستشعر القوى الدولية غير المنخرطة في القوات البحرية المشتركة، ولا سيما روسيا والصين، تهديدًا لمصالحهم ومشروعاتهم لاكتساب النفوذ؛ سواء بتوطيد الغرب علاقاته العسكرية مع دول المنطقة، وتمدد صيغة وأدوار المنظمات الأمنية الأوروبية والأمريكية للشرق الأوسط. وقد يدفع ذلك هذه القوى لمحاولة تعزيز شراكاتهم الأمنية-العسكرية مع دول الإقليم، أو إثبات حضورهم في أعالي البحار، الأمر الذي يقود بشكل أو بآخر لبحثها عن اكتساب مرافق للارتكاز والدعم اللوجيستي، مما سيحركها نحو إبرام اتفاقيات تعاون أو تحصيل قواعد بحرية، ويجر نطاق عمل القوة "153" ليصبح مسرحًا للعسكرة.

مجمل القول، إن تدشين قوة المهام المشتركة "153" يمثل خطوةً نحو إعادة صياغة الترتيبات الأمنية الضامنة لحرية الملاحة، بنطاق البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن، ويرتهن تحقيق أهدافها بمدى توافق الرؤى الاستراتيجية والأنشطة التشغيلية بين الشركاء، والاحتفاظ بدرجات ملائمة من تقاسم المهام والأعباء، كل وفق قدراته. كما أن استمرارية أنشطة القوة يستلزم تحييدها عن كافة اعتبارات التنافس الدولي والإقليمي؛ لتحقيق أعلى درجات الفعالية والكفاءة بأداء مهامها، وتلافي عرقلة عملياتها الرئيسية وهي "حفظ أمن الملاحة بنطاق ولايتها".

3

هل تتجه إسرائيل للمواجهة الشاملة في قطاع غزة؟

شهد شهر أبريل 2022 إطلاق عدّة صواريخ من قطاع غزة تجاه إسرائيل في ظل الأوضاع المتوترة بالضفة الغربية والقدس الشرقية. جاء القصف ردًّا على الاقتحامات المتتالية للقوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك، واعتدائها على المصلّين واستمرار الممارسات الاستفزازية خلال شهر رمضان، فيما قصفت إسرائيل عدّة مواقع تابعة للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزّة. وبرغم تكرار عمليات القصف الإسرائيلي للقطاع، فإن السؤال المطروح هنا حول دوافع ذلك التصعيد واتجاهاته المحتملة في الظروف الراهنة.

هبة شكري

باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ملامح التصعيد

- بدأ التصعيد الأخير بعد إطلاق صاروخ من قطاع غزة سقط في حقل ببلدة سديروت الإسرائيلية، دون أن يسفر عن إصابات، وهو ما استتبعه رد الطيران الإسرائيلي بشن سلسلة من الضربات الجوية في 21 إبريل الماضي استهدفت وسط قطاع غزة، مما دفع لإطلاق أربعة صواريخ أخرى.

- تم القصف المتبادل بين إسرائيل وفصائل المقاومة في قطاع غزة، وسط التوترات المتواصلة بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية منذ بدء شهر رمضان الماضي، وفي ظلّ جولة تصعيد استثنائية تشهدها إسرائيل تجلت في عدة عمليات فردية، ثم تصاعد التوتر في المسجد الأقصى، بالإضافة إلى إطلاق بعض الصواريخ من قطاع غزة ولبنان، فضلاً عن الاشتباكات في الضفة الغربية.

- ردًا على إطلاق صواريخ من قطاع غزة، قررت الحكومة الإسرائيلية إغلاق معبر بيت حانون "إيرز" في وجه آلاف العمال والتجار الفلسطينيين، استنادًا إلى مبدأ العقوبات الجماعي وفي إطار اتّباعها لسياسة "التسهيلات الاقتصادية مقابل الهدوء"، إذ تُشكل تلك الخطوة انتكاسة اقتصادية للعمال الذين يقومون بالانتقال عبر المعبر، ولأسرهم الذين باتوا يعتمدون بشكل أساسي على هذا العمل كمصدر للدخل.

- لكن إسرائيل تراجعت عن القرار وأعادت فتح المعبر، حيث اجتمع مجلس الأمن القومي الإسرائيلي المصغر، وقرر إنهاء الإغلاق الذي فُرض، ردًا على إطلاق قذائف صاروخية من قطاع غزة. واستجاب المستوى السياسي الإسرائيلي لتوجهات في جيش الدفاع الإسرائيلي شددت على ضرورة إعادة فتح المعبر باعتبار ذلك أمرًا يسهم بشكل أساسي في استعادة الاستقرار.

- تزامنًا مع ذلك، أُطلقت عشرات القذائف الصاروخية من جنوب لبنان نحو إسرائيل، دون أن تعلن أي منظمة مسئوليتها عن إطلاق الصاروخ من لبنان، لكن التقديرات الإسرائيلية ترى أن من يقف خلف الحادث هي الفصائل الفلسطينية في لبنان بسبب الأحداث الأخيرة في المسجد الأقصى، والتوترات في غزة والضفة.

- تنكر حركة حماس تبنيها إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، وتعلن أنها ليست معنية بالتصعيد، وتأكيدها على سعيها لوقف إطلاق القذائف الصاروخية من قطاع غزة باتجاه إسرائيل، لكن هناك حالة من اليقين داخل الأوساط الإسرائيلية بأن حماس هي المحرك الرئيسي للعنف في كل من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

دلالات أساسية

- **عدم جاهزية إسرائيل للدخول في جولة تصعيد واسعة:** تعتبر الظروف التي تمر بها الحكومة الإسرائيلية حاليًا من أهم المؤشرات التي ترجح عدم مصلحتها بالذهاب إلى حرب مع غزة الآن، حيث تمر بأزمة بعد انسحاب النائبة "عيديت سليمان" من حزب يمينا من الائتلاف الحاكم، بالإضافة إلى إعلان حزب القائمة العربية الموحدة تجميد عضويته في الائتلاف الحكومي. وهو ما وضع الحكومة الإسرائيلية في موقف حرج تخشى فيه من فتح المجال أمام انسحابات أخرى قد تسفر عن انهيارها، أو التسريع بحل الكنيست والذهاب إلى انتخابات مبكرة.

- من جانب آخر، تخشى إسرائيل من اندلاع حرب جديدة مع الفلسطينيين قد يصعب تحجيمها بعد المواجهة الأخيرة في مايو 2021، وما شملته من تعدد جبهات الصراع بعد تضامن كافة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية، بمن فيهم فلسطينيو الداخل.

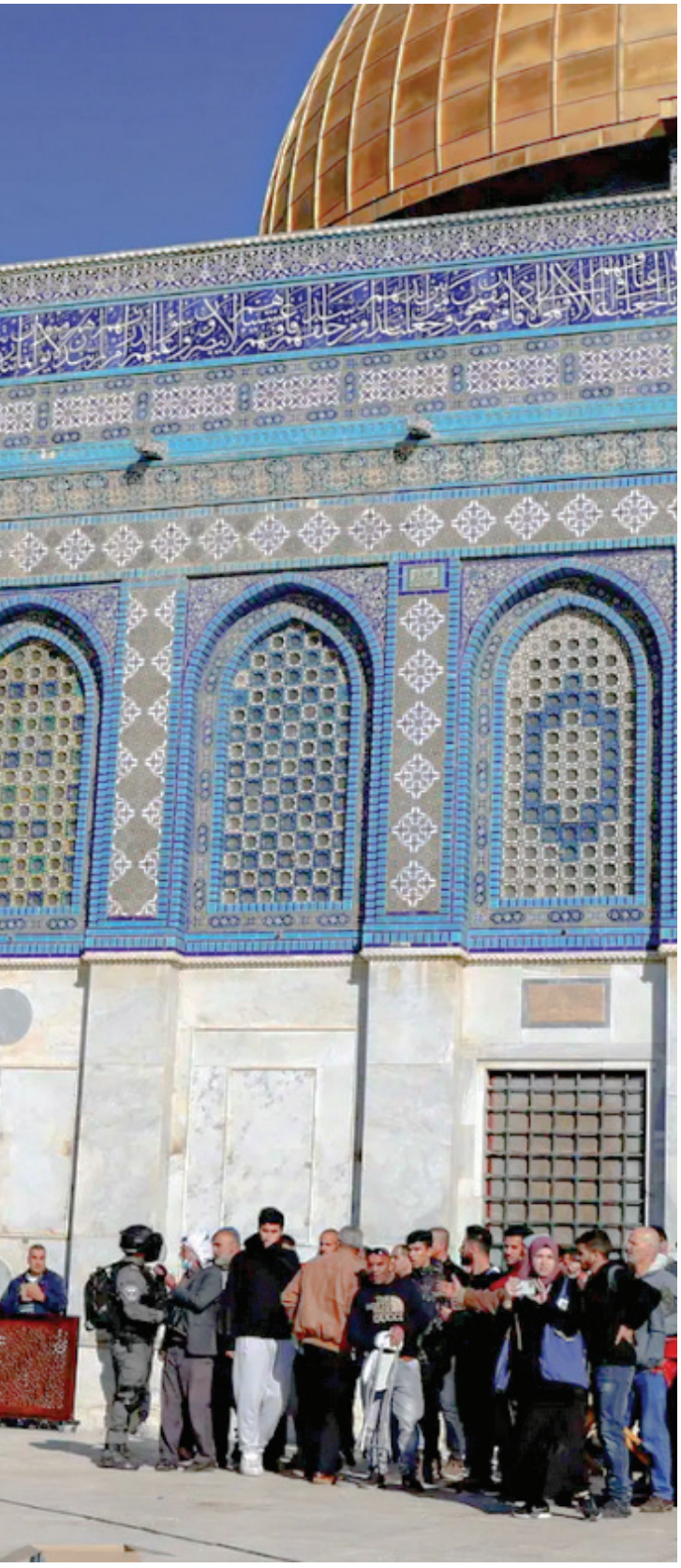

- **استقرار أمني هش في قطاع غزة:** تدرك إسرائيل أن الهدوء بجبهة قطاع غزة "هش للغاية"، وأن الوضع حتى وإن بدا مستقرًا على المستوى الأمني إلا أنه قابل للانفجار في أي لحظة، وهو ما دفع كافة المؤسسات الأمنية للبقاء في حالة تأهب خلال فترة ما قبل التصعيد الحالي، وتأكيدها على ضرورة الاستمرار في حالة الاستعداد خلال فترة ما بعد انتهاء شهر رمضان، إذ تشير التقديرات إلى تصعيد محتمل خلال الفترة المقبلة.

- **تغيير في استراتيجية حماس:** في موقف غير معتاد، أنكرت حركة حماس خلال جولة القصف الأخيرة بين قطاع غزة وإسرائيل مسئوليتها عن القصف، وفضلت عدم الدخول بشكل مباشر في المشهد، وزعمت أن إطلاق الصواريخ تم بواسطة عناصر جامحة، وأكدت على سعيها لتحقيق هدوء نسبي في القطاع.

- وفي أعقاب ذلك، هدّد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس "يحيى السنوار" بأن المعركة في القدس لن تنتهي بانتهاء شهر رمضان بل ستبدأ، داعيًا إلى التهيؤ لمعركة كبرى من أجل المسجد الأقصى. وبذلك، يتضح أن استراتيجية حماس قد شابها بعض التغيير خلال الجولة الأخيرة، إذ تسعى إلى الخروج من المشهد ودفع التصعيد في القدس بشكل غير مباشر، ومن ثم الدخول في المشهد كمدافع عن المسجد الأقصى والفلسطينيين ثم تهديدها بتصعيد محتمل.

- **إدراك إسرائيل ضعف سياسة "الاقتصاد مقابل الأمن":** أدركت إسرائيل أن تبني المقاربة الاقتصادية وسياسة العقوبات الاقتصادية على غزة يمكن أن تخلق حالة أمنية مصطنعة ومؤقتة، لكنها لن تمنع التصعيد العسكري في أي لحظة، خاصة عندما يتعلق الأمر باعتداءات غير مقبولة

في مدينة القدس وتجاه المسجد الأقصى الذي بات يشكل الشرارة التي يمكن أن تشعل الوضع في المنطقة بأكملها.

سيناريوهات مستقبلية

- **استمرار العمليات المحدودة:** يتمثل السيناريو الأول في احتمالية استمرار الأحداث المتفرقة والعمليات الفردية من دون أن يتحول الأمر إلى حرب شاملة بين إسرائيل والفلسطينيين، حيث يمكن أن يصل الأمر إلى تصعيد محدود يرتبط بحدث استفزازي يقوم به أحد طرفي الصراع أو بتطورات الأحداث الميدانية، ويستمر في صورة مد وجزر دون اللجوء لخيار التصعيد العسكري. لكنّ ذلك لن ينفي إبقاء الوضع كما هو عليه من حيث استمرار هشاشة الجبهة الفلسطينية وانفجار الأوضاع في أي لحظة، وهو ما يترتب عليه استمرار رفع جاهزية القوات الإسرائيلية تحسبًا لأي تطورٍ في قطاع غزة.

- **الدخول في مواجهة مفتوحة:** في ظل انعدام الأفق السياسي للتوصل إلى حلول أو تسوية بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية، يرجح أن يتزايد التصعيد في قطاع غزة، وقد يصل الأمر لمواجهة شاملة بين الفلسطينيين والإسرائيليين تشمل القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق العربية في إسرائيل. كما يرجح أن تستمر التوترات والاستنفار الأمني في قطاع غزّة والضفة الغربية ومدن الخط الأخضر بعد انتهاء شهر رمضان، وسيظل الجيش الإسرائيلي في حالة تأهّب قصوى ويرفع عدد قواته في الأسابيع المقبلة حول القطاع وفي الضفة الغربية ومحيطها. في المقابل، يرجح أن تسعى حماس إلى تحقيق إنجازات جماهيرية في القدس والضفة الغربية، مع الاستمرار في دفع التصعيد في الحرم القدسي.

ملف خاص

قضايا السياسات العامة

التحدي الاقتصادي المصري... استجابات وحلول

- تحديات الاقتصاد المصري من الجائحة إلى حرب أوكرانيا
- متطلّبات مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات
- استجابات مصر لأزمة القمح العالمية بعد حرب أوكرانيا
- كيف توفر الأسواق «البديلة» حلولاً سياحية لمصر؟

1

تحديات الاقتصاد المصري من الجائحة إلى حرب أوكرانيا

فرضت الحرب الروسية-الأوكرانية وضعًا اقتصاديًا عالميًا جديدًا، وتركت خيارات محدودة أمام دول العالم. إذ خلّفت تلك الحرب عالمًا يعاني معدلات تضخم مرتفعة جراء ارتفاع أسعار المواد الأساسية من الطاقة والمعادن والغذاء، وموازنات تتزايد نسب العجز بها، وسياسات نقدية أكثر تشددًا، في محاولة منها لاحتواء تلك المعدلات المرتفعة من التضخم، لكن تلك المحاولات تختلف بين الدول المتقدمة وبين النامية منها، وهو ما يُعيد تشكيل التحديات لكل دولة ومن بينها مصر.

أحمد بيومي

باحث اقتصادي بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحديات الجائحة

- استطاع اقتصاد مصر عبور عام جائحة كورونا، بمعدل نمو اقتصادي بحوالي 2.7% في وقت انكمش فيه معدل النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 3% لتكون بذلك بين ثلاث دول عالميًا استطاعت عبور تلك الأزمة بمعدل إيجابي. وقد برهن ذلك على قوة وجدوى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم تطبيقه في الفترة بين 2016 وحتى عام ما قبل كورونا، بمساعدة صندوق النقد الدولي.

- في هذه الفترة، استطاعت الدولة المصرية التي كانت تعاني عجزًا حادًا في مواردها بالعملات الأجنبية توفير تدفقات نقدية دولارية أسهمت في رفع احتياطي البنك المركزي من 17.55 مليار دولار في العام قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ليصل إلى 44.81 مليار دولار في العام الذي يسبق كورونا، وحتى النجاح في تجاوز عام كورونا باحتياطي نقدي أجنبي بقيمة 40.21 مليار دولار في عام 2021/2022، وهو احتياطي قادر على الوفاء باحتياجات مصر لمدة 8.1 شهور.

- لكنّ عام كورونا تطلب توفير موارد مالية إضافية للاقتصاد المصري لمواجهة برامج الدعم الاجتماعي والتحفيز الاقتصادي التي تم اتخاذها لمواجهة احتمالية دخول الدولة في انكماش اقتصادي، وهو ما تم تمويله جزئيًا باستخدام برامج تمويل عاجلة وديون قصيرة الأجل، وهو الأسلوب نفسه الذي تم من خلاله تمويل تلك الأزمة في دول العالم. وواجهت مصر في هذا السياق خيارين، هما: الحصول على تمويلات عاجلة قصيرة الأجل، بعملات فائدة جذابة للإنفاق على جائحة كورونا، أو الحصول على تمويلات طويلة الأجل بمعدلات فائدة أعلى نسبيًا للإنفاق على إجراءات مجابهة جائحة كورونا.

- أسهمت تلك الجائحة في رفع سقف الاستدانة المصرية، حيث من المتوقع أن تصل نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 85% في عام 2021/2022، مرتفعًا من نسبة 69.5% التي كانت قد تحققت في عام 2019/2020، لكن الحكومة تخطط لخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 84% في العام المالي 2023/2022 و82.5% بحلول يونيو 2025.

- ما إن عادت الأوضاع للاستقرار عالميًا مع زيادة انتشار نسب التلقيح عالميًا، واتجاه دول العالم لفتح اقتصاداتها، حتى تَسَارَعَ الطلب بشكل كبير (أكثر من المتوقع) وهو ما ترتب عليه ارتفاع في أسعار السلع الأساسية من طاقة وغذاء ومعادن بسبب تسارع معدلات الفتح، وإلغاء القيود التجارية التي كانت الدول قد فرضتها في السابق لحماية نفسها من جائحة كورونا. وكان لذلك الطلب تأثير على ارتفاع أسعار تلك السلع، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم، وهو ما شكّل دافعًا رئيسيًا أمام البنك الفيدرالي الأمريكي لوقف سياسة التيسير الكمي وإعلانه خفض برنامج المشتريات الحكومي لأدوات الدين، واعتزامه رفع أسعار الفائدة خلال عام 2022، بما يحافظ على معدلات التضخم عند مستويات معقولة.

تداعيات الحرب

- مع بدء الحرب الروسية-الأوكرانية في فبراير 2022، بدأ الاقتصاد العالمي يعاني معدلات تضخم مرتفعة، خاصة أن الحرب خفضت المعروض من الطاقة والغذاء عالميًا، ومن ثم ساهمت في زيادة أسعار تلك السلع التي كانت مرتفعة بالفعل قبل الحرب، وهو ما شكل ضغطًا كبيرًا على الدولة المصرية التي تستورد سنويًا حوالي 12.9 مليون طن من القمح وفقًا لعام 2020، حيث إن الأسعار العالمية للقمح حتى مارس 2022 بلغت 486.3 دولارًا للطن في مارس 2022، مقابل السعر الذي حددته الموازنة العامة للدولة الذي يبلغ 250 دولارًا للطن في موازنه العام المالي 2021/2022.

أسعار القمح (دولار أمريكي للطن)

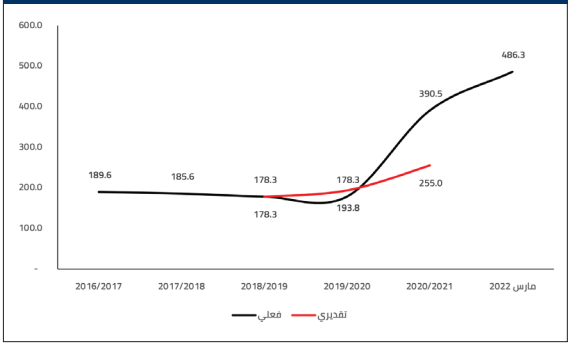

- لم يكن القمح السلعة الوحيدة التي ارتفع سعرها في السوق العالمية، إذ ارتفعت أيضًا أسعار باقي المنتجات الأخرى، مثل منتجات خام النفط، والغاز الطبيعي، والمواد الغذائية الأخرى التي تدخل في معظم الصناعات الغذائية عالميًا، مثل زيت النخيل، بأكثر من الضعف في حال مقارنة أسعارها في مارس 2022 مقابل أسعار عام 2019 (العام قبل الجائحة).

خام النفط (متوسط أسعار الخام) .... دولار لكل برميل

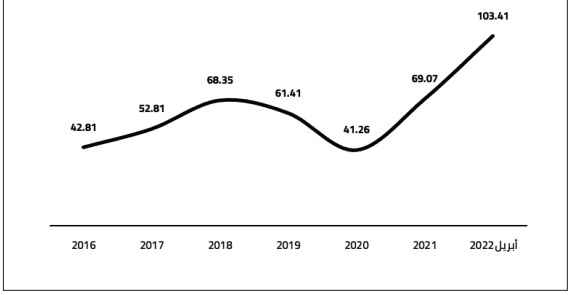

زيت النخيل ... دولار / طن متري

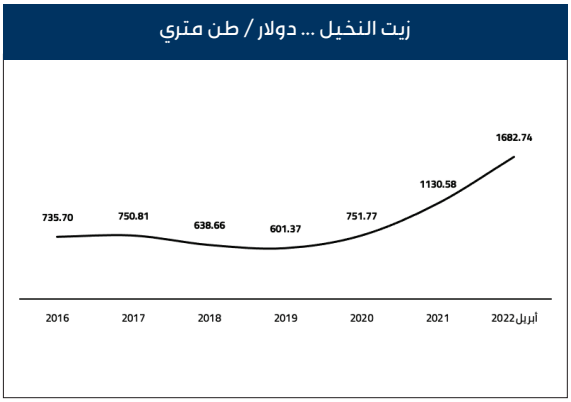

- زاد ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء في السوق العالمية من فاتورة الاستيراد المصرية من المواد الضرورية والسلع الأساسية، في وقت انخفضت فيه إيرادات السياحة التي كانت قد وصلت إلى 13 مليار دولار في العام الذي سبق الحرب الروسية الأوكرانية، حيث يأتي ثلث السياحة المصرية من تلك المنطقة. إذ ضغطت تلك الحرب على المواطن الأوروبي الذي ارتفعت تكاليف معيشته (أسعار الغذاء)، ومن ثمّ فقد تحوّل سلوكه الإنفاقي من الكماليات (التي تشمل خدمات السياحة) إلى الضروريات التي تشمل شراء احتياجات الغذاء والطاقة، وهو ما قلّل من تدفق أحد مصادر العملات الأجنبية إلى مصر عبر قطاع السياحة.

- أُضيف لما سبق الإجراءات التي تعتزم الدول اتخاذها لمجابهة التضخم، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعاني معدل تضخم بلغ 8.5% في مارس 2022، لذلك أقدمت على رفعين لسعر الفائدة؛ الأول في مارس 2022 بمقدار 25 نقطة أساس، والثاني في مايو بمقدار 50 نقطة أساس لتضع معدل الفائدة عند مستوى 1% مقارنة بمعدل يبلغ 0.25% في مطلع عام 2022. وقد تسببت تلك القرارات الأمريكية في الضغط على استثمارات الأجانب في محفظة الاستثمارات المصرية التي كانت تعتمد عليها الدولة المصرية في توفير احتياجات البلاد من العملات الأجنبية خلال الفترات قصيرة الأجل، إذ شهدت الفترة قبل مارس الماضي أكبر عملية خروج لتلك الاستثمارات تخوفًا من تآكل أرباحهم نتيجة احتمالية انخفاض سعر الجنيه المصري مقابل تلك العملات من جهة، والسعي وراء الاستثمار في أدوات الدين الأمريكية التي أصبحت أكثر إغراء من جهة أخرى.

- واجهت الحكومة المصرية الإجراء الأمريكي في مارس الماضي بخفض قيمة الجنيه المصري من 15.7 إلى حوالي 18.40 جنيهًا أمام الدولار الأمريكي، كما رفعت أسعار الفائدة بمقدار 1%، وقد ساهمت تلك القرارات في جذب استثمارات بالعملات الأجنبية من الدول الخليجية بحوالي 20 مليار دولار أمريكي، خاصة بعد إعادة تسعير الجنيه بقيمته الحقيقية. لكن الرفع الثاني للفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية في الرابع من مايو في عام 2022 وضع تحديًا جديدًا أمام الدولة المصرية للحفاظ على مواردها من العملات الأجنبية، في ظل الاحتياج لها لتوفير احتياجات المواطن المصري من السلع الأساسية مرتفعة الأثمان.

- سعت الحكومة أيضًا في هذا السياق إلى السيطرة على الدين العام للدولة المصرية، وفقًا لتوجيهات رئاسية بعد أن خالف المستهدفات في الأعوام السابقة لاحتواء جائحة كورونا، والاستمرار في الإنفاق على البنية التحتية المصرية.

- مع ذلك، لا يزال لدى الدولة المصرية الكثير من الحلول المطروحة التي يمكن أن تعوض الاحتياج لتلك العملات والتي يأتي على رأسها تعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال طرح حصص حكومية مملوكة للدولة المصرية، وتعزيز دور القطاع الصناعي في البلاد من خلال إطلاق مبادرات صناعية مختلفة، أو التحصيل المقدم لبعض الإيرادات الحكومية لدعم احتياجات البلاد في الوقت الحالي.

2

متطلّبات مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات

يواجه الاقتصاد المصري إثر نشوب الحرب الروسية-الأوكرانية تحديات ضاغطة متعددة، خاصة في ظل ضغوط ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وموجة التضخم العالمي، وارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة. جاءت تلك التأثيرات بينما كان الاقتصاد لا يزال يتعافى من تداعيات جائحة كورونا على مدار عامين، بسبب ما أحدثته من أضرار في حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد والنشاط الاقتصادي. وبينما استطاع الاقتصاد المصري مواجهة تداعيات كورونا؛ فإن تحديات ما بعد الحرب الأخيرة تستدعي إعادة توجيه السياسات الاقتصادية للحدّ من آثارها.

بسنت جمال

باحثة اقتصادية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الوضع الحالي

• على الرغم من المتغيرات العاصفة التي شهدها العالم على مدار العامين الماضيين؛ فإن الاقتصاد المصري حقق معدل نمو إيجابي منذ الربع الأول من العام المالي 2020/2021 وحتى الربع الثاني من 2021/2022، مع توقعات بأن يتراوح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية العام المالي الحالي بين 6.2% إلى 6.5%، **وهو ما يتبين من الشكل الآتي:**

معدل نمو الاقتصاد المصري - فصليًا (%)

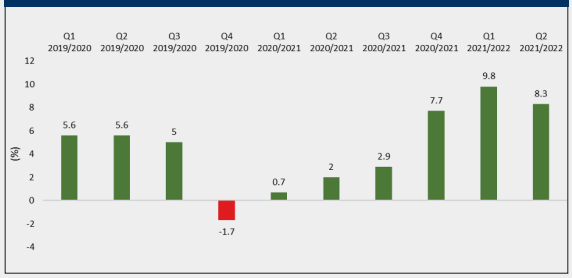

المصدر: وزارة التخطيط، بيانات الحسابات القومية.

• يتبين من الشكل السابق أن الاقتصاد المصري نما بأسرع وتيرة خلال الربع الأول من العام المالي 2021/2022 (الربع الثالث من عام 2021) عند 9.8% ليتباطأ معدل النمو بحلول الربع الثاني من العام نفسه عند مستوى يبلغ 8.3%. بناء على ذلك، قامت وكالتا "فيتش" و"استاندرد آند بورز" بتثبيت التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري مع نظرة مستقبلية مستقرة، لكن الوكالتين حذرتا من القيود المفروضة على مصادر العملات الأجنبية، كالسياحة وتحويلات العاملين بالخارج، خاصة في ظل الاعتماد بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة التي تتسم بالتذبذب، خصوصًا مع اتجاه الاقتصادات المتقدمة لرفع أسعار الفائدة.

• في هذا السياق، تراجع الاحتياطي النقدي المصري بأكبر وتيرة منذ عام 2021 خلال مارس الماضي، حيث تباطأت وتيرة نمو الاحتياطي النقدي - رغم ارتفاعه كقيمة مطلقة- خلال فبراير 2022 ليصل إلى 40.9 مليار دولار ليهبط عقب ذلك بحلول مارس بنحو 9.54% على أساس شهري إلى 37.08 مليار دولار.

الاحتياطي النقدي المصري - شهريًا (مليار دولار)

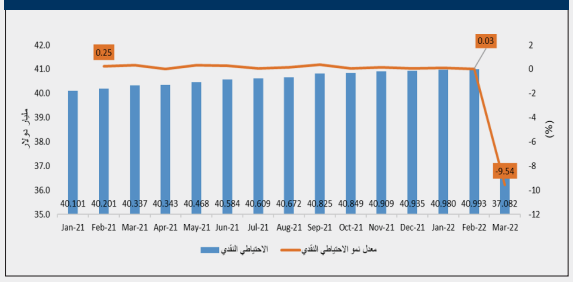

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية.

• أما عن معدلات التضخم، فقد شهد المستوى العام للأسعار ارتفاعًا شديدًا خلال الشهور الماضية انطلاقًا من مبدأ "التضخم المستورد" الذي ينشأ بسبب اعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج، إذ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين لأعلى مستوياته خلال مارس 2022 إلى 124.4 نقطة بمعدل نمو سنوي يبلغ 12.1%، وذلك بالمقارنة مع القراءة المسجلة في فبراير عند 121.4 نقطة بمعدل نمو بلغت نسبته 10% على أساس سنوي.

مؤشر أسعار المستهلكين – شهريًا (نقطة)

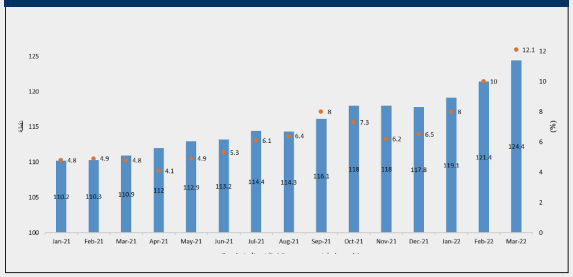

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة مؤشر أسعار المستهلكين الشهرية.

أهداف ومتطلبات

تسعى الدولة المصرية خلال الفترة المقبلة إلى تحقيق العديد من الأهداف من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ على استدامة الاحتياطي النقدي لتخفيف حدة تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية-الأوكرانية على الاقتصاد المصري، ويُمكن تحديد تلك الأهداف فيما يلي:

- **جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية:** يُعتبر هذا الهدف هو الأولوية الأولى للاقتصاد المصري، حيث كشفت الأزمات الأخيرة عن أهمية عدم الاعتماد على مصادر النقد الأجنبي المذبذبة، كالاستثمارات غير المباشرة أو الإيرادات السياحية، ولا سيما في ظل تراجع الاحتياطي النقدي خلال مارس الماضي بضغط من استخدام البنك المركزي جزءًا من النقد الأجنبي لتغطية احتياجات السوق من العملات الأجنبية، وتعويض تخارج استثمارات الأجانب والمحافظ الدولية، وكذلك لاستمرار عملية استيراد السلع الاستراتيجية، بالإضافة إلى سداد الالتزامات الدولية الخاصة بالمديونية الخارجية للدولة.

- وبالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تُعد الاستثمارات المحلية أمرًا حيويًا أيضًا من أجل مساندة الدولة في تحقيق مستهدف خفض عجز الموازنة وتنمية القطاع الصناعي، وخلق فرص عمل جديدة. لذلك، أصدر الرئيس "عبد الفتاح السيسي" حزمة تكليفات للحكومة لتشجيع القطاع الخاص، وزيادة مشاركته في النشاط الاقتصادي، من بينها الإعلان عن برنامج للمشاركة

في الأصول المملوكة للدولة بمستهدفات تصل إلى 10 مليارات دولار سنويًا وعلى مدار 4 سنوات.

- **توطين الصناعة المصرية:** يتشابك القطاع الصناعي بروابط خلفية وأمامية قوية مع العديد من القطاعات الأخرى، كما يعتبر محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والنمو الاحتوائي، وحجر الزاوية للتنمية المستدامة، وعاملاً أساسيًا في تعميق الاندماج بشكل أكبر في سلاسل التوريد العالمية، كما أنه أحد العناصر التحفيزية لنقل التكنولوجيا وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. علاوةً على ذلك، يُنظر لهذا القطاع كقاطرة للتوسع التصديري وتوليد النقد الأجنبي وتحقيق الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع ومواجهة ظاهرة "التضخم المستورد"، وخلق فرص عمل خاصة في الصناعات كثيفة العمالة. لهذا تتجه الدولة بقوة نحو توطين الصناعة محليًا من خلال زيادة المكون المحلي، حيث يُمكن لهذا القطاع أن يساعد الاحتياطي النقدي في الصمود أمام الأزمات التي شهدها العالم خلال الفترة الأخيرة.

- **خفض الدين العام كنسبة من الدخل القومي:** وجّه الرئيس "السيسي" مؤخرًا بأهمية خفض نسبة الدين العام كنسبة من الدخل القومي، خاصة في ظل استهداف البلاد خفض العجز الكلي للموازنة إلى 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي في موازنة العام المالي المقبل 2022/2023. ويُمكن تحقيق مستهدف خفض الدين العام من خلال أمرين.

الأول: تعزيز قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات الضريبية، حيث تستهدف زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو 0.5% من الناتج المحلي سنويًا، إلى جانب تحسين العائد على أصول الدولة من خلال تبني سياسات اقتصادية سليمة، واستكمال برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة، مع تعزيز سبل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجالات الاستثمارية. **أما الأمر الثاني:** فهو السيطرة على الجانب الخاص بالمصروفات في الموازنة العامة للدولة، ولا سيما في ظل ارتفاع الضغوطات المفروضة عليها مؤخرًا عن طريق إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، مع زيادة الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية، ورفع مستوى الخدمات العامة، وميكنة قواعد البيانات المتاحة بما يسمح بتوجيه موارد الدولة المحدودة إلى الفئات المستهدفة.

محصلة ما سبق أن أولويات الاقتصاد المصري في المستقبل القريب تتسم بالتشابك، حيث من المُرجح أن تؤول جميعها إلى مواجهة التحديات الخارجية المفروضة عليه، والتي بدأت من انتشار وباء كورونا حتى اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، مما يستلزم اتخاذ إجراءات تعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات المستقبلية، وتساهم في خفض عجز الموازنة وميزان المدفوعات، وخلق فرص عمل جديدة، وخفض معدلات التضخم، والحفاظ على معدل نموٍ مستدامٍ.

3

استجابات مصر لأزمة القمح العالمية بعد حرب أوكرانيا

أدت الحرب الأوكرانية-الروسية إلى نشوب أزمة قمح عالمية، الأمر الذي أثار تساؤلات حول مدى تهديد ذلك للأمن الغذائي، وخاصةً للبلدان النامية المستورِدة للغذاء، لا سيما أن الحرب أوقفت الوصول إلى القمح الأرخص ثمنًا من منطقة البحر الأسود. وقد زاد من حدة هذا التهديد ارتفاع أسعار محاصيل غذائية أخرى، فضلاً عن الطاقة وغيرها، بسبب اتساع العقوبات الغربية على روسيا. فكيف تعاملت مصر مع أزمة هذا المحصول الاستراتيجي؟.

د. عمر الحسيني

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أزمة عالمية

- تحوز روسيا وأوكرانيا حوالي 28% من صادرات القمح العالمية في عام 2021، لذا أدّت الحرب بين البلدين إلى تعطل التصدير، ومن ثم ارتفاع أسعار القمح عالميًا. ومع ذلك، بدأت الولايات المتحدة والهند ودول أخرى في زراعة المزيد من هذا المحصول. وأدى التغير في الخطط الزراعية لهذه البلدان إلى تقليل الضغوط التي فرضتها الحرب نسبيًا. ففي 8 أبريل الماضي، توقعت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إمدادًا آمنًا نسبيًا من الحبوب في جميع أنحاء العالم، بسبب ازدياد إنتاج القمح العالمي. لكن هذا لم يكن كافيًا لتغطية احتياجات العديد من الدول شديدة الاستيراد للقمح.

- تُعد مصر أكبر مستورد للقمح في العالم، حيث تستورد حوالي 60% من محاصيلها من الحبوب من الخارج. ففي عام 2020، استوردت مصر بـ5.2 مليارات دولار من القمح، خاصة من دول أساسية مثل روسيا، وأوكرانيا، وفرنسا، ورومانيا، وأستراليا. اللافت هنا أن مصر صدّرت القمح المحلي في العام نفسه، وإن كان بأرقام ضعيفة جعلتها تحتل المركز 101 فقط بين المصدرين. وكانت الوجهة الرئيسية لصادرات القمح من مصر هي: اليابان (2.94 ألف دولار)، أستراليا (1.1 ألف دولار)، الإمارات العربية المتحدة (476 دولارًا)، كندا (462 دولارًا)، وبلجيكا (102 دولار).

- في حين تُشكّل كل من روسيا وأوكرانيا 80% من حجم واردات مصر من القمح في عام 2021، فقد تصدرت روسيا قائمة أكبر 10 دول استوردت منها مصر القمح، بنحو 4.2 ملايين طن، أي ما نسبته 69.4% من إجمالي واردات مصر من القمح، وبقيمة تقدر بنحو 1.2 مليار دولار. وجاءت أوكرانيا في المرتبة الثانية بقيمة 649.4 مليون دولار و651400 طن بنسبة 10.7% من إجمالي واردات مصر من القمح.

- مع استمرار الحرب الأوكرانية-الروسية، هيمنت حالة من عدم اليقين حول إمدادات القمح العالمية. فعلى سبيل المثال، ألغت الهيئة العامة للسلع التموينية في مصر مناقصتين منذ بداية الحرب في 24 فبراير الماضي بسبب ارتفاع الأسعار وقلة العروض. كما قررت الحكومة تعليق مناقصات الشراء الدولية لشحن القمح حتى منتصف مايو على الأقل.

إجراءات استباقية

- استبقت مصر الحرب الأوكرانية-الروسية باتخاذ عدة إجراءات في السنوات الماضية لتأمين إمدادات القمح، الذي يعد بمثابة أمن قومي. إذ تشير التقارير إلى أن صادرات القمح الأوكراني إلى مصر للموسم الحالي (2021-2022) بلغت نحو 60 ألف طن. وهو ما يمثل 1% فقط من حجم واردات مصر هذا الموسم. كما استطاعت مصر جلب 6.1 ملايين طن من واردات القمح في أول 11 شهرًا من عام 2021، وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- استطاعت الحكومة، من خلال خطة طويلة الأمد، توفير احتياطيات كافية لتغطية احتياجات المصريين لمدة 4 أشهر، بعد أن كان الاحتياطي الاستراتيجي من القمح في مصر يكفي فقط نحو 18 يومًا عام 2017. وشملت تلك الخطة إطلاق المشروع القومي للصوامع، بما يوفر الاحتياطي المطلوب، وتقليل الفواقد من خلال تطبيق أفضل الوسائل التكنولوجية في الحفظ والتخزين.

- نجحت وزارة الزراعة في تنفيذ خططها لزيادة مساحات زراعة محصول القمح، للاقتراب من تحقيق اكتفاء ذاتي نوعي يحد من الضغوط الخارجية مثل التي يعاني منها العالم الآن منذ

انطلاق الحرب. إذ زادت بالفعل، خلال السنوات الست الماضية، الرقعة الزراعية للقمح بحجم يقترب من المليون فدان. ومن المتوقع كذلك حصاد نحو 10 ملايين طن من القمح بالموسم الزراعي الحالي. وتشمل خطة الحكومة توريد حوالي 6 ملايين طن منها إلى صوامع التخزين.

- تأثّر سعر الخبز المصري كغذاء أساسي للمصريين مع بداية الحرب، برغم استعداد الدولة المصرية ببدائل محلية ودولية لتعويض كميات القمح المطلوبة، كما أعلنت الحكومة عن إجراءاتها بهدف الحفاظ على الطمأنينة داخل المجتمع؛ إلا أن هذه الإجراءات -رغم فاعليتها- لم تَكُنْ وحدها كافية للحفاظ على سعر الخبز، إذ أدى القلق بشأن إمدادات القمح بالفعل إلى ارتفاع سعر الخبز.

- تقوم وزارة التموين بتقديم الدعم عن طريق نظام نقاط الخبز التي تحافظ على حصص مدروسة لتوفير الاحتياجات، مع تحويل الفائض إلى نقاط يمكن استبدالها بسلع أساسية أخرى، لكن زيادة الأسعار تضغط على قدرات الحكومة الخاصة بالدعم. ففي شهر مارس 2022 وحده زادت الأسعار بمقدار الربع في بعض المخابز، بما وصل إلى 1.25 جنيه للرغيف، في حين ارتفعت أسعار الدقيق إلى نحو 15%، وذلك طبقًا لتصريحات الغرف التجارية. وبنهاية الشهر نفسه، حدد رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، سعر الخبز المباع تجاريًا بـ11.50 جنيهًا للكيلو.

- تم تحديد السعر الثابت الجديد لرغيف الخبز البلدي الذي يزن 90 جرامًا بسعر جنيه مصري واحد. لكن الحكومة برغم الصعوبات نجحت خلال الفترة السابقة في التحكم في الأسعار نسبيًا لمنع تفاقم أي أزمات جديدة لمواد الغذاء، خاصة أثناء شهر رمضان الماضي، حيث الاستهلاك الأعلى نسبيًا للقمح في هذا الشهر لتوفير الخبز والمخبوزات المختلفة والمكرونة.

- تُركز الدولة حاليًا على توفير بدائل دولية للقمح الروسي والأوكراني، مع توقعات بأن يتم الاستيراد من الهند في حالة نجاح القمح الهندي في اختبارات الجودة المطلوبة. كما حظرت مصر لمدة ثلاثة أشهر تصدير القمح والدقيق والأرز والمعكرونة والزيوت والفول لتحسين فرص الاكتفاء الذاتي وتلبية حاجة السوق. كما ستتجه الحكومة لشراء الحبوب المحلية عوضًا عن الاستيراد قدر المستطاع مع حصد المزارع المصري للقمح المزروع.

- تستمر الحكومة في خُططها الطموحة لتوفير النصيب الكافي للمواطنين من خلال أنواع الدعم المختلفة لتصل للمواطن محدود الدخل ببطاقة التموين ونظام نقاط الخبز، وبرنامج التغذية المدرسية الوطني الهادف لزيادة القيمة الغذائية للوجبات المدرسية لتلبية 50 في المائة من الاحتياجات الغذائية للطلاب.

- توقّعت وزارة المالية في شهر مارس الماضي إضافة برنامج لدعم المواد الغذائية بما قيمته 648 إلى 810 ملايين دولار في ميزانية 2021-2022، خاصة مع وصول أسعار القمح العالمية إلى مستويات غير مسبوقة بسبب الأزمة. ويُضيف هذا البرنامج المزيد من الأعباء على الموازنة الخاصة بدعم سعر الرغيف المصري المستمرة منذ عام 1989.

- أتاح استعداد الحكومة المصرية قبل الأزمة الروسية-الأوكرانية تقليلاً ملحوظًا في مقدار الضرر الاقتصادي الناتج عن الحرب. لكن مع غياب جزء من الواردات في قطاع السياحة المعتمد على السائح الروسي والأوكراني بشدة، إضافةً إلى تعقيدات زيادة برامج دعم الغذاء والخبز خلال الفترة القادمة؛ قد تزيد الأعباء على المواطن المصري، ويحدث ارتفاع أكبر في أسعار الرغيف، ولا سيّما مع إمكانية استمرار الحرب لفترة أكبر.

موسم القمح 2022.. حصاد استثنائي

- شهد عام 2022 موسمًا استثنائيًا لحصاد القمح المصري في كل المحافظات والمديريات، حيث حقق معدلات غير مسبوقة في الإنتاج، وطفرة في إنشاء الصوامع، ودعم المزارعين وحوافز التوريد.

- يستهدف الموسم الحالي توريد نحو 5 ملايين طن قمح محلي. وحتى 14 مايو 2022 تم توريد نحو 1.5 مليون طن قمح من المزارعين.

- تمت زيادة المساحة المنزرعة بالقمح في عام 2022 لتصل إلى 3 ملايين و650 ألف فدان، ومن المتوقع أن يصل حجم إنتاج المحصول إلى 10 ملايين طن، بفضل جهود التوسع الأفقي في زراعة القمح. ووصل متوسط إنتاجية الفدان إلى 18-20 أردبًا بالمقارنة بإنتاجية تقدر بـ 10 - 12 أردبًا فقط في فترات سابقة.

تطور السعر المزرعي للقمح (بالجنيه/طن) خلال الفترة (2015/2014 - 2022/2021)

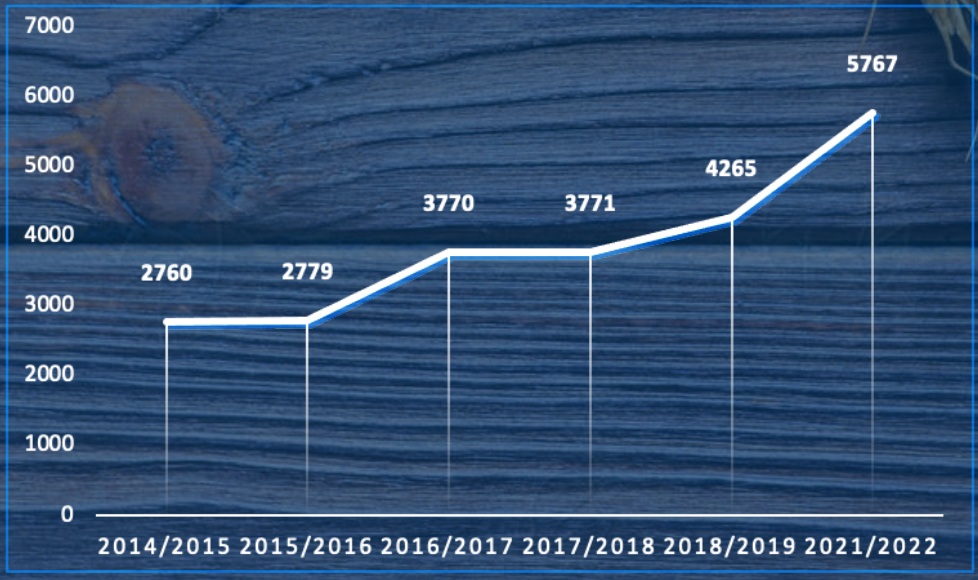

المصدر: النشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعي عام 2018/2019، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، إصدار ابريل 2022

ثمة إجراءات حكومية أسهمت في زيادة المساحة المنزرعة من القمح، من أبرزها:

- نشر الخريطة الصنفية للمحاصيل لتحديد الأصناف التي تتناسب زراعتها مع كل منطقة بهدف تعظيم الإنتاجية لكل مزارع.

- توفير كافة الإمكانيات اللازمة لتسهيل زراعة القمح، ومنها تصليح الأراضي بالليزر، والحرث بالميكنة الزراعية، والتي ساهمت في ترشيد استهلاك المياه بنسبة 30%، وتقليل السماد المستخدم بنسبة 20%، وتحسين الإنتاجية، إلى جانب توفير التقاوي بكافة الأصناف والأسمدة والمبيدات والإرشاد الزراعي.

- تخفيض أسعار تأجير معدات الحصاد من أجل تشجيع المزارعين على استخدام الميكنة الحديثة في حصاد محصول القمح لتقليل نسبة الفاقد والهدر، والمحافظة على جودة ونقاوة المحصول.

- إعلان الدولة لأول مرة عن سعر القمح قبل زراعته بزيادة 100 جنيه عن العام السابق، مع تقديم التيسيرات للمزارع، والاعتماد على الوسائل الحديثة في الزراعة لتعظيم إنتاجية القمح، وتشجيع المزارعين على التوسع في زراعته، ودعمهم ماديًا لتوريد المحصول.

- توريد 12 أردب قمح على كل فدان خلال موسم 2022، وهو ما يمثل ثلثي متوسط إنتاج الفدان. مع إعطاء المزارعين حوافز مالية إضافية، مما ساهم في تغطية تكلفة الزراعة، وشجع على التوسع في زراعة القمح، وتوريد الكميات المنزرعة بالكامل، وليس فقط الكميات المحددة من الدولة.

- تنظيم عملية التوريد، وتبسيط إجراءاتها، وزيادة عدد النقاط لاستلام الأقماح لتصل إلى أكثر من 450 نقطة هذا العام، وذلك مقارنة بـ405 نقاط العام الماضي، على أن تكون عمليات الدفع بشكل فوري أو خلال 48 ساعة.

4

كيف توفر الأسواق «البديلة» حلولاً سياحية لمصر؟

يُعد القطاع السياحي هو الأكثر هشاشة وتأثرًا بالأزمات العالمية، وهو الأمر الذي برز خاصةً إبان جائحة كورونا، ثم الحرب الروسية-الأوكرانية الراهنة، وبالتالي برزت حاجة الاقتصاد المصري لوضع حلولٍ مستدامة للحفاظ على معدلات نمو العائدات السياحية التي تراجعت إثر هاتين الأزمتين. ومن بين هذه الحلول، الاتجاه لبناء أسواق سياحية بديلة وجديدة خاصة في الاقتصادات الأسرع نموًا في العالم، لتحقيق التنوع في السوق السياحي المستهدف، وبالتالي الحفاظ على نسبة مساهمة السياحة في الدخل القومي، واستمرار العملية التشغيلية للقطاع السياحي.

رحمة حسن

باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

خريطة السياحة الوافدة

- يمثل القطاع السياحي في مصر نحو 51,5% من إجمالي الإيرادات الخدمية خلال العام المالي (2018-2019). وبسبب جائحة كورونا وغلق الحدود بين الدول، شهدت العائدات السياحية المصرية تراجعًا في السنة المالية (2019-2020) بمعدل 21,6%- لتسجل نحو 9,9 مليارات دولار بما يمثل 2,7 % من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نحو 12,6 مليار دولار، بما يمثل 4,2% من الناتج المحلي الإجمالي، كنتيجة أساسية لتراجع عدد الليالي السياحية لتبلغ نحو 103,1 ملايين ليلة (مقابل نحو 131,5 مليون ليلة، وذلك وفقًا للبنك المركزي المصري.

- يمكن تحديد نسبة وأوزان المناطق الجغرافية لإيفاد السياحة إلى مصر في عام 2019، باعتباره عام الذروة السياحية المصرية وذلك على النحو الآتي: (أوروبا بنحو 8,4 ملايين سائح، بنسبة 64,3% من إجمالي عدد السائحين الوافدين إلى مصر. الشرق الأوسط 2,4 مليون سائح بنسبة 18,6%. منطقة آسيا والباسيفيك 688,08 ألف سائح بنسبة 5,3%. إفريقيا 911,3 ألف سائح بنسبة 7%. الأمريكتان بنحو 548,2 ألف سائح بنسبة 4,2%. مناطق مختلفة بنحو 79,7 ألف سائح بنسبة 0,6%).

- تأتي ألمانيا وأوكرانيا وإيطاليا وبولندا على رأس الدول الأوروبية المصدرة للمقصد السياحي المصري، فيما جاءت السعودية على رأس دول الشرق الأوسط تلتها ليبيا واليمن، بينما تتصدر الصين والهند واليابان في منطقة آسيا والباسفيك، فيما السودان والمغرب والجزائر على رأس القائمة الإفريقية، أما الأمريكتان فقد جاءت في مقدمتها الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، تليهم دول أمريكا اللاتينية التي انحصرت في البرازيل والأرجنتين وكولومبيا فقط.

- جاءت الأسواق العشرة الأكبر المصدرة للمقصد السياحي المصري بالترتيب في عام 2019 على النحو الآتي: (ألمانيا 1,7 مليون سائح، أوكرانيا 1,5 مليون سائح، السعودية بنحو 891,6 ألف سائح، إيطاليا بنحو 619,4 ألف سائح، السودان 575,6 ألف سائح، إسرائيل 530,2 ألف سائح، بريطانيا 455,6 ألف سائح، ليبيا 440,3 ألف سائح، بولندا بنحو 413,9 ألف سائح، والولايات المتحدة 349,6 ألف سائح).

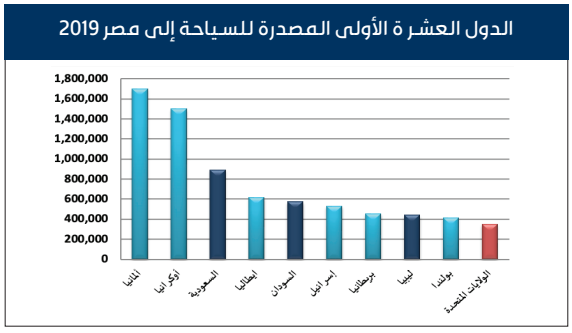

المصدر: وزارة السياحة المصرية.

- حصدت مصر المركز الأول في جذب السائحين في الشرق الأوسط عام 2019، بمعدل أكثر من 13 مليون سائح، أي 20,3% من نسبة منطقة الشرق الأوسط. وحصدت تلك المنطقة 64 مليون سائح من حجم السياحة العالمية البالغ 1,5 مليار سائح لعام 2019، بنسبة 4% من السوق العالمية، فيما حصدت الدول الأوروبية النسبة الأكبر من السوق السياحية بنحو 51% بمعدل 742 مليون سائح، تلتها آسيا والباسيفيك بمعدل 25%، والأمريكتان بمعدل 15%، وإفريقيا بنحو 5%.

عدد السائحين الوافدين إلى أقاليم العالم ونسبة توزيعهم لعام 2019

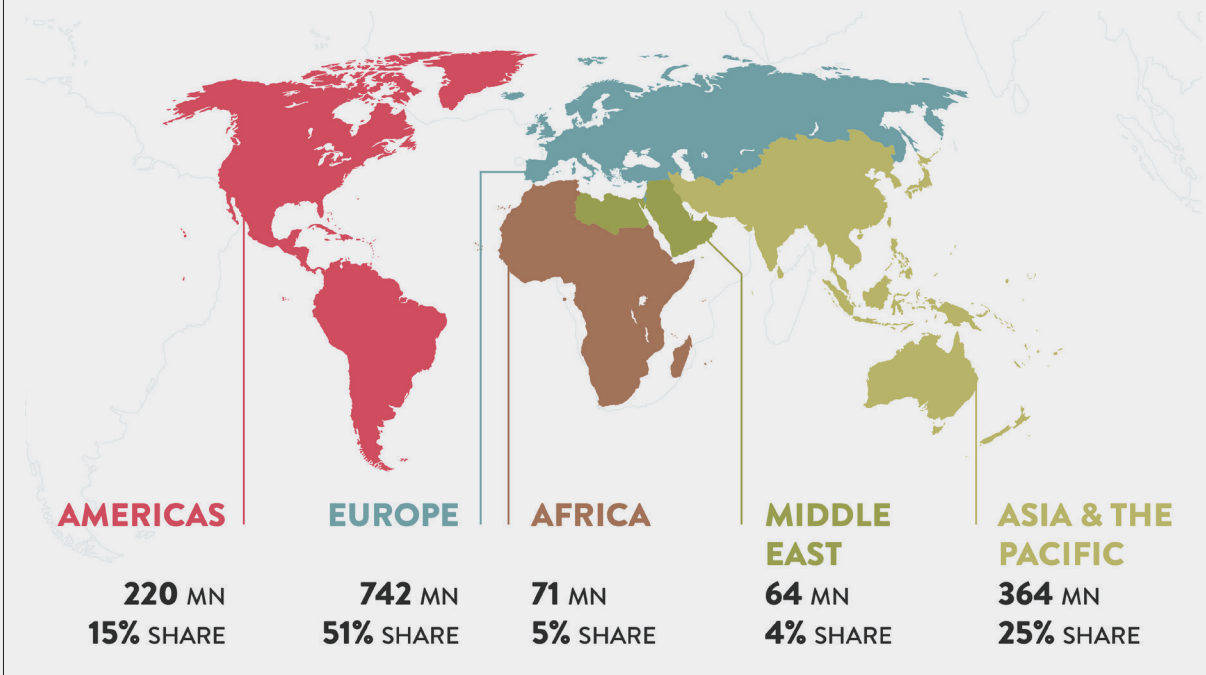

المصدر: منظمة السياحة العالمية.

• تُعد الحصة السياحية المصرية من المناطق الجغرافية المختلفة قليلة مقارنةً بإمكانيات السياحة المصرية وما تملكه من بنية تحتية، إذ سجلت التقارير الرسمية في 2019 وجود ما يزيد على 202 ألف غرفة فندقية، تتركز أغلبها في محافظة البحر الأحمر بنسبة 49%، وجنوب سيناء 31%، تليها القاهرة بنسبة 10%، ثم الإسكندرية 3%، والجيزة 3%، والأقصر وأسوان 2%، وأخيرًا الفنادق العائمة بنسبة 2%.

• يعكس تركز الغرف الفندقية بمنتجعات البحر الأحمر تعاظم أهمية السياحة الشاطئية والترفيهية في حركة السياحة الوافدة إلى المقصد المصري، والتي تمثلت بنحو 12,6 مليون سائح لعام 2019، فيما جاءت نسبة السياحة الثقافية بنحو 77,3 ألف سائح، تلتها السياحة العلاجية بنحو 100 ألف سائح، وذلك وفقًا لتقديرات وزارة السياحة المصرية. وبلغ عدد الأجانب المترددين على المناطق الأثرية والمتاحف المصرية بنحو 9,9 ملايين سائح من إجمالي السائحين، والتي تتنوع بين سياحة اليوم الواحد والسائح الكلاسيكي.

أسواق البريكس

• يستدعي البحث عن حلول مستدامة للسياحة المصرية وضع استراتيجية لجذب أسواق جديدة وبديلة لزيادة معدلات الحركة السياحية وجذب

شرائح مستهدفة جديدة. وفي هذا الإطار، تُعد دول البريكس، خاصة روسيا والصين والهند والبرازيل، من أهم الأسواق السياحية الناشئة التي يمكن استهدافها وفقًا للمفوضية الأوروبية، إذ تقع الدول الأربع، وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي في إبريل 2021، ضمن أعلى دول من حيث الناتج المحلي الإجمالي مقدرًا بالقوة الشرائية، حيث جاءت الصين في المركز الأول، والهند ثالثًا، وروسيا سادسًا، والبرازيل ثامنًا **على هذا المؤشر.**

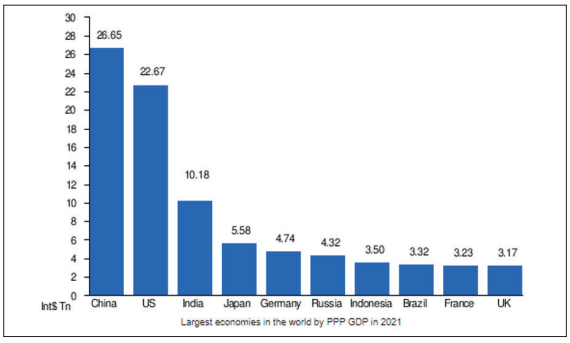

- **الصين:** بلغت حصة مصر من حجم الإنفاق الصيني على السياحة الدولية عام 2019 نحو 183 مليون و728 ألف دولار، بمعدل 0,07% فقط من حجم الإنفاق الصيني الكلي المقدر 277,3 مليار دولار للعام نفسه، وفقًا لمنظمة السياحة العالمية، وهي نسبة تحتاج لإعادة نظر في كيفية جذب السائح الصيني والتعرف على احتياجاته، والذي يميل إلى الرحلات الجماعية، فيما يفضل السائح عالي الإنفاق الزيارة بشكل مستقل للتعرف على التجارب الفردية، وزيارة الأماكن ذات التراث التاريخي والثقافي، وعادةً ما يسافر الأفراد الصينيون من الفئة العمرية (35 – 60) عامًا إلى أوروبا في الفترات ما بين مايو وسبتمبر من كل عام.

- **الهند:** حصدت مصر عام 2019 نحو 0,37% (أي ما قيمته 84 مليونًا و880 ألف دولار) من حجم الإنفاق الكلي للسائحين الهنود في العالم، والذي بلغ نحو 22,9 مليار دولار. ولتعزيز حصة مصر السوقية يجب الاهتمام بسياحة الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض. ويتسم السائح الهندي بارتباطه بالعائلة، لذلك تكون وجهات السفر له من خلال ترشيح الأصدقاء أو وكلاء السفر أو البحث عبر الإنترنت، ويفضلون التواصل باللغة الإنجليزية، وتعد السياحة الترفيهية في قمة اهتماماتهم، حيث عادةً ما تكون رحلاتهم بين مايو ويوليو وأكتوبر وديسمبر. وتتراوح مدة إقامتهم عالميًا ما بين 10 إلى 21 يومًا، من خلال التنويع بين الوجهات لزيارة المعالم المشهورة عالميًا والتسوق.

- **البرازيل:** وصل حجم الإنفاق الدولي السياحي للبرازيل إلى نحو 17,6 مليار دولار عام 2019، فيما بلغت نسبة مصر من هذا الإنفاق نحو 0,14% فقط (أي ما قيمته 24 مليونًا و507 آلاف دولار). ولزيادة معدلات التدفق السياحي من البرازيل إلى مصر، من المهم مراعاة تفضيلات سائحيها التي تتركز في التعرف على الطبيعة والتراث وحضارات المدن. وتأتي سياحة الترفيه، كأقل أنواع السياحة التي يفضلها البرازيليون، إذ عادةً ما يقضون فترات إجازتهم ما بين يونيو إلى أغسطس، فضلاً عن فترة احتفالات أعياد الميلاد ورأس السنة الجديدة، بهدف التسوق، ويسافر السائحون الشباب للدراسة في الدول الغربية، خاصةً الولايات المتحدة والأرجنتين وأوروجواي والبرتغال وإيطاليا.

- **روسيا:** إذ احتلت المركز السادس بين الدول الأكثر إنفاقًا على السياحة على مستوى العالم، فقد أنفق السائحون الروس في عام 2019 حوالي 36.3 مليار دولار في قضاء أوقات عطلاتهم. ومع تصاعد الأزمات الاقتصادية يتجه السائحون الروس إلى السياحة الداخلية والبلدان المجاورة كبديل آمن وأرخص سعرًا، ومن المعروف أن

السياحة الروسية تعتمد على الأعداد الكبيرة وليس الإنفاق المرتفع. وتتركز احتياجات السائح الروسي في سياحة الشواطئ والأغراض الطبية والثقافية، وهو ما يوفره المقصد السياحي المصري. لكن الحرب الروسية الأوكرانية وتصاعد العقوبات الاقتصادية الغربية خاصة الأوروبية على موسكو قد تؤثر على تدفقات السياحة الروسية في موسم العام الحالي، لا سيما أن دولاً أوروبية (فنلندا، وبولندا، وألمانيا) كانت من أهم الوجهات للسياحة الروسية خلال فترة توقف السياحة الروسية إلى مصر.

أسواق أوروبية وأمريكية

- **الدول الأوروبية:** بلغ معدل دفق السياحة الأوروبية إلى المقصد المصري نحو 3,6 ملايين سائح من دول وسط وشرق أوروبا، ونحو 2,7 مليون سائح من أوروبا الغربية، تلاها 1,5 مليون سائح من دول جنوب أوروبا، وأخيرًا نحو 671,03 ألف سائح من دول أوروبا الشمالية. وتعد دول شمال أوروبا هي الأقل تدفقًا بين المناطق الأربع، والتي تسيطر عليها المملكة المتحدة والتي تمثل نحو 67,9% من إجمالي حركة التدفق.

- وتعد السياحة الشاطئية في مصر ثاني وجهة مفضلة للسائح السويدي، والتي بلغت ذروتها عام 2010 بنحو 250 ألف سائح، إضافة لاهتمامه بالحضارة المصرية، مما يتطلب برامج ثقافية مخصصة لاستعادة تلك المعدلات السابقة. فيما لم تتعدّ الأعداد السياحية من فنلندا نحو 19,3 ألف سائح عام 2019، ويتجه السائح الفنلندي إلى الوجهات الأوروبية وعلى رأسها السويد، ثم روسيا الاتحادية وإستونيا وإسبانيا وألمانيا أو فرنسا، ويوجد أكثر من شركة طيران تُسيّر خطوطًا منتظمة من هلسنكي إلى القاهرة أو الأقصر، وبالتالي ثمة أهمية لتسريع وتيرة جذب تلك الفئة من السائحين وإدخالها ضمن منظومة الطيران العارض لمحافظة جنوب سيناء والاهتمام بسياحة المغامرة وهو ما يمكن تطبيقه أيضًا على أيرلندا وأيسلندا والدنمارك، ودول البلطيق (أستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا) التي تفضل السفر خلال عطلات الربيع إلى المقاصد الشاطئية.

- وفي شرق أوروبا تنتعش السياحة الشاطئية في مصر من دول روسيا وأوكرانيا قبل الأزمة الروسية، بجانب بولندا والتشيك، وهو ما يحتاج التركيز على زيادة الحركة من دول (المجر، وسلوفاكيا، ورومانيا، وأرمينيا، وبلغاريا)، من خلال الترويج للسياحة الكلاسيكية أو الثقافية وسياحة الشواطئ.

- ومن دول جنوب وغرب أوروبا تتركز السياحة الوافدة في جنسيات ألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، وهولندا، وبلجيكا، والنمسا، ومؤخرًا صربيا. وبالتالي فإن مصر لا تملك حصة كافية من دول أخرى مثل كرواتيا، حيث زار مصر فقط 8,3 آلاف سائح كرواتي عام 2019، فيما يخرج من هذا البلد نحو 332,97 ألف سائح لقضاء الإجازات والعطلات. هناك أيضًا البرتغال، حيث زار مصر فقط نحو 16,7 ألف سائح برتغالي عام 2019، ولوكسمبرج 5,8 آلاف سائح، وذلك نتيجة ضعف الترويج السياحي والإعلامي في تلك الدول.

- **دول آسيا والباسيفيك:** وهي تحتاج لجهود مصرية تسويقية متنوعة لجذب السائح عالي الإنفاق القادم من بلاد مثل اليابان، حيث زار مصر عام 2019 نحو 52,4 ألف سائح فقط من نحو 20,1 مليون سائح ياباني. ويهتم السائح الياباني بجودة الخدمة وحضارة الدول، وهو ما يجب التركيز عليه في البرامج السياحية المقدمة له. أما كوريا الجنوبية، فقد زار سائحوها مصر بنحو 31,9 ألف سائح عام 2019 من 28,7 مليون سائح كوري في العام نفسه.

- **الشـرق الأوسـط:** جـاءت نسـبة مصـر بمعـدل 2,4 مليـون سـائح مـن منطقـة الشـرق الأوسـط، وتمثـل السـعودية وليبيـا أكثـر المعـدلات تدفقًـا للمقصـد السـياحي المصـري عـام 2019، لكـن مـع اتجـاه السـعودية فـي الأعـوام الأخيـرة لفتـح البـلاد إلـى التدفـق السـياحي فقـد يؤثـر ذلـك علـى المعـدلات الوافـدة إلـى مصـر. لـذا، ثمـة أهميـة مصريـة لتدشـين برامـج سـياحية عربيـة مشـتركة لتشـجيع السـياحة البينيـة العربيـة بالشـراكة مـع دول الشـمال الإفريقي لزيـادة الحصـة السـوقية مـن السـوق السـياحية العالميـة. هـذا إلـى جانـب التركيـز علـى إجـازات الصيـف حتـى أعيـاد رأس السـنة "الربعيـن الثالـث والرابـع مـن العـام"، والتـي حصـدت فيهـا مصـر نحـو 32.2%، كثانـي أعلـى نسـبة للمواسـم السـياحية بيـن دول الشـرق الأوسـط عقـب لبنـان (33,5%) للربـع الثالـث مـن عـام 2019، وفقًـا لإحصائيـات منظمـة السـياحة العالميـة.

- **إفريقيـا:** يتجـه أكثـر السـياحة الوافـدة مـن دول القـارة الإفريقيـة التـي تصـل إلـى 61 مليـون مسـافر إلـى أوروبـا بنسـبة (41 %)، تليهـا إفريقيـا (27%)، والشـرق الأوسـط (19%)، وآسـيا والباسـيفيك (7%)، وأمريـكا الشـمالية (5%)، وأمريـكا اللاتينيـة (1%)، وذلـك وفقًـا لتقديـرات منظمـة الإيـكاو لعـام 2017. وترجـع هـذه النسـب إلـى قـرب القـارة الأوروبيـة جغرافيًـا مـن إفريقيـا، إلـى جانـب عوامـل اللغـة كالبرتغاليـة والفرنسـية والإنجليزيـة والتـي تعـود إلـى فتـرات الاسـتعمار، إلـى جانـب الاتفاقيـات الاقتصاديـة التـي سـاعدت فـي زيـادة نسـبة بعـض الأسـواق، كاتفاقيـة البريكـس.

- وتحصـل مصـر علـى نحـو 911,4 ألـف سـائح إفريقـي فقـط وفقًـا لإحصائيـات عـام 2019، وتتركـز السـياحة الوافـدة مـن السـودان كأكثـر الـدول زيـارة لمصـر بنحـو 575,6 ألـف سـائح، يليهـا الجزائـر بـ72,8 ألـف سـائح، ثـم المغـرب ونيجيريـا وتونـس وجنـوب إفريقيـا عـام 2019. ويسـتدعي ذلـك فتـح أسـواق سـياحية جديـدة، وزيـادة الأعـداد الوافـدة مـن تلـك الـدول.

- فوفقًا لإحصائيات منظمة السياحة العالمية فقد جاءت الجزائر الأكثر في عدد السائحين المغادرين بنحو 5,5 ملايين سائح عام 2019، وتلتها زيمبابوي بنحو 3,3 ملايين سائح، وتونس 2,8 مليون سائح، والمغرب 2 مليون سائح، وإسواتيني 1,7 مليون سائح. فيما جاءت نيجيريا الأعلى إنفاقًا على السياحة بنحو 13,5 مليار دولار، وتلتها جنوب إفريقيا 3,1 مليارات، والمغرب 2,2 مليار دولار للعام نفسه، تلتهم تونس، والكاميرون، وإثيوبيا، وتنزانيا، والجزائر، وموريشيوس.

- وتؤشر هذه الأرقام إلى أن هذه الأسواق واعدة لمصر، ويمكن استهدافها من خلال تسهيل التأشيرات السياحية، وعمل اتفاقيات بينية، وفتح خطوط طيران مباشرة لتقليل فترة الوصول، وعقد الشراكات مع منظمات المناطق الاقتصادية الإفريقية لزيادة معدلات السفر مع الاقتصادات الأكثر نموًا في القارة في ظل تنامي السياحة البينية الإفريقية.

- **الأمريكتان:** تحصد مصر نحو 548,2 ألف سائح من الأمريكتين، وفقًا لإحصائيات (يناير – ديسمبر 2019)، برغم أن المنطقتين من الأسواق الكبيرة المصدرة للسياحة ذات الإنفاق المرتفع، والذي قدرته منظمة السياحة العالمية عام 2018 بنحو 228,6 مليار دولار. وأنفقت الولايات المتحدة وحدها عام 2019 نحو 133,3 مليار دولار، فيما أنفقت كندا نحو 35,3 مليار دولار في العام نفسه بنحو 26,6 مليون سائح. وتصنف كندا والدومينيكان وبنما وكولومبيا بالسائحين الأعلى إنفاقًا، حيث يصل متوسط إنفاق السائح إلى أكثر من ألف دولار. وتليهم كوستاريكا والأرجنتين وبوليفيا والإكوادور وتشيلي وجواتيمالا والإكوادور، وفقًا لمنظمة السياحة العالمية. هنا، من الأهمية الاتجاه المصري إلى الاعتماد على السياحة الكيفية ذات الإنفاق المرتفع كمصدر للدخل القومي في البلاد، من خلال عقد شراكات لفتح خطوط جوية مباشرة، وتنفيذ برامج سياحية متخصصة وفقًا لطبيعة تلك الدول.

خلاصة القول، إن ثمة ضرورة لاستفادة المقصد السياحي المصري من الاقتصادات الأكثر نموًا مع زيادة الطلب على السفر في أعوام ما قبل الجائحة، مع تنوع تلك الأسواق لتحقيق معدلات نمو مستدامة للمقصد السياحي المصري وخفض درجات التأثر بالأزمات الدولية، مع تقسيم المقاصد السياحية المصرية وتقديمها كبديل للعديد من الأنماط السياحية في الدول المنافسة، كما فعل مجلس فوربس بتقديم البحر الأحمر وشرم الشيخ كبديل للحاجز المرجاني العظيم في أستراليا لسياحة الغوص، مع التركيز على تنوع المنتج وتناسبه والشرائح السوقية المتنوعة في كل سوق، وتقديم أنماط سياحية جديدة كالسياحة البيئية والريفية التي تعتمد عليها الدول في تقديم نفسها كمقصد بديل يطبق معايير التنمية المستدامة.

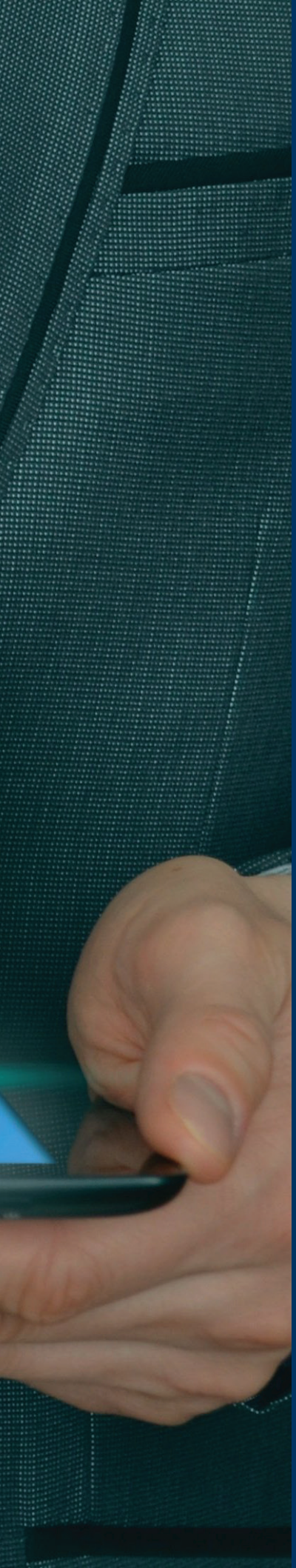

قضايا نوعية

1 دوافع وتبعات صفقة الاستحواذ على موقع «تويتر»

استطاع الملياردير "إيلون ماسك" الاستحواذ على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" مقابل 44 مليار دولار، لتنهي الصفقة مسيرة "تويتر" كشركة عامة، وتدشن لمرحلة جديدة من تاريخها كشركة خاصة. وقد أعلن "ماسك" عن رغبته في تطوير المنصة قائلاً: "أريد أن أجعل منصة تويتر أفضل من أي وقت من خلال تحسينها بميزات جديدة، وجعل الخوارزميات مفتوحة المصدر لزيادة الثقة، وهزيمة الحسابات العشوائية، ومصادقة جميع البشر". مع ذلك تثار التساؤلات عن دوافع "ماسك" للاستحواذ على "تويتر" وأبعاد ذلك.

1

دوافع وتبعات صفقة الاستحواذ على موقع «تويتر»

استطاع الملياردير "إيلون ماسك" الاستحواذ على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" مقابل 44 مليار دولار، لتنهي الصفقة مسيرة "تويتر" كشركة عامة، وتدشن لمرحلة جديدة من تاريخها كشركة خاصة. وقد أعلن "ماسك" عن رغبته في تطوير المنصة قائلاً: "أريد أن أجعل منصة تويتر أفضل من أي وقت من خلال تحسينها بميزات جديدة، وجعل الخوارزميات مفتوحة المصدر لزيادة الثقة، وهزيمة الحسابات العشوائية، ومصادقة جميع البشر". مع ذلك تثار التساؤلات عن دوافع "ماسك" للاستحواذ على "تويتر" وأبعاد ذلك.

د. رغدة البهي

رئيس وحدة الأمن السيبراني

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

دوافع مُحركة

تتباين التحليلات في تفسير الأسباب الدافعة لاستحواذ "ماسك" على واحدة من أكثر شركات التواصل الاجتماعي تأثيرًا في العالم، لا سيما وأنه لم يعلن من جانبه بشكل صريح عنها. وبشكل عام، يمكن الوقوف على أبرز تلك الدوافع من خلال النقاط التالية:

- **الاستثمار التجاري:** ذهبت بعض التحليلات إلى أن "ماسك" لا يهتم كثيرًا بحرية التعبير بقدر ما ينظر إلى حجم "تويتر" وقوته السوقية الجاذبة للاستثمار فيه. ومع ذلك، يجدر القول إن استثمار "ماسك" في "تويتر" يُعد استثمارًا استثنائيًا لأنه اعتاد إما تأسيس الشركات من الصفر مثل شركات "باي بال" و"سبيس إكس" و"نيورالينك" لتكنولوجيا الأعصاب والأدمغة، وإما الاستثمار في شركات ناشئة مثل "تسلا" لصناعة السيارات الكهربائية.

- **تجنب أخطاء الآخرين:** ذهبت تحليلات أخرى إلى أن "ماسك" رغب في تجنب الخطأ الذي سقط فيه الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" الذي جانب النجاح جهوده ولا سيما في أعقاب التعقيدات التقنية التي واجهها تطبيق "تروث سوشيال" (TRUTH Social) دون أن يمضي على تأسيسه سوى عدة أشهر، ليشهد التطبيق ركودًا حادًا أثر بالسلب في عدد مستخدميه. ولذا، عوضًا عن لجوء "ماسك" إلى بناء منصته الخاصة، شرع بمحاولة تغيير "تويتر" من الداخل.

- **تعظيم مصادر القوة:** لا شك في عظم مكانة "تويتر" كساحة للنقاش، ولا شك أيضًا في تنامي قدرته على التأثير في الداخل الأمريكي بعد أن برز تأثيره في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2020. وعليه، من المتوقع أن يشرف "ماسك" على شركة سيارات رائدة، وأخرى للفضاء، وثالثة لتشييد الأنفاق، ورابعة لتطوير التكنولوجيا العصبية، بجانب شبكة اجتماعية تضم مئات الملايين من المستخدمين. لذا من المتوقع أن يستخدم "ماسك" سلطته على المنصة لضمان حريته القصوى من ناحية، وتعظيم نفوذه السياسي من ناحية ثانية.

- **الدعاية المجانية:** يدعم "تويتر" إمبراطورية "ماسك" التجارية بوصفه أداة للدعاية والإعلان والعلاقات العامة، وهي الأداة التي أمكن من خلالها حفز النقاش العام حول تقنيات شركاته والترويج لها، ولا سيما شركة "تسلا" عندما أوشكت على الانهيار، وهو ما يفعله "ماسك" مع كل إطلاق صاروخي لمركبات شركة "سبيس إكس" الفضائية واختبارات شركة "نيورالينك".

- **إطلاق عملة مشفرة جديدة:** في ظل دعم "ماسك" للعملة المشفرة من ناحية، واحتفاظ شركته "تسلا" بعملة "البيتكوين" في ميزانيتها العمومية وقبول التعامل والدفع بها من ناحية ثانية، وانتشار "تويتر" الواسع وقدرته على ربط المستخدمين في مناطق بعيدة من ناحية ثالثة، قد يروج "ماسك" لعملة عالمية جديدة غير حكومية ترتفع قيمتها السوقية على إثر تغريدة واحدة منه، وبخاصة أن عدد متابعيه على "تويتر" فحسب يتجاوز 80 مليون شخص.

- **إطلاق يد "ماسك":** دفعت صحيفة "الجارديان" بأن "ماسك" استخدم ثرواته الهائلة لفعل ما يحلو له على منصة "تويتر" دون الاكتراث بالقوانين أو اللوائح أو المساهمين؛ أي أنه يبحث عن حريته هو لا عن حرية المستخدمين. وقد شبهت الصحيفة الأمر بمكبر الصوت؛ إذ إن الاستماع لصوت أحدهم يعتمد على حجم مكبر الصوت الذي يمكنه شراؤه؛ فإذا كنا نتحدث عن شخص فاحش الثراء، فسيكون بمقدوره شراء صحيفة "واشنطن بوست" أو امتلاك "فوكس

من يملك مواقع التواصل الاجتماعي؟

تويتر

المالك: إيلون ماسك.

المؤسس: جاك دورسي بالشراكة مع نوح جلاس وإيفان ويليامز وبيستون.

تاريخ التأسيس: 2006.

القيمة السوقية: 39.67 مليار دولار أمريكي.

تيك توك:

المالك: شركة بايت دانس الصينية.

المؤسس: تشانج يي مينج.

تاريخ التأسيس: تم إطلاق TikTok في عام 2017 لنظامي إي أو إس وأندرويد، وهو النسخة الدولية من دوين Douyin، التي تم طرحها في السوق الصينية في سبتمبر 2016.

القيمة السوقية: 53 مليار دولار أمريكي.

ميتا (فيسبوك):

المؤسس: مارك زوكربيرج بالاشتراك مع كل من داستن موسكوفيتز وكريس هيوز.

تاريخ التأسيس: 2004.

القيمة السوقية: 434 مليار دولار أمريكي.

يوتيوب:

المؤسس: ثلاثة موظفين سابقين من شركة باي بال، هم: تشاد هيرلي، وستيف تشين، وجاود كريم.

المالك: "ألفابيت" الشركة الأم لجوجل.

تاريخ التأسيس: 2005.

إنستجرام:

المؤسس: كيفن سيستروم، مايك كرايجر.

المالك: شركة ميتا.

تاريخ التأسيس: أطلقت لأول مرة لأنظمة آي أو إس في أكتوبر 2010، وفي أبريل 2012 أطلقت نسخة الأندرويد.

القيمة السوقية: 100 مليار دولار أمريكي.

سناب شات:

المالك: شركة سناب شات.

المؤسس: إيفان شيجل بالاشتراك مع ريجي براون وبوبي ميرفي.

سنة التأسيس: 2012.

القيمة السوقية: 46.59 مليار دولار أمريكي.

واتس آب :

المالك: شركة ميتا.

المؤسس: بريان أكتون، وجان كوم.

تاريخ التأسيس: 2009.

نيوز" على سبيل المثال، أما إذا كنا نتحدث عن أحد أغنى أثرياء العالم، فيمكنه شراء أحد أكبر مكبرات الصوت في العالم "تويتر"، ثم تحديد من يستخدمه في المقام الأول ويعدل خوارزمياته في المقام الثاني.

- وإذا سخط المستخدمون على سياسات "ماسك" على "تويتر"، فلن يمكنهم استخدام بديل آخر لعدم وجود مثل هذا البديل، مما يعني أنهم باتوا مجبرين على الاستماع له والتقيد بقواعده. إذ ترى الصحيفة أنه لا جدوى من استخدام منصات أخرى بديلة لا تتمتع بالقدر نفسه من الانتشار والنفوذ للوصول إلى السياسيين وأصحاب النفوذ ورجال الاقتصاد والمال.

أبعاد الصراع

يتجاوز الاستحواذ على "تويتر" الطابع الاجتماعي له بوصفه منصة تواصل اجتماعية في المقام الأول، ومن ثم يمكن الوقوف على مختلف أبعاد الاستحواذ عليه بالنظر إلى النقاط التالية:

- **تأثير محتمل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية:** تُقدّر قاعدة مستخدمي "تويتر" وقيمة الشركة السوقية بعُشر حجم شركة "ميتا" على سبيل المثال. ومع هذا فإن استحواذ "ماسك" على "تويتر" يثير عدة تساؤلات على صعيد تأثيره المحتمل على الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024 في ظل تأثير المنصة الضخم في الخطاب العام من ناحية، والسيطرة المنفردة لأحد أغنى

رجال العالم على تلك المنصة من ناحية ثانية، وتعدد فئات مستخدميها لتشمل السياسيين ذوي النفوذ ورجال الأعمال والفنانين والنشطاء والشخصيات العامة من ناحية ثالثة، واعتماد أكثر من ثلثي المستخدمين في الولايات المتحدة على هذه المنصة لمتابعة الأخبار من ناحية رابعة.

- **نقاط شائكة:** تتقاطع صفقة استحواذ "ماسك" على "تويتر" مع عدد من النقاط الشائكة التي تتعلق بالمناقشات المجتمعية المستمرة حول قوة وتأثير المليارديرات من ناحية، وتأثير المعلومات الخاطئة والمضللة من ناحية ثانية، ومسئولية المنصات الاجتماعية عن المحتوى الضار المتداول على منصاتها من ناحية ثالثة. ففي أعقاب صفقة الاستحواذ، اختُزلت تلك القضايا الشائكة مجتمعة في قضية واحدة كبيرة؛ ليصبح "تويتر" منصة اجتماعية أقل شفافية وإن كانت أكثر عرضة للمساءلة.

- **ترقب التغيرات:** يترقب الجميع إفصاح "ماسك" عن سياساته الجديدة، وحتى حدوث ذلك بشكل رسمي، يصعب الجزم بما سيصبح عليه "تويتر" على وجه اليقين أو الحكم على المرحلة المقبلة من عمر الشركة. ومع ذلك، تدور تصريحات "ماسك" حول فتح الخوارزميات كي يتمكن المستخدم من معرفة مصير محتوياته وقرارات "تويتر" تجاهها، مما يعني بالضرورة التساهل مع عمليات إزالة المحتوى وحظر الحسابات، مما دفع كثيرين لربط الأمر بمستقبل الخطاب المتداول على الإنترنت، وما أسموه "النظام البيئي للمعلومات"، لأنه سيتأثر بخطابات كراهية لا حصر لها. وهو ما يأتي في لحظة اقترح فيها الرئيس السابق "باراك أوباما" وغيره من مشرعي الاتحاد الأوروبي إحكام الرقابة على منصات التواصل الاجتماعي بدلاً من سياسة عدم التدخل التي يدعو لها "ماسك".

- **دعم الحكومات الاستبدادية:** اقترح "جيف بيزوس" (مؤسس شركة "أمازون" ورئيسها) أن "ماسك" سيمتلك ورقة ضغط مُسيسة تجعله يغض النظر عن نفوذ الحكومة الصينية على الساحة الرقمية لتتراجع قدرة "تويتر" على فرض الرقابة المباشرة على الصين وإلا تعرضت أنشطة شركة "تسلا" فيها للتضييق. وإن رفض "تويتر" الاستجابة لطلبات الأنظمة الاستبدادية الرقابية في حالات، فسيرضخ لها بالضرورة في حالات أخرى.

- **التمويل الأجنبي:** يستعين "ماسك" في سبيل تدبير قيمة صفقة الاستحواذ بعدد من المستثمرين الأجانب، مما أثار اللغط حولهم بالنظر إلى تضارب مصالحهم الاقتصادية مع حرية التعبير. ومن أبرز هؤلاء المستثمرين شركة "قطر القابضة" (الذراع الاستثمارية لصندوق الثروة السيادية القطري) التي تقدر مساهمتها بنحو 375 مليون دولار، مما اعتبره البعض دليلاً على التأثير السياسي المحتمل للاستثمار الأجنبي. ومن الجدير بالذكر أن "ماسك" حصل على تمويل بقيمة 7.1 مليارات دولار من التزامات التمويل الجديدة عقب نجاحه في إقناع أكبر المستثمرين في العالم بتمويل الصفقة الأضخم في تاريخ عمليات الاستحواذ في صناعة التكنولوجيا، بمشاركة عدد من الشركات المالية العالمية في عملية التمويل، ومن بينها شركة "فيديليتي" للاستثمارات، و"بروكفيلد" لإدارة الأصول، وصندوق "لورنس جيه إليسون"، ورجل الأعمال السعودي الأمير الوليد بن طلال.

ختامًا، يعتبر "ماسك" أن "تويتر" لا يعدو كونه منصة عالمية لتبادل وجهات النظر المتعددة، كما أنه ساحة شاملة لحرية التعبير في حدود القانون. ولذا، وفي إطار دوره كحامٍ لحرية الرأي على الإنترنت، يرى "ماسك" أن مشاكل "تويتر" تكمن في الخوارزمية التي تتحكم في عرض تغريدات المستخدمين، ومن ثم فإن فتح مصدرها للجميع سيزيد من حرية المنصة. وعلى الرغم من هذه الأهداف المُغلفة بالاعتبارات القيمية، فإن الاستحواذ على "تويتر" لا يخلو من استثمارات جاذبة، ودعاية مجانية، وحرية حركة مطلقة، وتبعات سياسية عالمية.

كيف يُفكّر العالم

1 سيناريوهات انتهاء حرب أوكرانيا من منظور غربي

في فبراير الماضي، انطلقت الحرب الروسية-الأوكرانية لتتحول إلى أكبر مواجهة بين موسكو والغرب منذ الحرب العالمية الثانية، بيد أن انشغال العالم بالتداعيات الإنسانية للحرب وما خلّفته من أزمة لاجئين طاحنة، صرف الأذهان عن تتبع إرهاصاتها التي تجد جذورها في إصرار كييف على تطوير علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي، وذلك على الرغم مما يشكله ذلك من تهديد للأمن القومي الروسي، الأمر الذي أكدته موسكو عدة مرات. فما هي السيناريوهات المحتملة لهذه الحرب؟.

1

سيناريوهات انتهاء حرب أوكرانيا من منظور غربي

في فبراير الماضي، انطلقت الحرب الروسية-الأوكرانية لتتحول إلى أكبر مواجهة بين موسكو والغرب منذ الحرب العالمية الثانية، بيد أن انشغال العالم بالتداعيات الإنسانية للحرب وما خلّفته من أزمة لاجئين طاحنة، صرف الأذهان عن تتبع إرهاصاتها التي تجد جذورها في إصرار كييف على تطوير علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي، وذلك على الرغم مما يشكله ذلك من تهديد للأمن القومي الروسي، الأمر الذي أكدته موسكو عدة مرات. فما هي السيناريوهات المحتملة لهذه الحرب؟.

نوران عوضين – نرمين سعيد

الباحثتان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مُحركات تاريخية - سياسية

- في خطابه قبل اجتياح الحدود الأوكرانية بأيام، أكد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" على الروابط التاريخية التي تجمع بين موسكو وكييف منذ حكم الإمبراطورة "كاثرين الثانية" في القرن الثامن عشر، ليدفع بأن أوكرانيا أُقيمت بالكامل على أراضي الإمبراطورية الروسية. ووفقًا لما ذكره المقال المنشور على موقع "بلومبيرج"، فإن الخلافات التي تجددت في التاريخ الحديث تعود إلى عام 2004، حينما أدت الثورة البرتقالية في أوكرانيا إلى إعادة توجيه دفتها نحو أوروبا، وقد استمر التوتر حتى إسقاط الرئيس الأوكراني الموالي لموسكو "فيكتور ينكوفيتش".

- ويشير مقال "بلومبيرج" إلى أن عام 2014 شكّل نقطة تحول في العلاقات الروسية-الأوكرانية بعد أن فرضت موسكو سيطرتها على شبه جزيرة القرم، وما استتبعه ذلك من إحكام قبضة الروس على قاعدة سيفاستوبول البحرية، وهو ما أهّل روسيا لمواصلة دعم الجماعات الموالية لها في أوكرانيا، بل وإعلان استقلال جمهوريتين في المنطقة الشرقية التي تقع على طول الحدود مع روسيا، وقد أدى ذلك إلى تفاقم المعاناة الأوكرانية الاقتصادية، بسبب تعطل خطوط الإمداد، فضلاً عن المبالغ الطائلة التي أنفقتها كييف لمقاومة الانفصاليين الموالين لروسيا، وهي الحجة التي روجت لها موسكو لاقتحام الحدود الأوكرانية، لتصف الأمر بالإبادة الجماعية ضد الموالين لها.

- على صعيد آخر، ركز المقال المنشور على موقع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية على اعتبارات الهوية والتاريخ، ليتناول بالتحليل خطاب "بوتين" قبيل بدء العملية العسكرية الذي أكد فيه على الوحدة العميقة بين السلاف الشرقيين "الروس" من جهة، والأوكرانيين والبيلاروس من جهة أخرى؛ إذ تعود أصولهم جميعًا إلى الكومنولث الروسي في العصور الوسطى. وقد دفع "بوتين" في خطابه بأن الدول الحديثة (مثل أوكرانيا) ينبغي عليها أن تشترك مع روسيا في مصير اليوم ومصير المستقبل، مما يفتح المجال للادعاء بأن الهوية الأوكرانية هي نتاج لجهود أجنبية تتلاعب بالداخل الأوكراني، وأن الغرب يسير على خطى خصوم روسيا في العصور الإمبريالية ليستخدم أوكرانيا في مناهضة المشروع الروسي.

- لكن وفقًا لكاتب المقال "جيفري مانكوف"، فإن الرهانات الروسية ذات الصلة بالهوية الأوكرانية أثبتت خطأها. ففي أعقاب ضم موسكو لشبه جزيرة القرم، ظهر قدر كبير من ترابط الهوية الأوكرانية حتى في المنطقة الشرقية من البلاد التي يتحدث قاطنوها باللغتين الروسية والأوكرانية. وعليه، يمكن إرجاع تعثر الحرب الروسية-الأوكرانية إلى خطأ الرهان على هشاشة الهوية الأوكرانية. ويبدو أن هذا الفهم الروسي للهوية الأوكرانية يرجع إلى حقب زمنية بعيدة؛ فخلال مؤتمر باريس للسلام 1919، قال وزير الخارجية الروسي الأسبق "سيرجي سازونوف" إن "أوكرانيا غير موجودة، إن الكلمة مصطنعة أجنبية الاستيراد. فهناك روسيا الصغيرة، ولا توجد أوكرانيا".

- بينما ذهب التقرير المنشور على موقع مجموعة الأزمات الدولية إلى تأصيل الصراع الروسي-الأوكراني في منطقة الدونباس شرق أوكرانيا بهدف فهم جذور الصراع على نحو أفضل. فوفقًا له، بدأ النزاع المسلح في شرق أوكرانيا في عام 2014، ومنذ ذلك الحين وحتى أوائل عام 2022، قُتل بالفعل أكثر من 14 ألف شخص. وعلى مدار ثماني سنوات، قاتلت القوات الحكومية الأوكرانية الانفصاليين المدعومين من روسيا،

لتنتهي المعارك الشرسة التي دارت في عامي 2014-2015 باحتلال "دونيتسك" و"لوغانسك" ثم توقيع ما يسمى باتفاقيات "مينسك".

- ووفقًا للتقرير، فإن تلك الاتفاقات لم تُنفذ قط؛ ليتحول القتال إلى حرب خنادق دمرت اقتصاد المنطقة والصناعات الثقيلة، وأجبرت الملايين على الانتقال، وحولت المنطقة إلى واحدة من أكثر مناطق العالم تلوثًا بالألغام. وقد أدى اعتراف الحكومة الروسية باستقلال الجمهوريتين الانفصاليتين في 21 فبراير 2022 إلى وضع حد فعلي للمناقشات المتعلقة بتطبيق اتفاقيات "مينسك"، معلنة عن بدء مرحلة جديدة من مراحل الصراع.

- خلاصة القول في إرهاصات الحرب، إن هذا الرفض الروسي للهوية الأوكرانية وإرجاع رغبة أوكرانيا في الخروج من قبضة نفوذ موسكو إلى قوى خارجية، قد عززت ثقة الكرملين في كسب الحرب بسرعة وسهولة، لتعتقد موسكو أن الأوكرانيين سيرحبون بالقوات الروسية لإزاحة "المجلس العسكري الفاشي" في كييف، وذلك على الرغم من أن الأرقام تشير إلى فوز الرئيس "فولوديمير زيلينسكي" بنسبة 73%، وهو ما يعني عجز روسيا ليس فقط عن فهم الجذور العميقة للهوية الأوكرانية، بل وإلى أي مدى تغيرت أوكرانيا نفسها في السنوات التي أعقبت ضم روسيا للقرم أيضًا.

مسارات مُحتملة

- أشار "ميخائيل ميناكوف" و"ليا كوزا" في تقريرهما المنشور في معهد دراسات السياسة الدولية (والمعنون "أوكرانيا وروسيا: من هم المفاوضون وما هي السيناريوهات") إلى أن أوكرانيا تصر على العودة إلى أوضاع ما قبل الحرب؛ بمعنى انسحاب القوات الروسية إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل 24 فبراير الماضي على الأقل، بالإضافة إلى مساهمة موسكو المالية في جهود إعادة الإعمار، ودفع تعويضات لضحايا الحرب، وطرح الأراضي التي سبق احتلالها في عام 2014 على مائدة المفاوضات، وسحب موسكو اعترافها بالجمهوريات المعلنة من جانب واحد. وإن رفضت موسكو، فيمكن الإبقاء على العقوبات الغربية حتى في أعقاب إبرام اتفاق رسمي محتمل لوقف إطلاق النار.

- وتبعًا للتقرير، وبعد أن أصبح واضحًا أن موسكو لن تكون قادرة على السيطرة على كييف، ولن تتمكن أيضًا من إجراء تغيير سريع للنظام الأوكراني أو السيطرة على المناطق الشمالية الأوكرانية، ركزت المطالب الروسية مؤخرًا على وضع أوكرانيا المحايد كدولة غير نووية، والتخلي عن مطالبتها بعضوية الناتو، وعدم نشر قواعد عسكرية أو أنظمة أسلحة أجنبية. وفي حين يبدو أن روسيا مستعدة للانسحاب من الأراضي المحتلة، فمن غير المرجح أن تترك المناطق الجنوبية والشرقية الأوكرانية بهدف انتزاع "حد أدنى من الانتصارات" التي تتضمن: السيطرة على مدينة "ماريوبول"، وتوسيع جمهوريات "دونباس" المعلنة ذاتيًا إلى الحدود الإدارية الإقليمية، بجانب الوجود العسكري الدائم في منطقة خيرسون لضمان إمدادات المياه العذبة لشبه جزيرة القرم، والحفاظ على الجسر البري الذي يربط المنطقة التي يسيطر عليها الانفصاليون في دونباس بشبه جزيرة القرم عبر ساحل بحر آزوف ومنطقة خيرسون.

- في هذا السياق، يرى "ستيف كيمبالا" و"لورانس كورب" في مقالهما المنشور على موقع (The National Interest) أن هناك أربعة سيناريوهات محتملة للحرب الجارية؛ أولها فرض الهزيمة العسكرية الحاسمة من قبل أحد الجانبين على الآخر، وثانيها الجمود العسكري المطول وصولاً إلى تسوية دبلوماسية، وثالثها التصعيد الأفقي

(بمعنى امتداد الحرب إلى مزيد من البلدان) أو التصعيد الرأسي (بمعنى استخدام أسلحة الدمار الشامل) على نحو يغير بالضرورة من مجريات الحرب، ورابعها اندلاع أزمة متزامنة في مكان آخر من العالم تهدد مصالح الولايات المتحدة والمجتمع الدولي (في حالة غزو الصين لتايوان على سبيل المثال).

- وفقًا للتقرير، يبدو السيناريو الأول غير محتمل في هذا الوقت؛ إذ يمكن لحلف الناتو الاستمرار في ضخ الأسلحة إلى أوكرانيا إلى أجل غير مسمى بالتوازي مع تزايد صلابة المقاتلين الأوكرانيين وتحسن مهاراتهم القتالية. ومن غير المرجح أن تتمكن أوكرانيا من فرض النصر العسكري الحاسم على روسيا على نحو يسفر عن طرد القوات العسكرية الروسية المنظمة من كامل الأراضي الأوكرانية. إذ يضمن قرب روسيا من شرق أوكرانيا استمرار بقائها في المنطقة إذا اختارت الاستمرار في دفع تكلفة الحرب. ولذلك، يبدو أن السيناريو الثاني أكثر احتمالاً للحدوث بشرط تزايد فعالية الجهود الدبلوماسية الغربية. وقد يستتبع السيناريو الثالث ردًا قويًا من الناتو ليتسع نطاق الحرب في صورة انتقام عسكري واسع النطاق ضد أهداف روسية محددة أو الرد النووي ضد مجموعة أكبر من الأهداف العسكرية الروسية. أما السيناريو الرابع فمن شأنه أن يقوّض هو الآخر الجهود المبذولة لإنهاء الحرب في أوكرانيا، كما يمكن للولايات المتحدة إدارة أكثر من تحدٍّ عسكري إقليمي في الوقت نفسه.

- من جانبه، يرى "كير جيلس" أن ضمان فوز أوكرانيا هو الخيار الأخلاقي الوحيد المتاح؛ إذ إن الخطر الأكبر الذي تواجهه أوكرانيا حاليًا هو إنهاء القتال في هذه المرحلة؛ إذ إن تعليق الحرب سيخفف حتمًا من الضغوط التي يتعرض لها السياسيون الغربيون لدعم أوكرانيا، سواء بالإمدادات العسكرية أو من خلال الإبقاء على العقوبات أو رفع التكاليف الروسية. وفي الوقت نفسه، فإن روسيا ستستفيد بشكل أساسي من المتنفس الذي سيوفره وقف إطلاق النار في إعادة تجميع صفوفها، وإعادة تنظيم قواتها للتركيز على الجبهة الشرقية دون تدخل من أوكرانيا، والأهم من ذلك كله جلب قوة بشرية إضافية لإعادة تشكيل قوتها القتالية المنهارة من أجل تشكيل قوة جديدة.

- يضف جيلس أن الجيش الروسي يفهم طبيعة الحرب التي بدأها، وسيكون قادرًا على البدء من جديد بشكل أفضل تنظيمًا للاستمرار في خوضها، لكنه يعلم أيضًا أن أنصار أوكرانيا الدوليين سيظلون حريصين على اغتنام أي فرصة لإنهاء القتال، بما في ذلك من خلال الضغط على كييف لقبول شروط وقف إطلاق النار الذي قد يترتب عليه وضع أسوأ الشروط المسبقة للتوصل إلى تسوية سلمية مستدامة، بما في ذلك جعل خطوط وقف إطلاق النار "المؤقتة" داخل أوكرانيا موضعًا لنزاع جديد مجمّد، بجانب الإضرار بمستقبل أوكرانيا كدولة مستقلة.

ختامًا، قد يكون من السابق لأوانه تقديم رؤية واضحة لما قد تؤول إليه الحرب الروسية-الأوكرانية، وكذا شكل الاتفاق الذي قد يتمخض عنها. فمن الواضح أن معظم المفاوضات بين الجانبين ستحدد الخطوط العريضة لمواقف الدولتين. ومن المحتمل أن تكون المعركة من أجل شرق أوكرانيا هي المعركة الحاسمة للنتيجة الإجمالية للحرب بل ومواقف الأطراف التفاوضية. وقد تكون التفاعلات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من ناحية، وروسيا والصين من ناحية أخرى، ضرورية أيضًا لتحديد مستقبل تلك الحرب وما يستتبعها من عمليات سلام قادمة.

خطّة „مارشال“ الأوكرانية

- على غرار إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية التي عرفت بخطة «مارشال»، انطلقت النداءات لإعادة إعمار أوكرانيا. إذ قدر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أن إعادة بناء اقتصاد بلاده يحتاج إلى 600 مليار دولار، إذ فقدت أوكرانيا بالفعل ما لا يقل عن 30 – 50 ٪ من طاقتها الإنتاجية، ومعظمها في الشرق.

- يتركز إعادة إعمار أوكرانيا على ترميم مرافق البنية التحتية، والمناطق السكنية، والمؤسسات، والمطارات، ومحطات القطارات، والمرافق. كما أن هنالك مدنًا مثل: خاركيف، وماريوبول، وتشيرنيهيف، وغيرها بحاجة إلى إعادة بناء بالكامل.

- يشمل إعادة الإعمار استعادة تأهيل الشباب ووقف «هجرة الأدمغة الأوكرانية» بحيث تكون البلاد جاهزة لاستقبالها منذ اليوم الأول بعد نهاية الحرب، لأن الإعمار يجب أن يبدأ برأس المال البشري. ومن المرجح أن يعود حوالي 80٪ من اللاجئين بعد نهاية المرحلة الساخنة من الحرب.

- بدأت خطة مارشال لأوكرانيا، كما أطلق عليها رئيس المجلس الأوروبي تشارلز ميشيل، خلال مؤتمر دولي للمانحين في وارسو، إذ تم جمع أكثر من ستة مليارات ونصف المليار دولار. وفي 5 مايو 2022، أعلن زيلنسكي إطلاق مشروع United24 العالمي، لجمع التبرعات لدعم أوكرانيا. وسيتم توزيع المساعدات في ثلاثة مجالات: صد الهجوم الروسي وإزالة الألغام، والمساعدات الإنسانية والطبية، وإعادة إعمار أوكرانيا.

- منح البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ملياري يورو لأوكرانيا كمساعدات طارئة، كما تم إطلاق حملة «ستاند آب فور يوكراين»، من المنظمة الدولية «غلوبل سيتيزن» بدعم من الاتحاد الأوروبي ورئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو. كما انضم إليها فنانون وعدد من زعماء الدول الذين تعهّدوا نيابة عن بلدانهم بتعبئة مليارات الدولارات لمساعدة اللاجئين الأوكرانيين. وتم جمع 10.1 مليارات يورو لدعم أوكرانيا.

- دعا نائب في البرلمان الأوروبي إلى استخدام 300 مليار دولار من الأموال والأصول الروسية المصادرة من هيئات وأشخاص خاضعين للعقوبات، لتمويل الجيش الأوكراني وإعادة إعمار البلاد. كما قال جوزيب بوريل، منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، في مقابلة أجرتها معه صحيفة «فايننشال تايمز»، مؤخرًا، إن دول الاتحاد الأوروبي يجب أن تدرس مصادرة احتياطيات النقد الأجنبي الروسية المجمدة لإعادة إعمار أوكرانيا، على غرار تحكم واشنطن في أصول بـ 3.5 مليارات دولار، مملوكة للمصرف المركزي الأفغاني، لتعويض ضحايا هجمات 11 سبتمبر 2001.

- صوّت مجلس النواب الأمريكي يوم 10 مايو 2022 بالموافقة على حزمة مساعدات بقيمة 40 مليار دولار أمريكي لأوكرانيا، لكن اعتراضات الجمهوريين في مجلس الشيوخ قد تبطئ مسار التشريع.

- أعلنت بعض الدول عن رغبتها المشاركة في إعادة إعمار أوكرانيا، مثل بولندا، فيما تعهد أغنى رجل أعمال في أوكرانيا، رينات أحمدوف، بالمساعدة في إعادة بناء مدينة ماريوبول المحاصرة، حيث يمتلك هناك مصنعين ضخمين للحديد والصلب.

بيانات وإحصائيات

1 التشابكات الاقتصادية المصرية مع روسيا وأوكرانيا

تُلقي الأزمة الروسية الأوكرانية بظلالها القاتمة على الآفاق الاقتصادية العالمية، ومنها مصر، نظرًا لتشابك العلاقات الاقتصادية بين البلدان الثلاثة. وقد تسببت تلك الأزمة -وما تزال- في ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة معدلات الفائدة، مع تخفيض توقعات النمو للعام الجاري. في هذا الملف، يتم تسليط الضوء على عدد من المؤشرات الاقتصادية في العلاقات بين مصر وكل من روسيا وأوكرانيا من خلال بيانات البنك الدولي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وموقع trade map.

1

التشابكات الاقتصادية المصرية مع روسيا وأوكرانيا

إلى جانب المعارك العسكرية الدائرة على الأرض الأوكرانية، فهناك أيضًا حرب اقتصادية طاحنة جارية في كلٍّ من روسيا وأوكرانيا، فبينما تستخدم القوى الغربية الضغوط الاقتصادية على روسيا لإجبارها على تغيير سياستها؛ تسعى روسيا إلى تحويل أوكرانيا إلى بلد غير قابل للاستمرار عبر إلحاق الضرر باقتصادها وقدراتها التصديرية. في هذا الملف مقارنة بين الوضع الاقتصادي في البلدين خلال الفترة السابقة على بدء العمليات العسكرية، اعتمادًا على بيانات البنك الدولي، وموقع trading economics، وموقع trade map.

* هبة زين

باحث أول بوحدة المرصد المصري

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أبرز الواردات المصرية من روسيا خلال عام 2020 (بالمليون دولار)

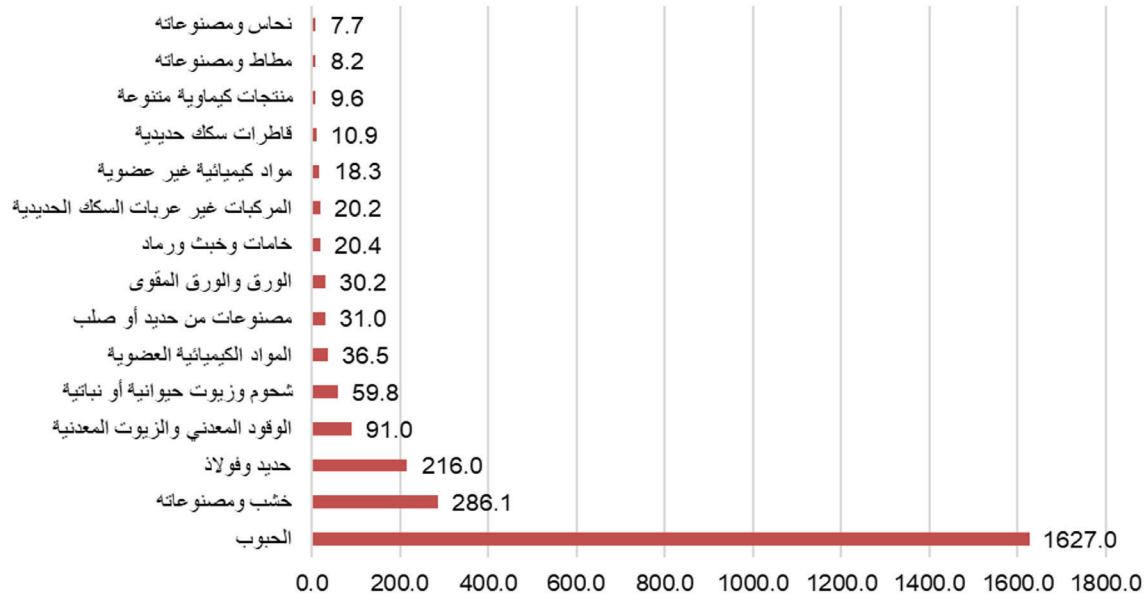

أبرز الصادرات المصرية لروسيا خلال عام 2020 (بالمليون دولار)

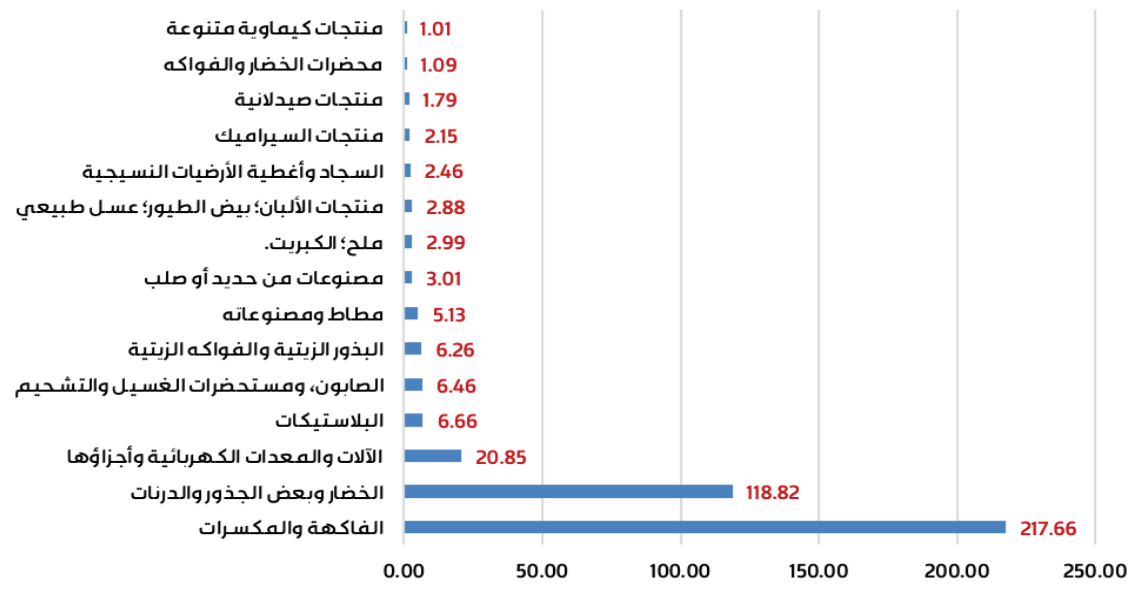

أبرز الصادرات المصرية لأوكرانيا خلال عام 2020 (بالمليون دولار)

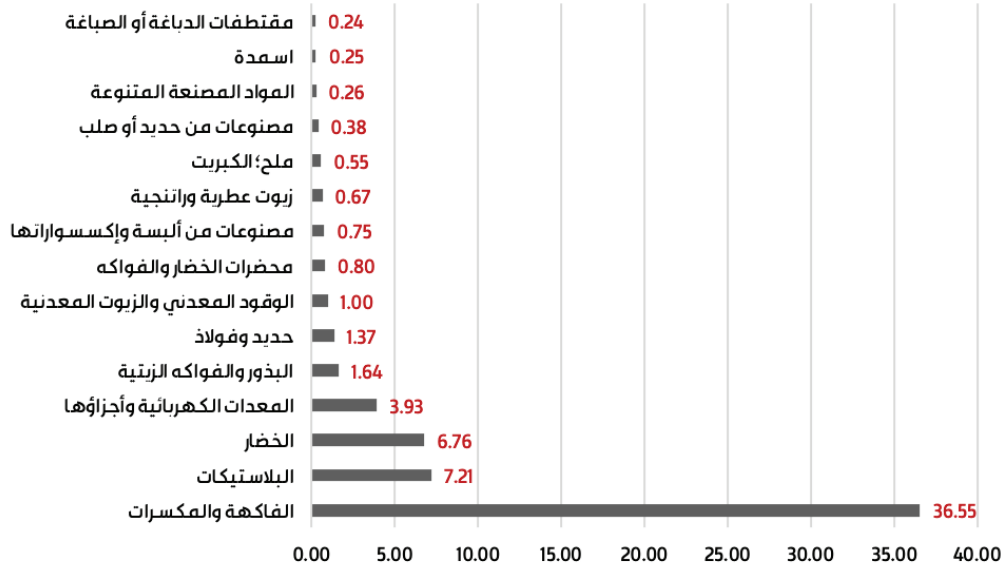

أبرز الواردات المصرية من أوكرانيا خلال عام 2020 (بالمليون دولار)

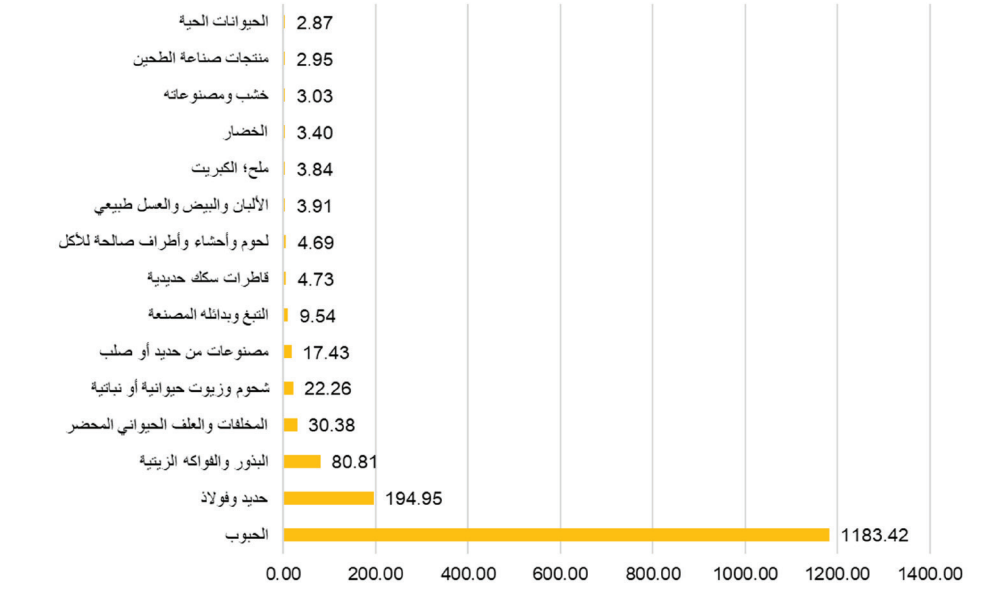

تطوّر الصادرات والواردات المصرية من وإلى روسيا وأوكرانيا خلال الفترة (2002-2020) (بالمليون دولار)

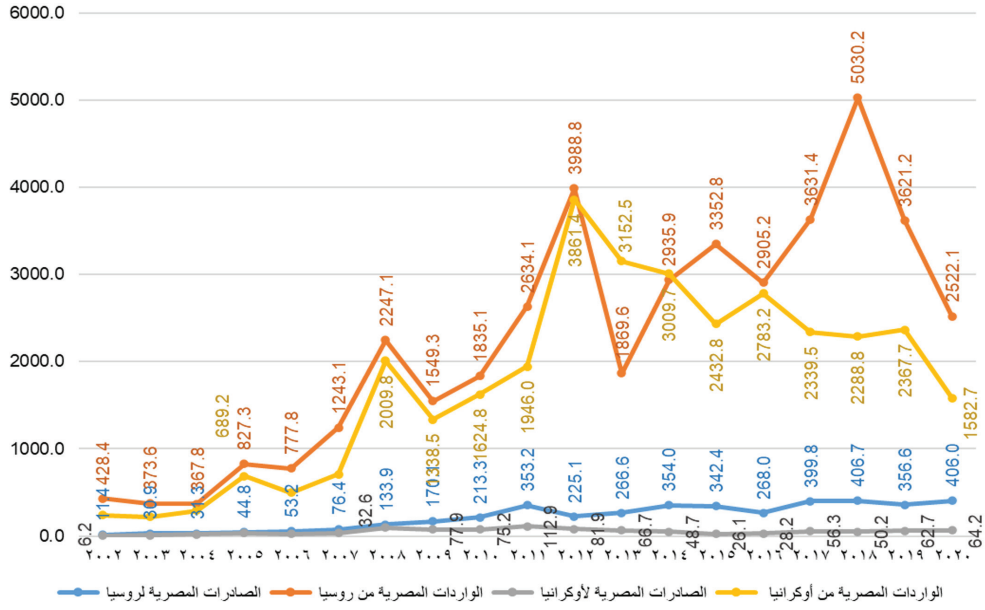

تطور معدلات التضخم السنوية خلال الفترة (2000-2021) (%)

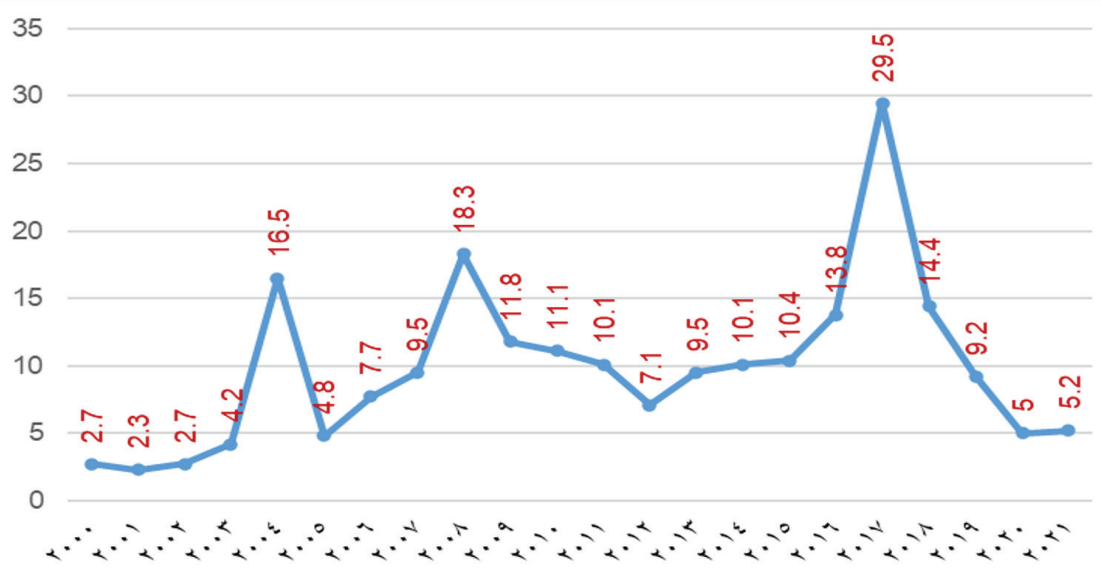

تدفقات السياح الروس والأوكرانيين إلى مصر خلال الفترة (2010-2018) وفقًا لمنظمة السياحة العالمية (الأعداد بالألف)

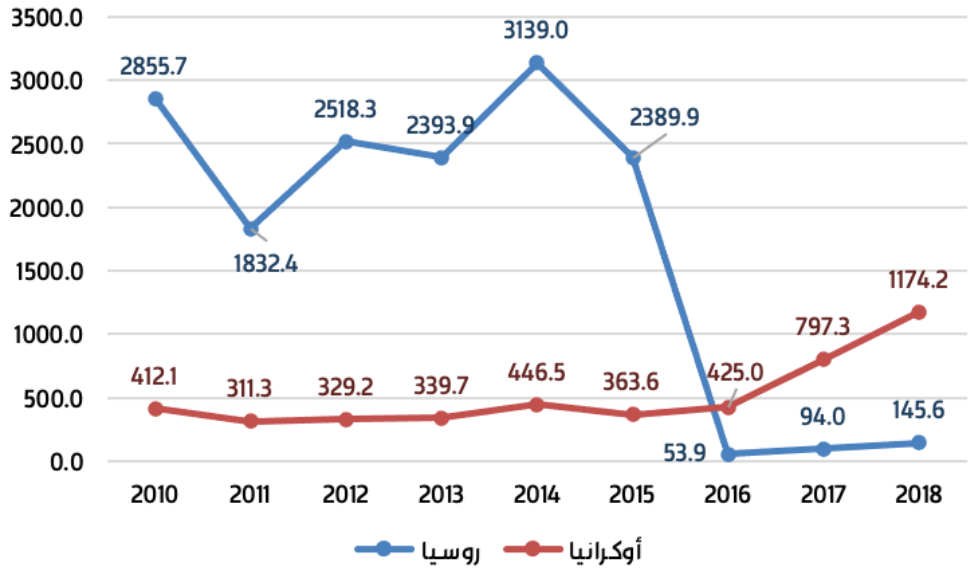

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1997-2027) وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي

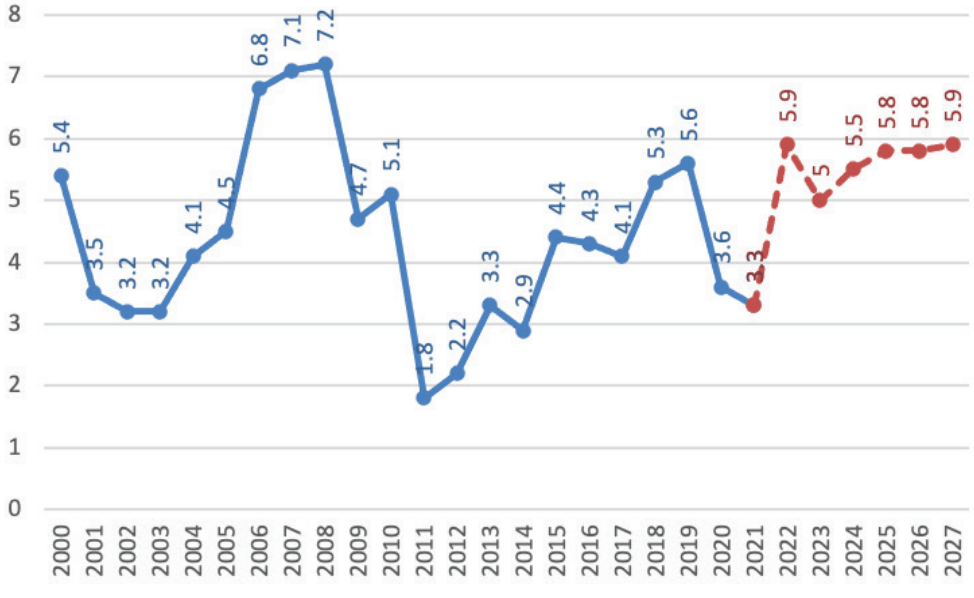

الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج طبقًا للنشاط الاقتصادي لعام 2020/2021 (بالمليون جنيه)

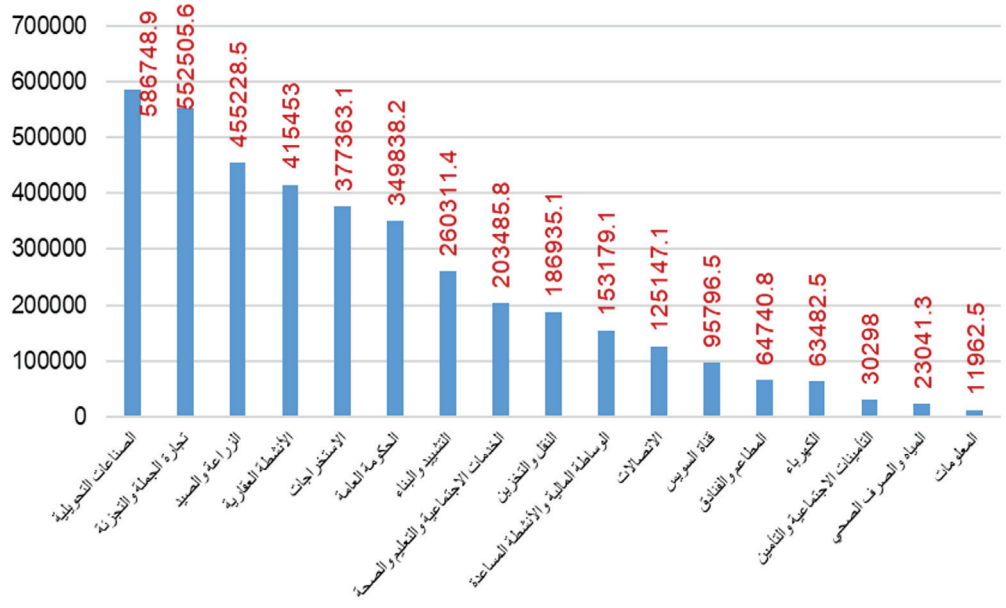

إيرادات السياحة الدولية كنسبة من إجمالي الصادرات (%)

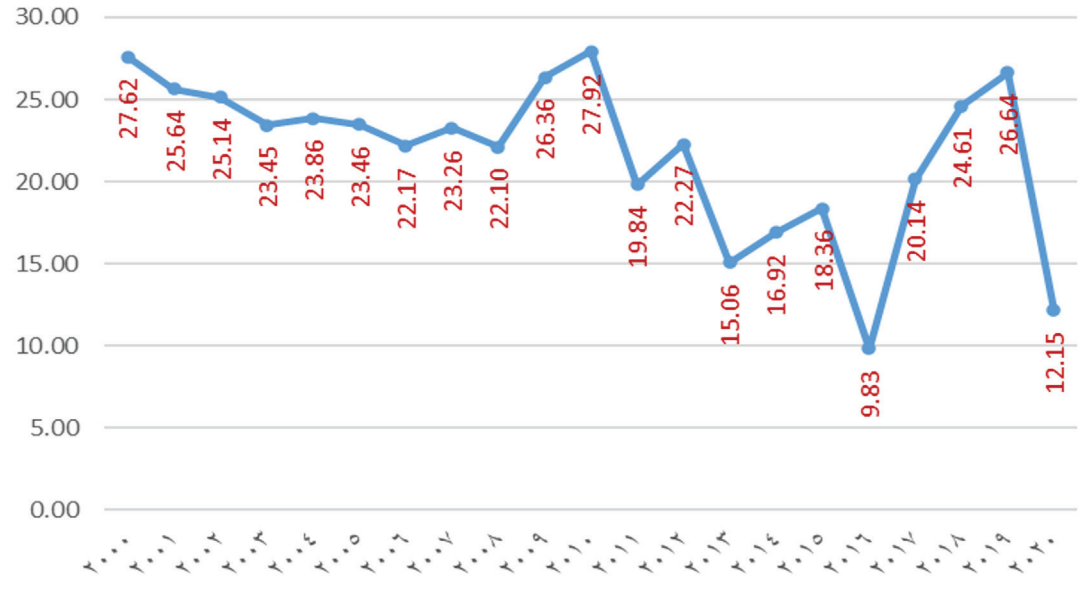

سعر الفائدة الحقيقي بمصر خلال الفترة (1997-2020) (%)

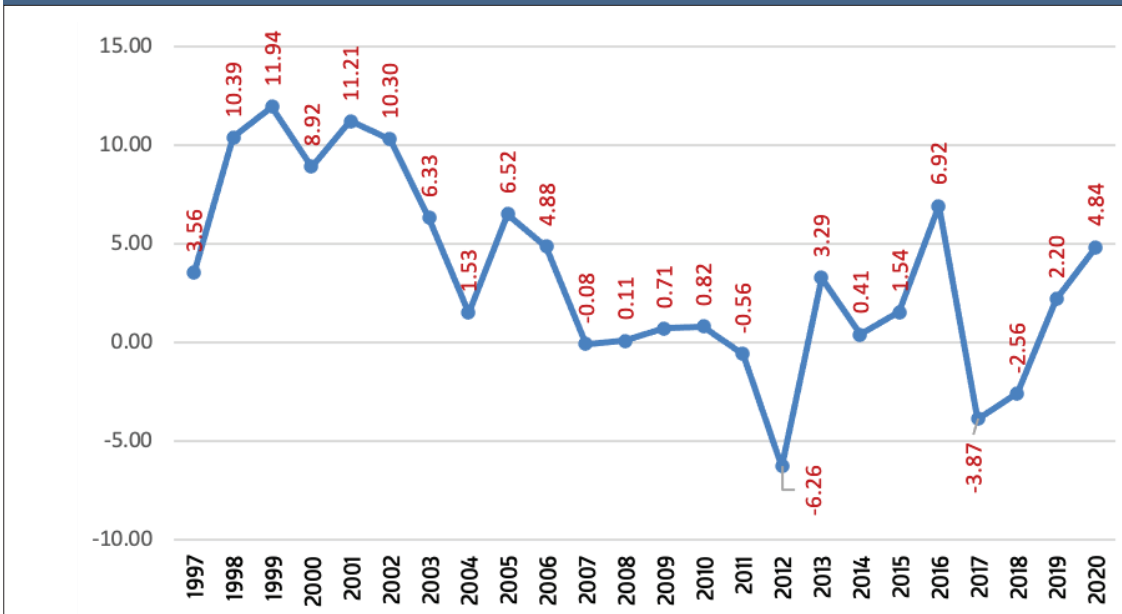

• **سعر الفائدة الحقيقي:** هو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي

متوسط سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار

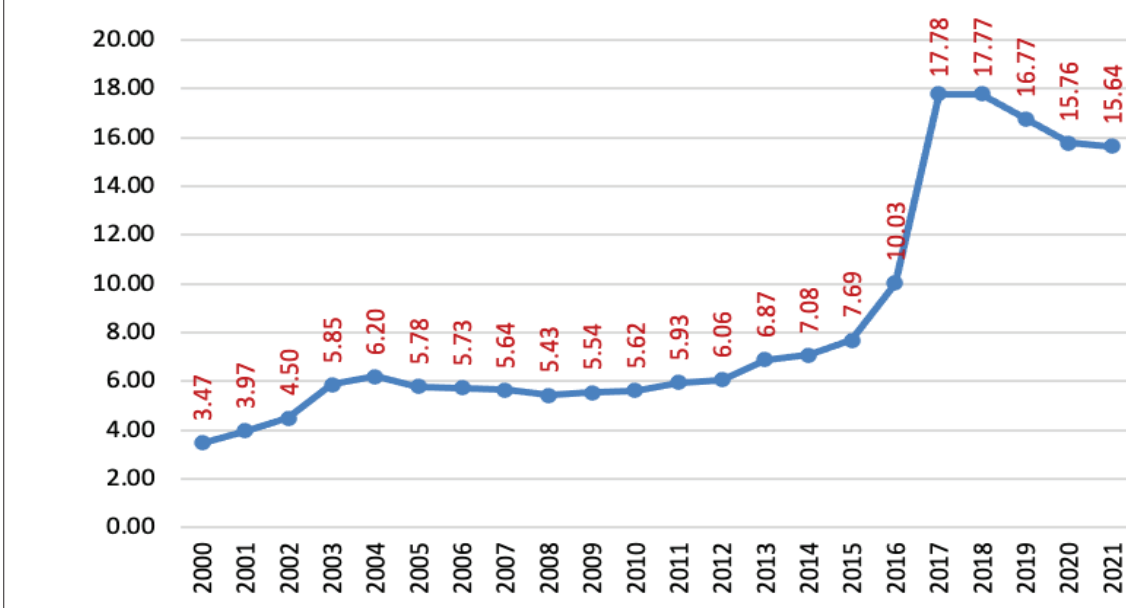

• تراجع الجنيه المصري أمام الدولار 16% في 21 مارس 2022، لتصل قيمته إلى 18.50 جنيهًا.

المصـــــادر

- Patrick Donahue, Understanding the Roots of Russia's War in Ukraine, Bloomberg, 2 Mach 2022, Available at: shorturl.at/rzAP2.
- Jeffrey Mankoff, Russia's War in Ukraine: Identity, History, and Conflict, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 22 April 2022, Available at: shorturl.at/cenrA
- International Crisis Group, Conflict in Ukraine's Donbas: A Visual Explainer, International Crisis Group, Available at: shorturl.at/dgoH6
- Jeffrey Mankoff, Op.Cit, Electronic Resource.
- Mikhail Minakov and Lliya Kusa, Ucraina-Russia: Chi Sono i Negoziatori e Quali gli Scenari, Institute for International Political Studies (ISPI), 14 April 2022, Available at: shorturl.at/DGHQ9.
- Steve Cimbala and Lawrence J. Korb, How Should the War in Ukraine End?, The National Interest, 28 April 2022, Available at: shorturl.at/qxGTY.
- Keir Giles, Ensuring Ukraine prevails is now the only moral choice, Chatham House, 4 April 2022, Available at: shorturl.at/hlvQR.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

رقم الإيداع

ISBN

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر

/ecsstudies